

جامعة البحرين



قسم علم النفس

كلية الآداب

محكات الاختيار الزوجي وعلاقتها بالتوافق بين الزوجين لدى
عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين

رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم النفس الإرشادي

إعداد

فاطمة درويش عبدالله

20035118

إشراف

د. أماني الشيراوي

أستاذ علم النفس المساعد

جامعة البحرين

د. توفيق عبدالمنعم

أستاذ علم النفس المشارك

جامعة البحرين

مملكة البحرين

نوفمبر 2015 م

جامعة البحرين



قسم علم النفس

كلية الآداب

محكات الاختيار الزوجي وعلاقتها بالتوافق بين الزوجين لدى عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين

رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم النفس الإرشادي

إعداد

فاطمة درويش عبدالله

20035118

إشراف

د. أماني الشيرلوي

أستاذ علم النفس المساعد

جامعة البحرين

د. توفيق عبدالمنعم

أستاذ علم النفس المشارك

جامعة البحرين

مملكة البحرين

نوفمبر 2015 م

نموذج رقم (2)

صفحة الاعتماد من قبل لجنة التحكيم



جامعة البحرين

كلية الاداب

قسم علم النفس

برنامج الماجستير في علم النفس الارشادي

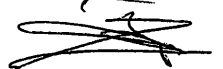
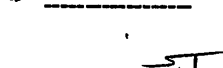
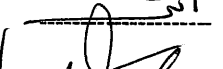
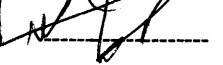
ناقشت الطالبة/ فاطمة درويش عبد الله الرقم الجامعي 20035118 الاطروحة التي استكملت بها متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم النفس الارشادي والمعنونة: "محكات الاختيار الزوجي وعلاقتها بالتوافق بين الزوجين لدى عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين"، وذلك يوم

الخميس الموافق 26 نوفمبر 2015

وتوصي اللجنة بمنحها درجة الماجستير بتقدير: A

(لجنة المناقشة)

التوقيع

الاسم

د. توفيق عبد المنعم توفيق مشرفا

د. أماني الشيراوي مشرفا مشاركا

د. أسماء العطية ممتحنا خارجيا

د. جهان العمران ممتحنا داخليا



ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على العلاقة بين محكات الاختيار الزواجي وبين التوافق بين الزوجين لدى عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين، أختيرت العينة بطريقة كرة الثلج، وبلغ عدد أفراد العينة (100) فرد (50) منهم من الذكور و(50) من الإناث، حيث طبقت عليهم مقاييس التوافق للتعرف على أهم المحكات التي يضعها الفرد عند الاختيار الزواجي، كما طبقت عليهم مقاييس التوافق الزواجي (العنزي، 2009). استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية المنهج الوصفي (الارتباطي المقارن) لتحقيق أهداف الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة أن الأخلاق والدين هما أهم المحكات اختياراً لدى الذكور والإناث. كما ورتبت المحكات بالنسبة للذكور ترتيباً تنازلياً من الأعلى كالتالي (العلاقات العاطفية، الجمال، السمعة الطيبة، مستوى التعلم، التفاهم، تحمل المسؤولية والقرابة). أما بالنسبة للإناث، فجاءت المحكات مترتبة كالتالي (السمعة الطيبة، العلاقات العاطفية، تحمل المسؤولية، التفاهم، مستوى التعلم، الجمال والقرابة). كما أظهرت نتائج عينة (الأزواج) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين محك مستوى التعلم و البعدين الاجتماعي والتنظيمي من أبعاد التوافق الزواجي، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين السمعة الطيبة و البعد الثقافي من أبعاد التوافق الزواجي. كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الفرعية لمقياس التوافق الزواجي وهي (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي والثقافي) تعزى إلى متغيرات العمر-مدة الزواج-الإنجاب. أما بالنسبة لعينة (الزوجات) فأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين محك الأخلاق و البعدين الاجتماعي والثقافي من أبعاد التوافق الزواجي. كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين الأخلاق و البعدين الشخصي والعاطفي من أبعاد التوافق الزواجي إضافة إلى الدرجة الكلية. كما وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين محكي القرابة ومستوى التعلم و البعد الشخصي، وبين محك تحمل المسؤولية والبعد الاجتماعي كبعد من أبعاد التوافق الزواجي. في حين وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في البعد الثقافي والدرجة الكلية للتوافق الزواجي لعينة الزوجات اللاتي مضى على زواجهن (من 1 إلى 4 سنوات) و(من 5 إلى 9 سنوات). كما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) في البعدين التنظيمي والعاطفي للتوافق الزواجي وذلك لعينة الزوجات اللاتي مضى على زواجهن (من 5 إلى 9 سنوات) .

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

إلى من كان ملجئي وملادي

إلى من كان سندي وقوتي بعد الله

إلى والدي العزيز... رحمه الله

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد والشكر من قبل ومن بعد. يطيب لي أن أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى جامعة البحرين، وعلى رأسها سعادة الدكتور/ إبراهيم جناحي رئيس جامعة البحرين، على تفهمه وسعة صدره ومساعدته لي عند علمه برغبتي بالالتحاق ببرنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي التي تقدمه كلية الآداب متمثلة بقسم علم النفس، فله كل الشكر والتقدير والاحترام.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم مشكوراً في إنجاز هذا العمل المتواضع، سواء بالدعم أو التشجيع، وأخص بخالص شكري واحترامي وامتناني الدكتور الفاضل/ توفيق عبد المنعم، على إشرافه على هذا العمل، وما بذله من جهد عظيم وتوجيه كريم وصبر وحلم، فجزاه الله عني خير جزاء وبارك الله فيه. كما وأتقدم بالشكر إلى الدكتورة/ أماني الشيرواي على إشرافها أيضاً على هذا العمل المتواضع ودعمها، فلها كل الشكر وكل التقدير.

كما ويسعدني أن أشكر جميع أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من مساندة ودعم طوال مسيرتي الدراسية، فلم يخلوا عليّ بأي معرفة وقد أثروا معرفتي وساهموا بشكل أو بآخر في زيادة معرفتي العلمية.

والشكر موصول أيضاً لكل الزملاء والأخوة داخل أو خارج جامعة البحرين، ولكل من شجعني وساندني أو دعا الله لي بالخير والصلاح والتوفيق، إلى كل من زرع التفاؤل بدربي وقدم لي التسهيلات دون أن يشعر، فلكم جميعكم كل الشكر، وفقكم الله وبارك فيكم.

وأخيراً، فالشكر كل الشكر لوالدتي حفظها الله، ولأفراد عائلتي من الأخوة والأخوات، جعلكم الله لي ذخراً وسنداً مدى الحياة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	ملخص الدراسة
ج	الإهداء
د	شكر وعرفان
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة ملاحق الدراسة
الفصل الأول: المدخل إلى الدراسة	
2	مقدمة
4	مشكلة الدراسة
6	أسئلة الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	أهمية الدراسة
8	فروض الدراسة
9	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
أ. الاختيار الزوجي	
12	المقدمة
13	مشكلة الاختيار الزوجي
16	أهمية الاختيار الزوجي
17	تعريف الاختيار الزوجي
18	نظريات الاختيار الزوجي
27	أساليب الاختيار الزوجي
31	معايير الاختيار الزوجي
34	مراحل الاختيار الزوجي
35	العوامل المؤثرة في عملية الاختيار الزوجي

38	صفات شريك - شريكة الحياة
	ب. التوافق الزوجي
41	مقدمة
42	تعريف التوافق الزوجي
44	نظريات التوافق الزوجي
49	العوامل المؤثرة على التوافق الزوجي
58	أسباب سوء التوافق الزوجي
63	النتائج المترتبة على سوء التوافق الزوجي
66	سبل تحقيق التوافق الزوجي
	الدراسات السابقة
70	1. الدراسات التي تناولت الاختيار الزوجي
74	2. الدراسات التي تناولت التوافق الزوجي
	التعليق على الدراسات السابقة
80	1. الدراسات التي تناولت الاختيار الزوجي
81	2. الدراسات التي تناولت التوافق الزوجي
82	مدى استفادة الباحثة من الدراسات السابقة
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
84	منهج الدراسة
84	مجتمع الدراسة والعينة
84	إجراءات الدراسة
84	أولاً- عينة الدراسة الاستطلاعية
89	ثانياً- عينة الدراسة الأساسية
92	أدوات الدراسة
92	1. استمارة محكات الاختيار الزوجي (اعداد الباحثة)
92	2. مقياس التوافق الزوجي
98	الأساليب الإحصائية المستخدمة
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات
	نتائج الدراسة
100	أ. نتائج السؤال الأول

102	ب. نتائج السؤال الثاني
103	ت. نتائج السؤال الثالث
104	ث. نتائج السؤال الرابع
	مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها
119	1. مناقشة نتائج السؤال الأول
120	2. مناقشة نتائج السؤال الثاني
121	3. مناقشة نتائج السؤال الثالث
123	4. مناقشة نتائج السؤال الرابع
126	توصيات الدراسة
126	دراسات مقترحة
	قائمة المراجع
127	المراجع العربية
137	المراجع الأجنبية
140	ملاحق الدراسة
151	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	توزيع العينة الاستطلاعية وفق متغير الجنس	85
(2)	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لثلاثة متغيرات وصفية للعينة الاستطلاعية	85
(3)	إجابات العينة الاستطلاعية (الكلية) على مقياس محكات الاختيار الزواجي	86
(4)	إجابات العينة الاستطلاعية (الذكور) على مقياس محكات الاختيار الزواجي	87
(5)	إجابات العينة الاستطلاعية (الإناث) على مقياس محكات الاختيار الزواجي	88
(6)	توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس	89
(7)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	90
(8)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الزواج	90
(9)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأبناء	91
(10)	توزيع الفقرات على أبعاد مقياس التوافق الزواجي	93
(11)	معاملات الارتباط بين عبارات مقياس التوافق الزواجي والبعد الذي تنتمي إليه وبين الدرجة الكلية للمقياس حسب طريقة بيرسون	95
(12)	معاملات ارتباط أبعاد مقياس التوافق الزواجي فيما بينها وبين الدرجة الكلية للمقياس حسب طريقة بيرسون	96
(13)	معاملات الثبات لمقياس التوافق الزواجي بطريقة ألفا كرونباخ	97
(14)	ترتيب محكات الاختيار الزواجي لدى كل من الأزواج والزوجات	100
(15)	قيم معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين محكات الاختيار الزواجي التسع وبين درجات التوافق الزواجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الأزواج.	102
(16)	قيم معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين محكات الاختيار الزواجي التسع وبين درجات التوافق الزواجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الزوجات	103
(17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزواجي حسب متغير العمر	105
(18)	دلالة الفروق في التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب متغير العمر	106
(19)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزواجي حسب متغير مدة الزواج	107
(20)	دلالة الفروق في التوافق الزواجي لدى الأزواج حسب متغير مدة الزواج	108

109	(21)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء
110	(22)	دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الأزواج حسب متغير عدد الأبناء
111	(23)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر
112	(24)	دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير العمر
113	(25)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج
114	(26)	دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير مدة الزواج
115	(27)	مصادر الفروق على الدرجة الكلية لمقياس التوافق الزوجي (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج
115	(28)	مصادر الفروق على البعد التنظيمي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج
116	(29)	مصادر الفروق على البعد العاطفي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج
116	(30)	مصادر الفروق على البعد الثقافي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج
117	(31)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء
118	(32)	دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير عدد الأبناء

قائمة الملحق

ملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	استمارة محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي	140

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فروض الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة

يمتد تاريخ الزواج إلى عهد سيدنا آدم وأمنا حواء حيث كانت أول علاقة زواجية في تاريخ البشرية. فالزواج هو الدعامة الأولى التي يقوم عليها المجتمع وهو من أهم الضروريات البيولوجية والاجتماعية في حياة الإنسان. يكمن أساس وجود الأسرة في العلاقة بين الزوجين، وهي علاقة تتأثر بخليط من السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية والشخصية لكلا الزوجين، بحيث تقوم هذه الأسرة بأداء وظائفها المتوقعة منها بأقصى إمكاناتها وقدراتها لتتمكن من مواجهة التحديات والصعوبات كوحدة واحدة.

إن العلاقة الزوجية أشبه ما تكون بالرباط الذي يجمع الزوجين أحدهما بالآخر، فكلما كان هذا الرباط قوياً ومتيناً كانت العلاقات داخل إطار الحياة الزوجية قوية ومتينة ومتماسكة أيضاً. أما إذا كان هذا الرباط ضعيفاً تنهار العلاقة الزوجية وتصبح غير قادرة وغير متمكنة من تربية الأبناء وتنشئتهم النشأة الصحيحة والسليمة من جميع الجوانب المختلفة.

الحياة الزوجية السعيدة تساعد على إشباع العديد من الحاجات لدى الزوجين. وهي تلك الحاجات التي دفعت كل منهما للسعي إلى الزواج بالآخر، خاصة إذا ما تم هذا الزواج بعد اختيار أحدهما أو كليهما للآخر نتيجة للقناعة بأن الطرف الآخر هو المكمل له أو ما يتطلع إليه في شريك الحياة. فإذا كانت الحياة الزوجية سعيدة فستؤدي إلى تحقيق الرضا الذاتي للطرفين وبالتالي تحقيق نجاحات كبيرة في جوانب كثيرة من حياة الزوجين السعيدين والمتوافقين زواجياً.

كما أن الأسرة المترابطة تحقق قدراً أكبر من الأمان الأسري لأبنائها ينعكس إيجابياً على تمتعهم بالصحة والسلامة النفسية. وعلى العكس من ذلك، فإن انعدام الأمان الأسري نتيجة لتصدع الأسرة يؤثر سلباً على السلامة النفسية للأبناء ويجعلهم أكثر عرضة لعوامل القلق والاضطرابات النفسية (خليل، 2000).

ويعتمد نجاح الحياة الزوجية على توافر مجموعة من الاحتياجات الرئيسية للأسرة. ويمكن تصنيف هذه الاحتياجات إلى نوعين : احتياجات مادية، كالمأكل والملبس والسكن، واحتياجات معنوية: كالشعور بالحب والأمان والطمأنينة والشعور بالانتماء للجماعة وهي من الضروريات الأساسية للحياة. ومن الصعب قيام حياة زوجية سعيدة إذا لم يتوفر الحد الأدنى من هذه الاحتياجات (الخطيب، 2007).

وفي أي علاقة إنسانية سواء كانت اجتماعية أو شخصية فهناك قرارات تتخذ من قبل أطراف هذه العلاقة. وتختلف هذه القرارات من شخص إلى آخر بناءً على اهتماماته وميوله ورغباته وبناءً على المجتمع الذي ينتمي إليه والعادات والتقاليد التي تسود ذلك المجتمع. وقد يتفق الجميع على أن أحد أصعب القرارات التي يتخذها الفرد في حياته هو قرار اختيار شريك الحياة والارتباط الزوجي.

توصلت دراسة (Buss,1989) والتي تعتبر من أهم الدراسات في مجال اختيار شريك الحياة حيث تم تطبيقها على 10047 مشاركاً في 37 دولة إلى خمسة معايير أساسية لاختيار شريك الحياة، وهي : القدرة على كسب الموارد الاقتصادية والطموح والإصرار على النجاح في العمل والشباب والحيوية والجاذبية البدنية وطيبة النفس والكرم. وكشفت الدراسة أيضاً أن لدى الإناث تقديرات أعلى من الذكور بخصوص أهمية معيار القدرة على كسب الموارد الاقتصادية لدى شريك الحياة بينما يقدّر الذكور المعايير المتعلقة بالإيجابية والشباب والحيوية والجاذبية البدنية.

هناك معايير يضعها الفرد عند اختياره شريك حياته، وهي قد تعتمد على عدة معايير أو قواعد أخرى، منها قواعد الزواج الخارجي والمقصود به هو اعتقاد المجتمع الذي يتبنى هذا المعتقد بأنه من غير الأخلاقي والقانوني أن يتزوج الفرد من أبناء عمومته من الدرجة الأولى، وقد يمتد في بعض الأحيان أبناء العمومية من الدرجة الثانية. أما بعد ذلك يستطيع الفرد أن يتزوج الأقرباء الأبعد من ذلك ولكن بدرجة من عدم القبول الاجتماعي أو عدم الرضا. وهناك معيار الزواج الداخلي ويتضمن أن يختار الفرد الزواج من داخل الجماعة. أما بالنسبة للمعيار الثالث فقد يكون الزواج المخطط والذي يركز على الفردية ويشجعها، وهو يعتمد على القرار المشترك الذي يتخذه الفرد في الزواج لإشباع حاجاته العاطفية والجنسية وغالباً ما يلجأ الطرفان في هذا المعيار إلى اعتماد معايير الجاذبية الجسمية والتوافق العاطفي أيضاً (جامع، 2005).

وإذا نظرنا إلى المشكلات الزوجية والتي تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في توافق الزوجين، نجد أنها أمر يفرضه واقع الحياة. إلا أن هذه المشكلات تتفاوت في درجتها وحدتها بين مشكلات بسيطة يمكن حلها، ومشكلات حادة تؤدي إلى تعقيد الأمور في العلاقات بين الزوجين وتقلب الحياة الزوجية إلى جحيم لا يطاق، نتعقد فيه الروابط والصلات وتندرج من درجة كانت مقبولة لحياة سليمة إلى درجة من درجات الفتر وعدم الرضا والرغبة في التخلص من هذه العلاقة بكل وسيلة ممكنة وصولاً إلى الطلاق.

يعتبر الزواج ميثاق وعهد ورابطة وثيقة بين طرفين لكل منهما تاريخه النفسي والشخصي والاجتماعي والثقافي المختلف عن الآخر. فكل منهما سماته المنفردة وبيئته المتباينة والمختلفة عن الطرف الآخر. وعندما يجتمعان في العلاقة الزوجية لبناء الأسرة ينبغي أن يعمل كل منهما على إشباع حاجات الطرف الآخر سواء كانت نفسية أم اجتماعية أم جنسية، بالإضافة إلى التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية المتبادلة بين الطرفين حتى تنمو تلك العلاقة وينمو معها أطرافها وهم الزوجين والأولاد نمواً نفسياً سليماً. فالتوافق الزوجي هو محصلة إشباع الحاجات لدى كل من الزوجين ويتدرج مع نظام الحاجات الإنسانية التي أشار إليها هرم ماسلو (زعتر، 2012).

واختلفت الآراء حول محكات اختيار شريك الحياة باختلاف المجتمعات. فلكل مجتمع محك أو بالأصح محكات لاختيار الشريك وهي في الأصل تختلف باختلاف النظريات التي وضعت لها. فمن ناحية هنالك من ينظر إلى محكات اختيار الشريك على أنها عملية إرادية تتم في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع كالسن والجنس والدين. ومن ناحية أخرى فهناك من ينظر إلى محك اختيار شريك الحياة على أساس التجانس والتشابه في مستوى الفكر والثقافة بالإضافة إلى من ينظر إليه على أنه يلبي حاجاته ودوافعه ويشعره بالرضا، فينجذب الشخص للشخص للآخر بناء على ما يتوفر فيه من صفات تكمل الناقص لدى الطرف الآخر وغيرها من المحكات. وعلى الرغم من اختلاف المحكات التي يضعها الفرد في اعتباره عندما يختار شريك حياته إلا أن السؤال يكمن في مدى تحقيقها للتوافق الزوجي بأبعاده المختلفة.

قد يعتبر اختيار شريك الحياة غير المناسب هو السبب الرئيسي في العلاقة الأسرية غير السوية وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الزوجين وتوافقهم الزوجي بكافة المعايير والأبعاد سواء الشخصية أو العاطفية أو حتى الاجتماعية وكذلك على الأبناء سواء في التوافق على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو الأكاديمي أيضاً. فالعلاقة الزوجية الصحيحة المبنية على الاختيار الصحيح تؤدي إلى توافق أسري إيجابي للأبناء بشكل عام وتوافق زوجي صحيح وسليم بشكل خاص.

ويواجه كلا الجنسين الصعوبة نفسها في تحديد محكات اختيار شريك الحياة قبل الزواج و نتائجها بعد الزواج. فبعد الاختيار الخاطئ في الزواج مشكلة حتى مع وجود الحد الأدنى من التوافق بين الطرفين بالإضافة إلى وجود سمات شخصية متضادة أو متنافرة تسهم بشكل أو بآخر في الوقوع في مشكلات

انفعالية شخصية متزايدة بين الزوجين مما يؤدي مع مرور الوقت إلى انهيار العلاقة الزوجية وبالتالي إلى الطلاق والانفصال.

وقد تؤثر بعض محكات اختيار شريك الحياة على التوافق الزوجي حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن التوافق الزوجي يعتمد على عدة معايير مختلفة ومتعددة تساهم في بناء العلاقة الزوجية واستمرارها وقد يكون أحد أهم المعايير التي تساعد على التوافق الزوجي هو محك اختيار شريك الحياة. وقد أثبتت دراسة روبرت لورود وآخرون في عام 1990 أن أحد أسباب الزواج المعمر وثباته هو الاختيار الجيد لشريك الحياة، وأيضاً فقد أشارت نتائج دراسة جاكين ويب (1991) إلى أن الزواج الناجح يعتمد على بعض المقومات ومن أهمها التوافق الزوجي بالإضافة إلى اختيار القرين (علي، 2001).

يتطلع كل من الزوج والزوجة إلى سمات معينة في شريك حياتهم وقد يؤثر ذلك على حياتهم الزوجية ولكن هل يحدث ذلك فعلاً أم تختلف اعتقاداتهم بعد الزواج وفي الحياة الزوجية، حيث أن مختلف الدراسات تذكر أن السنوات الخمس الأولى من الزواج هي التي تحدد مدى انسجام الزوجين في حياتهم الشخصية والأسرية.

بالإضافة إلى أن هنالك العديد من الدراسات التي بينت وأوضحت أسباب اختلال العلاقة الزوجية أو الاختلال الزوجي والذي بدوره يعني عدم الانسجام والتوافق الزوجي، ومنها دراسة موسى وزملاءه عام (2003) التي أشارت إلى العديد من العوامل التي قد تسبب الخلافات الزوجية ومنها اختلاف المستوى الفكري والثقافي بين الزوجين واختلاف الاتجاهات وأساليب التفكير والميول بينهما بالإضافة إلى الضغوط الأسرية (السيد، الصبوة، 2004). ومن الدراسات الأجنبية التي قامت بدراسة محكات الاختيار الزوجي دراسة (Chuang, 2002) والتي هدفت إلى التعرف على الفروق بين الجنسين في تفضيلات الاختيار الزوجي، حيث كشفت الدراسة أن الذكور يميلون إلى تفضيل الإناث ذوات الجمال الظاهري والمواصفات الجسدية، في حين إن الإناث هن أكثر تفضيلاً للطموح المستقبلي وما سيحققه الزوج لهن بالإضافة إلى الضمير الحي والأخلاق الرفيعة.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت محكات اختيار شريك الحياة ومعدلات التوافق الزوجي، إلا أنه تم رصد القليل من الدراسات التي حاولت الكشف عن علاقة هذه المحكات بالتوافق الزوجي لدى المتزوجين في العالم العربي وذلك من وجهة نظر الباحثة.

لذا فقد تم تحديد مشكلة الدراسة وهي التعرف على أهم محكات الاختيار الزوجي وعلاقتها بالتوافق بين الزوجين، وذلك عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة

تحددت أسئلة الدراسة كالتالي :

1. ما هو ترتيب محكات الاختيار الزوجي لدى كل من الأزواج والزوجات؟
2. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الأزواج؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الزوجات؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة (الجنسين) على مقياس التوافق الزوجي الأبعاد الفرعية (الانتظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي والثقافي) تعزى إلى متغير مدة الزواج، العمر، والإنجاب؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي:

1. إلقاء الضوء على أكثر محكات الاختيار الزوجي اختياريًا لدى كل من الذكور والإناث في مملكة البحرين.
2. التحقق من وجود علاقات ارتباطية بين محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي لدى عينة الأزواج.
3. رصد العلاقات الارتباطية بين محكات الاختيار الزوجي المختلفة والتوافق الزوجي لدى عينة الزوجات.
4. التعرف على الفروق بين الجنسين (الأزواج والزوجات) في التوافق الزوجي والتي قد تعزى إلى متغير مدة الزواج والعمر والإنجاب.

أهمية الدراسة

إن الاختيار الموفق لشريك الحياة بناء على المحكات التي يعتمدها المقبلون على الزواج سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً في اختيارهم للشريك هو أحد الجوانب المهمة في تحقيق التوافق الزوجي، وبالتالي تحقيق التوافق الأسري الذي تنعكس آثاره على الأبناء نفسياً واجتماعياً وعاطفياً.

ولابد أن تقوم عملية اختيار شريك الحياة على أسس قوية وشاملة حتى تحقق الاستقرار والتقارب بين الزوجين، فاختيار شريك الحياة يتطلب التأني والتأمل في الاختيار لكي تكون ثمرة هذه الاختيار صحيحة وسوية طوال العمر (سليمان، 2005).

تبرز أهمية الدراسة الحالية من منظورين أو من جانبين مهمين وهما الجانب النظري والجانب التطبيقي وهما كالتالي:

أ-الأهمية النظرية

1. حاجة المجتمع سواء المحلي في مملكة البحرين أو العربي لمثل هذا النوع من الدراسات وخاصة فيما يتعلق بمرحلة ما قبل الزواج وهي مرحلة اختيار شريك الحياة التي يمكن أن تجنب الزوجين من الوقوع في المشكلات الزوجية. إن سوء التوافق بين الزوجين يؤثر على الحياة الزوجية والأسرية، فكلما كانت الحياة الأسرية سوية كان تأثيرها على الصعيد الذاتي والشخصي للزوجين إيجابياً، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على بقية الأفراد في الأسرة وبالأخص الأبناء.
2. يستمد البحث من وجه نظر الباحثة أهميته من أهمية الأسرة لأنها أساس المجتمع. فالأسرة هي النواة الأولى واللينة الأولى في بناء المجتمع الصالح، وتنشأ فيها العلاقات الأولية للفرد والتي يتمكن من خلالها من فهم العلاقات و من ثم تكوينها وتطويرها.
3. على حسب علم الباحثة لم تكن هنالك العديد من الدراسات التي اهتمت بجانب تحديد محك اختيار شريك الحياة وربطه بالتوافق الزوجي في العالم العربي.

ب - الأهمية التطبيقية

- 1- الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في تقديم البرامج الإرشادية لمحكات الاختيار الزوجي والتوافق بين الزوجين، وإعداد البرامج خاصة لتطويرها والارتقاء بها تمهيداً لحل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بسببها.
- 2- يمكن للعديد من الأشخاص سواء الذكور أو الإناث المقبلين على الزواج الاستفادة من هذه الدراسة بحيث يمكن التعرف على نتائج التوافق الزوجي بناءً على معيار اختيارهم لشريك الحياة وبالتحديد الاختيار الصحيح والسليم.
- 3- يمكن للفرد من خلال هذه الدراسة التعرف على جوانب الضعف في علاقته الزوجية وفي النواحي المختلفة والمتعلقة بتوافقه الزوجي لكي يتمكن بعدها من الالتحاق ببرامج إرشادية وحوارية تساعده على الحصول على الدعم المطلوب في تنمية التوافق الزوجي لديه.

فروض الدراسة

هدفت الدراسة إلى التحقق من الفروض التالية:

1. لا توجد فروق في ترتيب محكات الاختيار الزوجي لدى الأزواج والزوجات.
2. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع ودرجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الأزواج.
3. لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع ودرجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الزوجات.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة (الجنسين) على مقياس التوافق الزوجي الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي والثقافي) تعزى إلى متغير مدة الزواج والعمر والإنجاب.

حدود الدراسة

تحددت حدود الدراسة الحالية كالتالي:

الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بمحكات الاختيار الزواجي وعلاقتها بالتوافق الزواجي في أبعاده (التنظيمي، الشخصي، العاطفي، الاجتماعي والثقافي) واقتصرت متغيرات الدراسة على عدد الأبناء، عمر الزوج وسنوات الزواج.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عدد من الموظفين والموظفات (المتزوجين) في مملكة البحرين.

الحدود الزمانية: تحددت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (2014/2015).

مصطلحات الدراسة

تم تعريف مصطلحات الدراسة على النحو التالي:

الاختيار الزواجي

يعرف (العمرى، 2003) الاختيار الزواجي بأنه انتقاء فرد من بين عدة أفراد يكون صالحاً للزواج والارتباط معه.

كما عرفت الباحثة الاختيار الزواجي بأنه: قدرة الفرد على انتقاء شريك حياته بناءً على مجموعة من الاعتبارات أو المعايير التي يضعها الفرد لنفسه أو تضعها البيئة من حوله، وينتقي الفرد من خلالها الطرف الآخر وقد تشمل، المعايير النواحي الاجتماعية، الشخصية، الوالدية، الثقافية، العاطفية والوجدانية وغيرها من المعايير، التي غالباً ما تبدأ بالاختيار بناءً عليها وتنتهي بالزواج.

وتعرف الباحثة محكات الاختيار الزواجي إجرائياً بأنه نتيجة ترتيب الأفراد لمحكات الاختيار الزواجي والتي تدل على تفضيل أحد المحكات عن الأخرى، وذلك في الاستمارة الخاصة بمحكات الاختيار الزواجي.

التوافق الزوجي

يعرف (فرحان العنزي، 2009) التوافق الزوجي بأنه: "مدى الرضا، والتقبل، والفهم، والمشاركة، بين الزوجين في الجوانب الشخصية، والعاطفية، والثقافية، والاجتماعية، والتنظيمية، مما يحقق الأهداف المشتركة من استمرار العلاقة الزوجية بدرجة عالية من الثبات أمام المشكلات، والعقبات المختلفة، ويتضمن التوافق الزوجي من وجهة نظرة خمسة أبعاد وهي:

1. البعد التنظيمي: ويقاس الجوانب الإدارية والتنظيمية بين الزوجين كترية الأبناء، والتخطيط، والأمور المالية وكيفية تصرفها، والحقوق، والواجبات ل كليهما.
2. البعد الشخصي: ويقاس بعض السمات الشخصية والعادات الشخصية بين الزوجين، وكيفية تعاملهم مع نوبات الغضب، ومدى التسامح والصراحة بينهما.
3. البعد العاطفي: ويقاس جوانب الحب والمودة والألفة والغيرة وطبيعة العلاقة الجنسية وموقفهما من الأزمات والعقبات الحياتية.
4. البعد الاجتماعي: ويقاس كل ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين الزوجين ومن يحيط بهما وما بين الزوجة وأسر زوجها وكذلك الزوج وأسر زوجته والعلاقات الاجتماعية أيضاً بين الأسرتين.
5. البعد الثقافي: ويقاس الجوانب الفكرية والثقافية والتعليمية والعادات والتقاليد والحرص على تنمية قدرات كل من الزوجين.

بينما تعرف الباحثة التوافق الزوجي إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها الفرد عند إجابته على أبعاد مقياس التوافق الزوجي المستخدم في هذه الدراسة، والذي يقيس الأبعاد التالية (التنظيمي، الشخصي، العاطفي، الاجتماعي، الثقافي).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

- الاختيار الزوجي

- التوافق الزوجي

ثانياً: الدراسات السابقة

الاختيار الزوجي

مقدمة

منذ بلوغه مرحلة الرشد يواجه الانسان باستمرار المواقف التي يحتاج فيها إلى إجراء اختيار، سواء المواقف المتعلقة بنوع طعامه أو ملبسه مسكنه وصولاً إلى الأمور الأكثر تعقيداً مثل مجال دراسته وعمله، وقد ثبت أن الاختيارات الناجحة هي تلك التي يسبقها التفكير وتقليب وجهات النظر، كما ثبت أيضاً أن ردات الفعل الارتجالية والقرارات المبنية على التسرع والاندفاع العاطفي وعدم التروي والتعقل تصير إلى البوار ولا تأتي بخير. ولما كان الإقدام على الزواج من أهم القرارات التي يتخذها الناس في حياتهم لما له من عظيم التبعات وجل الآثار على الفرد والمجتمع، فهو أولى القرارات بدقة الاختيار وأجدرها بإعمال الفكر والمشورة قبل الإقدام على اتخاذ القرار الحاسم بشأنه.

فعند الإقدام على الزواج لا بد أن يتمتع كل من الرجل والمرأة بالنضج الجسمي والنفسي والاجتماعي وهي أمور لها انعكاساتها على نضج الشخصية وتحمل المسؤولية لتكوين أسرة جديدة قائمة على دعائم الاختيار السليم من قبل كل منهما للآخر. إن الفشل في الزواج هو في الحقيقة نتاج الفشل في الاختيار بالدرجة الأولى، حيث أن الاختيار المناسب لشريك الحياة هو بداية التوافق الزوجي. فالاختيار لا يتضمن فقط شخصية الفرد الآخر ولكنه يتضمن أيضاً جملة أمور أخرى مرتبطة به، كالظروف التي سوف يعيش فيها الزوجان ومتطلبات المهن التي يشغلانها ومكان سكنهما وطبيعة أقاليمهما. إلا أن هذه الأمور ترتبط بشكل أكبر باختيار الزوجة لزوجها أكثر مما ترتبط باختيار الزوج لزوجته، لأنه من الملاحظ بالرغم من التغير الاجتماعي السريع الذي يتعرض له المجتمع العالمي أن طبيعة مهنة الزوج ما زالت هي التي تؤثر إلى أبعد مدى على حياة أسرته، كما إنها تحدد إلى حد كبير مكان إقامة الأسرة وكذلك مكانة الزوجين الاجتماعية في محيطهما المحلي.

إن المرحلة الأساسية في الزواج هي المرحلة التي تسبقه مباشرة وهي مرحلة التفكير بالزواج من حيث المبدأ ومن ثم اختيار الزوج أو الزوجة. فكل شاب يختار بإرادته الحرة من يريد لها زوجة له وتقبل الفتاة بإرادتها الحرة من تريده زوجاً لها ولا يصح الزواج في الإسلام إلا بالرضا والقبول بين الذكر والأنثى. وقد جرت العادة على أن يختار الشاب الفتاة التي تناسبه ويتقدم لخطبتها بكامل وعيه وإرادته. كما أن للفتاة الحق في القبول أو الرفض. ومن الواضح أن عملية الاختيار الزوجي تختلف باختلاف

الثقافات بين المجتمعات. فما يرتضيه مجتمع ما كبداية للزواج أو تمهيداً له قد يرفضه مجتمع آخر. ولكن الأكر الذي يبدو متفقاً عليه بين المجتمعات هو أن الاختيار في الزواج هو أساس الزواج وبدايته وعليه يتوقف نجاحه. ومن الملاحظ أن الاختيار الزوجي سلوك اجتماعي لا يتحدد برغبات الشخص فقط بل يتم وفقاً لمعايير المجتمع أيضاً سواء كانت هذه المعايير واضحة جلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت هذه المعايير مستترة في شكل توقعات ورغبات في الاختيار الزوجي بشكل معين.

مشكلة الاختيار الزوجي

ينبغي أن لا يقتصر الاختيار السليم لشريك الحياة على توافر الإحساس بالاحترام المتبادل ورغبة كل من الطرفين في معرفة المزيد عن الطرف الآخر، فهي فقط البداية التي توصف بأنها (بداية صحيحة) ويليهما الشعور بالاعتزاز بهذه الشخصية والرغبة في الارتباط بها. وفي هذه المرحلة يتعين على كل طرف دراسة شخصية الطرف الآخر بموضوعية شديدة ومحاولة التخلص من النشوة العاطفية المصاحبة لفكرة الارتباط، والتي عادةً ما تضلل الحكم السليم على الآخر. فمهما أمعن أحد الطرفين في ارتداء قناع مخالف لطبيعته فإن لحظة انفعال قصيرة قادرة على كشف حقيقته. لذلك يجب وضع كل تصرف وكل لفظ يصدر من الطرف الآخر في الاعتبار (رفعت، 2003).

فمن العوامل التي قد تؤدي إلى حدوث مشكلة في الاختيار الزوجي:

العامل الأول - عوامل تتعلق بالنظرة لطبيعة الزواج والاختيار، ومنها:

1. عدم وضوح التصور الإسلامي في النظرة إلى الحياة، يفتقر الكثير ممن هم بصدد الإقدام على اتخاذ قرار الزواج إلى التصور الواضح والرؤية الشاملة للحياة من الجانب الإسلامي، فينبغي على الرجل عندما يتقدم لخطبة فتاة أو الارتباط بها أن يحمل في وجدانه وفي أعماقه إيماناً واعتقاداً وفهماً بأهمية هذه العلاقة، ويكونها سبيلاً إلى ابتغاء مرضاة الله وتحقيق غاية الدين الإسلامي في زيادة الأمة الإسلامية ومفاخرة الرسول عليه الصلاة والسلام بأتمته. وعليه فالزواج ليس قضاء لشهوة أو إرواء لرغبة غريزية كما يظن البعض، إنما هو قرينة إلى الله وإرواء للغريزة بالطريقة الصحيحة المتبعة في المنهج الإسلامي.

2. عدم وضوح التصور بالنسبة لمسألة الزواج بصورة خاصة، ويظهر ذلك من خلال النظرة إلى الحياة، فينظر بعض الأشخاص إلى الزواج باعتباره غاية يراد منها الاستمتاع ، وإرواء الشهوة وحسب، ولذا فإنه حين يقدم على اختيار الزوجة لا يتوخى في اختياره إلا ما يخدم هذه المعاني ويحققها من جمال وشباب.

ويمكن علاج هذا الانحراف في النظرة إلى الزواج في أن يتضح في ذهن الشاب عند عملية الاختيار أنه أمام اتخاذ قرار مهم وعظيم. فالمسلم لا يتخذ قراراته عن طريق هوى نفسه أو اندفاع عاطفته بل يستلهم من المعتقد الذي يؤمن به والمبدأ الذي يحمله من الإسلام وتعاليم كتابه وهدى نبيه، حيث أن ارتباط أحكام الزواج بعامة والاختيار خاصة بالعقيدة حقيقة لا مجال للشك فيها ويعترف بها المسلم وغير المسلم على حد سواء.

فمن المتعارف عليه أن يدخل كل طرف من الزوجين إلى عش الزوجية بحزمة من التوقعات، بحيث يتوقع كل طرف أموراً معينة من الطرف الآخر. كما يتوقع كل منهما من نفسه أيضاً ما يمكن أن يصنعه في حياته الجديدة. فينبغي أن لا نتجاهل كذلك توقعات الزوجين من الزواج نفسه حيث يجد الزوجان نفسيهما في السنة الأولى في مواجهة وتصادم مع توقعاتهما المتعارضة. فتكون تلك التوقعات في بعض الأحيان غير واقعية، بمعنى أن يتوقع كل طرف من الزواج الكثير وغالباً القليل الذي لا يمكن أن يوفره الطرف الآخر تحت أي مسمى، فبعض هذه التوقعات تكاد تتحدد في الدعم المعنوي، والرفقة والشراكة، والدعم المادي أو المساعدة والمساهمة الواضحة. ولتحقيق كل هذه التوقعات أو بعضها يكون الأمر مرهقاً للغاية في أحيان كثيرة (فاضل، 2002).

كما ينبغي أن نضع الاعتبارات الإنسانية والمعنوية في المقام الأول بحيث لا نغفل عنها عند اختيار شريك الحياة أو نتجاهلها بأي حال من الأحوال. فإذا أضفنا إليها الاعتبارات الحسية كان ذلك أكمل وأدعى إلى أن يحقق الزواج غايته وأهدافه.

العامل الثاني -العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الاختيار، ومنها:

1. زواج الأقارب:

فمن الظواهر التي لا تزال تسود بعض الأوساط في مجتمعنا، والتي تؤثر بشكل واضح على حق المرأة في اختيارها لزوجها والعكس بالنسبة للزوج هو الزواج عن طريق الاختيار من الأقارب، ففي دراسة قام بها (وريكات، 2006) عن مظاهر الزواج التقليدي والحديث في المجتمع الأردني أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك مظاهر اجتماعية في الزواج الحديث قد وجدت قبلاً، في حين يعد الزواج المبكر ظاهرة سلبية. وللفتاة أن تقرر كيفية اختيار شريك حياتها، وضرورة التعارف المسبق بينهما قبل الزواج.

وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن 57% من أفراد العينة عارضوا الزواج الداخلي وكذلك الحال بالنسبة للزواج المبكر الذي عارضه 44% من المبحوثين.

وقد أوضح (الكندري، 2006) الأسباب التي تجعل زواج الأقارب منتشرًا من خلال التأكيد على وجود بعض العوامل التي أسهمت في إبرازه وإظهاره، إذ إنه يعتبر قضية بحثية قد تخضع لعوامل ومحددات خاصة بالسلوك الإنساني والاجتماعي داخل المجتمعات. ولعل أهم العوامل التي تجعل هذا الزواج ممارساً في هذه المجتمعات والثقافات، الحفاظ على الوحدة القريبية التقليدية، وتقوية الروابط العائلية، والحفاظ على بناء الأسرة، والحفاظ على الثروة داخل نطاق العائلة، وسهولة التنظيم والترتيبات الخاصة بالزواج، وكون العلاقة بين الزوجة ووالدة الزوج أفضل، والمحافظة على الاستقرار الزواجي والتقليل من نسبة الطلاق.

2. دور الأهل وأولياء الأمور في عملية الاختيار:

من الظواهر الشائعة في العديد من المجتمعات والتي تؤثر بصورة مباشرة في مسألة الاختيار، هي تدخل الأهل وبالأخص الوالدين في اختيار شريك الحياة للجنسين، وينطلق أصحاب هذا الاتجاه في موقفهم من اعتبارات أهمها:

- سريان روح نظام الأسرة الممتدة التي يرى فيها الوالدان أن سلطتهما تشمل أبنائهم وبناتهم غير المتزوجين، كما تشمل الأبناء المتزوجين وبناتهم.
- التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الزواج، بغض النظر عما فيه من قيم المودة والصلات الروحية والفكرية، واعتبار مسألة السعادة الشخصية في الزواج أمراً ثانوياً يولد وينمو مع الأيام بعد الزواج (إبراهيم، 1983).

إن اختيار شريك الحياة غير الموفق يعتبر المسؤول الأول عن التفكك الأسري وما ينتج عنه من إصابة الأبناء بالاكنتاب والتأخر الدراسي وانحرافهم وتورطهم في أفعال مضادة للمجتمع أو في تعاطي المخدرات، فالعلاقة الزوجية السليمة تؤدي إلى التماسك الأسري والسعادة الزوجية، والحياة الزوجية السعيدة والصحيحة إنما تقوم على شعور كلا الطرفين بأنه مع الآخر (الخاروف، 2013).

أهمية الاختيار الزوجي

إن اختيار الشريك الآخر ليس هدفاً مقصوداً لذاته بل هو السبيل إلى الزواج الناجح، وبناء الأسرة الصالحة والسعيدة. ولما كان للزواج آثار عظيمة فإن تحقيقها يتطلب أن يتم الزواج بصورة مدروسة واعية وهذا لا يأتي إلا بسلامة الاختيار للشريك الآخر، كما يرى (إبراهيم، 1983) أهمية هذا الاختيار ممثلة في بعض الأمور التالية:

1. تجنب الخضوع لحكم الهوى والنزوات العابرة، إذ لما كان الزواج من الأمور الخطيرة في آثاره وكان التوفيق فيه سبباً في سعادة الدارين، اقتضى ذلك أن يتم الإقدام عليه بحكمة وروية.
2. كون مسألة اختيار شريك الحياة من المسائل الصعبة المعقدة في عصرنا، وذلك نتيجة لاختلاط الأمور على الناس بسبب سيطرة الجاهلية على المجتمع في تصورات وفكره وتشريع.
4. إن الزواج عقد يتصف بالدوام، فهو عقد لمدى حياة وليس اختيار الزوجة كاختيار سلعة ما، بل هو اختيار لحياة مشتركة لها آثارها الممتدة من الإفضاء، وتقاسم المشاعر وعلاقة المصاهرة وإنجاب الأطفال. فالاختيار الحسن يضمن للبيت الاستمرار ويكفل للحياة الزوجية الاستقرار.
5. إن الاختيار الناجح للزوج سبب في العشرة الصالحة التي يقطع بها الزوجان رحلة الحياة بهدوء واطمئنان، فمتى كان الاختيار سليماً قام البيت على أساس وطيء، تملؤه السعادة وتغمره المودة، وبالعكس ذلك فإن إساءة الاختيار تؤدي إلى الإخفاق والشقاء.
6. إن حاضر الأمة ومستقبلها يعتمدان على نوعية أجيالها وناشئتها، والأسرة هي المسؤول الأول عن تحديد نوعية ذلك النشء قوة أو ضعفاً. ولما كانت المرأة هي نصف المجتمع وأحد عمودي الحياة الإنسانية فإن حسن اختيارها يضمن تربية جيل صالح يبني الحياة الفاضلة بما تزرعه في أولادها من حميد الأخلاق وكريم الصفات، وإلا بذرت فيهم بذور الفساد مما يفضي إلى انحلال الأمة وسقوطها.
7. إن بناء الجماعة والأمة المسلمة التي تعيش للإسلام الحقيقي تصوراً وفكراً والتزاماً هو الهدف المنشود لكل مسلم، ولا يتحقق ذلك إلا ببناء البيت المسلم الذي يكون بمثابة حصن من حصون العقيدة والحصن لا يصمد إلا إذا كان منيعاً من الداخل بالزوجة الصالحة، فبحسن اختيار الأم تسير الخطوات بثقة نحو إيجاد المجتمع الإسلامي المنشود.

من الدوافع الأولية لاختيار شريك الحياة، الرغبة في الاستقرار وتأسيس عائلة، فالزواج الذي يبنى على هذه الأساس مع وجود التوافق بين الزوجين يكون رباطاً محترماً ومنتيناً. والواقع في الحب الذي يولد شعوراً بالأمان والراحة والقيمة الشخصية. وإن حاجة الإنسان إلى الشعور بالحب هي حاجة أساسية تستمر مدى الحياة والتفاهم والتضحية وبذل النفس في سبيل المصلحة المشتركة (استمرارية الزواج)، فالتكامل الحقيقي في الزواج يعتمد على عدة عوامل نفسية أكثر مما يعتمد على العوامل الجسدية، وبصفة خاصة النساء، فمعظم النساء يحتجن إلى العاطفة أكثر مما يحتجن إلى الجنس. وعدم احترام الزوجة والتمادي في جرح مشاعرها يؤدي حتماً إلى التحجر العاطفي والنفور من الزوج (ذبيان، 2009).

تعريف الاختيار الزوجي

اختلفت التعريفات وتتنوع بالنسبة للاختيار الزوجي فكل يرى ويضع زاوية معينة ومختلفة له تختلف باختلاف المنظور الذي يرى من خلاله، فيعرفه (أبو العينين، 1999) بأنه " قدرة الفرد على اختيار متغير بعينه وترجيحه على كافة المتغيرات مع مراعاة كل ما يحيط بكل متغير من ظروف وملابسات كل منهما على حدة، وفي ظل الظروف المحيطة ومن أجل الاختيار السليم الصحيح يجب أن تتوفر عدة أشياء كالحرية المطلقة والإرادة الكاملة، ويتم ذلك الاختيار في إطار ثقافة الفرد وتعليمه وخبراته وبيئته".

بينما يرى (بلخير، 2012) " أن الاختيار الزوجي سلوك اجتماعي يتضمن فرداً ينتقي من بين عدد من المعروضين للارتباط به زوجياً، وجرت العادة أن يبادر الرجل بالتودد إلى المرأة بقصد الزواج وهذا لا ينفي دور المرأة في تطوير هذه العلاقة".

كما أن عملية الاختيار الزوجي تعني " الطريقة التي يغير بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوج عن طريق بعض الإجراءات التي يمكن القول عنها بأنها متفقة في بعض المجتمعات والتي لا بد منها لإتمام الزواج، وتختلف من مجتمع لآخر، ففي بعض المجتمعات يسمح للأفراد المقبلين على الزواج أن يسهما في عملية الاختيار، وفي هذه الحالة توجد درجة من الاختيار الشخصي بين الطرفين، أما في حالة الزواج المرتب فإن العملية تحدث بين أعضاء الجماعة القريبة بوجه عام، حيث من النادر أن تحدث عمليات الاختيار الزوجي مستقلة عن النظم الأخرى مثل المدارس وجهات العمل والجيران". (دعبس، 1997).

إضافة إلى ذلك يعرف (عفيفي، 2011) الاختيار الزوجي بأنه " تحديد اللائقين أو الصالحين للاختيار للزواج والذي يجب على الفرد أن يختار زوجته في إطاره".

كما إن الاختيار للزواج هو "تمط سلوكي" وردة فعل شخصية بالكامل لموقف برمته، الذي يتضمن فرداً ينتقي من بين عدد من العروض، وهو فعل إيجابي تظهر فيه النية والقصدية كقاعدة عامة، وأن أساس الانتقاء أو الاختيار يتأثر إلى حد كبير بالثقافة أن التقاليد جعلت الرجل هو البادئ في عملية التودد إلى المرأة والتي تنتهي بالزواج، لكن ذلك لا ينفي دور المرأة أو يلغيه في تطوير العلاقة (تركية، 2004).

إضافة إلى ذلك فإن الاختيار الزوجي كما يراه (الشلتوني، 2011) هي تلك المرحلة الأولية للزواج، والتي تبدأ من لحظة بداية البحث عن الشريك وتمتد إلى لحظة التقدم بالخطبة.

كما يعرف (أبو الغانم 2011) الاختيار الزوجي بأنه مرحلة تسبق الزواج وتتضمن إجراءات ترتبط بثقافة المجتمع وتتأثر بالرؤية الشخصية والمعايير الاجتماعية وهو أمر ينطبق على الإناث والذكور حتى يعلنون موقفهم بالموافقة أو عدمها على شريك الحياة.

وتعرف الباحثة الاختيار الزوجي بأنه: قدرة الفرد على انتقاء شريك حياته بناءً على مجموعة من الاعتبارات أو المعايير التي يضعها الفرد لنفسه أو تضعها البيئة من حوله، وينتقي الفرد من خلالها الطرف الآخر وقد تشمل المعايير النواحي الاجتماعية، الشخصية، الوالدية، الثقافية، العاطفية والوجدانية وغيرها من المعايير، التي غالباً ما تبدأ بالاختيار بناء عليها وتنتهي بالزواج.

نظريات الاختيار الزوجي

على قدر من الاهتمام بنجاح الحياة الزوجية لابد أن يكون هناك اهتمام بمرحلة الاختيار فهي أول خطوة في التكوين الفعلي للأسرة، فإذا بدأنا مشوارنا في السير في اتجاه خاطئ فعلياً أن نتوقع بعض المشكلات التي قد تتطلب وقتاً وجهداً وصبراً وتضحية وقد يستطيع البعض التغلب عليها بإصرارهم على النجاح في حياتهم الزوجية والبعض قد لا يستطيع فتنفك الأسرة وتتهار.

هناك العديد من النظريات التي احتوت وفسرت عملية الاختيار الزوجي ومنها:

1-نظرية التجانس (Social Homogamy Theory)

تقوم هذه النظرية على أساس ميل الناس للارتباط ممن يتشابهون معهم شعورياً أو لا شعورياً، ويكون التشابه على أساس أنهما ينتميان إلى الجماعة أو البيئة نفسها التي يرتبط كل منهما بها. والتشابه والتجانس يتصل بالخصائص الاجتماعية العامة وأيضاً بالخصائص أو السمات الجسمية، وأهم أوجه أو عوامل التجانس التي تقوم عليها هذه النظرية هي: التجانس في الجنس، الدين، أصل الشعوب، العمر أو السن، الخصائص الاجتماعية، التعليم، الاتجاهات والميول، المهنة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والصفات أو الخصائص الجسمية.

وتذهب هذه النظرية إلى أن الاختيار الزوجي يركز في المقام الأول على أساس التشابه بين الطرفين في الخصائص والسمات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث يميل الأفراد إلى الاقتران زوجياً بمن يشبههم في أكبر قدر ممكن من الخصائص. كما أن الشبيه يتزوج الشبيه أن التجانس هو الذي يفسر اختيار الناس بعضهم لبعض كشركاء في الزواج لا الاختلاف والتضاد، ويلعب عدم التجانس بين الزوجين دوراً هاماً في عدم الاستقرار الزوجي ويؤدي في الغالب إلى الطلاق، وقد بلغت نسبة الطلاق في هذه الحالات في بعض الدراسات إلى (40%) (الخالدي والعلمي، 2009).

فالناحية التعليمية أو الأسلوب التعليمي هو الذي يحدّد الاختيار للزواج ويؤدي إلى زيجات تتمتع بالتجانس في التعليم وهذه الزيجات تنعم بالاستقرار إلى حد ما (عبد الفتاح، 2008).

إن الناس بصفة عامة يتزوجون من يقاربهم سناً ويمثلهم سلامةً ويشتركون معه في العقيدة كما يشابههم في مستواهم التعليمي والاجتماعي والاقتصادي وحتى العادات الشخصية والسلوك (أبو أسعد، 2014).

إن الاختيار في الزواج كما فسره (بلهيموب، 2010) يركز في المجال الأول على أساس التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة والخصائص والسمات الجسمية، أي أن هنالك تشابه بين الجنسين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسن والدين والحالة المزاجية بالإضافة إلى جانب التجانس في الطول والوزن... الخ.

كما يرى (الشلل، 1998) أن الزواج يتم بين شخصين متشابهين من حيث الخصائص الاجتماعية مثل الدين والعنصر والأصل الشعبي والتقارب في السن وكذلك التشابه في الحالة الزوجية السابقة

إضافة إلى المشاركة الاجتماعية والمفاهيم والمدرجات الزوجية والمستوى التعليمي والاتجاهات والميول، والمهنة والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الجسمية. وبالإطلاع على نتائج العديد من الدراسات في هذا المجال فقد أشارت إلى ميل الأفراد إلى اختيار شريك الحياة المشابه لهم. كما أن التشابه في جوانب الشخصية لدى الزوجين يؤثر إيجاباً على التوافق الزوجي بينهما.

إذا نظرنا إلى معظم الخصائص في نظرية التجانس والتي تقترح أن الاختيار الزوجي يتم على أساس التشابه بين الطرفين نجد أن الحراك الاجتماعي وبعض العوامل الشخصية قد قللت من تأثير هذه العناصر، فالتشابه من ناحية المستوى التعليمي مثلاً يقلل في أحيان كثيرة من تأثير التباين في المستوى الاقتصادي.

بينما ترى الباحثة على الرغم من اعتراف نظرية التجانس بأن التشابه يحدث بين الشريكين في العديد من الخصائص إلا أنها مسألة نسبية، ولا بد من وجود أساس للتشابه في بعض الخصائص، فعلى سبيل المثال إذا أخذنا عامل الدين مثلاً نجد أنه عامل أساسي في الاختيار الزوجي، إذ أن معظم حالات الزواج أو غالبيتها على الأقل يكون فيها الطرفان من نفس الديانة ولكنهما يختلفان بصورة أو بأخرى في التمسك بالتعاليم أو القواعد والأحكام الدينية.

2-نظرية التجاور المكاني (Ecology Theory)

تقوم هذه النظرية على أن الاختيار فيها يكون من بين الذين يجمعهم نطاق جغرافي محدد يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، وبذلك تتحدد الدائرة التي يجري الاختيار ضمنها، ويتم ذلك عن طريق التقارب المكاني في نطاق الجيرة التي يعيش فيها الفرد أو القرابة التي يرتبط بها أو الزمالة في المدرسة أو العمل أو المشاركة في النشاط المهني أو الاجتماعي أو الثقافي والرياضي الذي يجمع بينهم، حيث يحدث في كل هذه المجالات المكانية فرصة الاختلاط والتعارف والتقارب في المكان الذي يجمع بين رجال ونساء يمكن إن يرجى الاختيار للزواج على أساسها (بو سكينه وخضر، 2011).

إن عملية الاختيار لشريك الحياة تتم في نطاق جغرافي معين، يكون بمنزلة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه، وهي البيئة التي يعيش منها وتكون الفرصة أكبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر والذي من بينهم يتمكن من اختيار شريك الحياة (بلخي، 2012).

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن العامل المكاني يلعب دوراً في الاختيار الزواجي، بحيث أنه يتيح لطرفي الزواج الفرصة للتعارف والتقارب، ووجود الطرفين في مكان واحد بصفة مستمرة يعكس تقاربهما في العديد من الخصائص الثقافية، وتطبق هذه الفكرة بصورة واضحة على أماكن السكن والإقامة في مكان واحد أو منطقة واحدة (الرشيدي والخليفي، 1997).

بينما يرى (الضبع، 2002) أن هنالك العديد من البحوث التي أجريت حول نظرية التجاور المكاني توصلت إلى أن الناس في الغالب يختارون للزواج أفراداً من الذين يعيشون قريباً منهم، وأن هذا الميل يزيد قوة في المجتمعات المحلية حيث تزيد الكثافة السكانية. كما أنه يزداد بين ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا وأصحاب الدخل المتواضع، كما يزداد بين الشباب وبين كبار السن، وأنه كلما سهلت وسائل المواصلات والانتقال تزايدت أهمية التقارب الوظيفي وقلت أهمية التقارب المكاني.

تفسر الباحثة اختيار شريك الحياة وفق نظرية التجاور المكاني على أن ميل الأشخاص إلى اختيار زوجاتهم أو أزواجهم من الأماكن القريبة إنما يساعدهم وينمي البصيرة لديهم في عملية الاختيار الأمثل والأصح في الزواج، عكس التباعد المكاني الذي قد يترتب عليه قصور معرفي وإدراك بالخصائص المميزة للطرفين.

3-نظرية القيم (Value Theory)

ترى هذه النظرية أن الفرد يختار شريك حياته حسب قيمه الشخصية ويرتب أولوياته حسب هذا النسق القيمي، بالإضافة إلى أنه من المنطقي أن يختار الفرد شريك حياته من بين الناس الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون بقيمه الأساسية، حيث يتوافر قدر من الأمان. كما أن هنالك ترابط بين التجانس والاتساق القيمي، حيث أن التعايش في بيئة واحدة وتلقي تعليم متشابه والتعرض لمثيرات متشابهة والانتساب لعقائد واحدة، من شأنها أن تساهم في توحيد القيم عند الأفراد (الخالدي والعلمي، 2009).

وتعتبر نظرية القيم واحدة من أهم نظريات الاختيار الزواجي، فالقيم عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معقدة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط. وهي تعبير عن دوافع الإنسان كما أنها تمثل الأمور التي توجه رغباته واتجاهاته، وهي في الوقت نفسه تعبير عن درجة التفضيل للأمور وأنماط السلوك، وتقترن القيم من المثل التي تمثل الحوافز طويلة الأمد، والغايات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها. ولما كان للقيم مثل هذا التأثير العميق في حياة الفرد فهي تنعكس على اختياراته ومن

أهمها الاختيار الزوجي (الشلال، 1998). فالقيم هي موجّه أساسي للسلوك، وهذا يوجّه الفرد أيضاً إلى اختياره للشريك لتقديره لهذه القيم واعتزازه بها (القضاة وآخرون، 2013).

وللربط بين نظرية القيم ونظرية التجانس، فإنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الاجتماعية لذا كان من الأرجح أن يتشابه الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئتهم أو خلفياتهم الاجتماعية أيضاً في حكمهم على ما له قيمة، ولما كان الوالدان هما المتعهدان الأوليان للتنشئة الاجتماعية في حياة أطفالهما فإن معظم قيم هؤلاء الأبناء سوف تكون متفقة مع قيمهم، فقيم الشخص هي محددات اختياره للشريك.

يختص الإطار المرجعي لنظرية القيم في الاختيار للزواج بفكرة القيم الشخصية، وقد أجريت من قبل بحوث على بيان أهمية القيم في اختيار الأصدقاء ولكن هذا المفهوم لم يستخدم لفهم الاختيار للزواج إلا على يد العالمين "كوفر وشلنرج"، حيث يربط "كوفر" نظريته بين القيم ونظرية التجانس فيقول "إنه لما كانت القيم تكتسب بواسطة الخبرة الاجتماعية لذلك كان من الأرجح أن الأشخاص الذين يتشابهون من حيث بيئاتهم أو خلفياتهم الاجتماعية يتشابهون أيضاً في حكمهم على ما له قيمة بالنسبة لهم، فمن المرجح أن يكون الأشخاص الذين يشتركون في الانتماء إلى طائفة دينية معينة على سبيل المثال متجانسين في آراءهم الدينية" (الضبع، 2002).

يرى "كوفر" أنه يمكن أن تفكر في قيم الشخص على أنها تنظيم في نظام متدرج، ويرجع ذلك إلى الأهمية المتفاوتة التي وضعها الإنسان وأسبغها على الأشياء المختلفة. وهكذا نجد أننا نتحدث عن نسق القيم، فالقيم التي تعد شديدة الأهمية بالنسبة لشخص معين نجدها تحتل مركز الصدارة والأولوية في ذلك النسق كما أنها تتجلى في صورة رد فعل عاطفي واضح إذا قوبلت بأي نوع من التحدي.

بينما ترى الباحثة أن الفرد يختار رفاقه بما في ذلك شريك حياته من بين هؤلاء الذين يشاركونه أو على الأقل يقبلون بقيمه الأساسية، لأن عامل الأمان العاطفي يكمن في ذلك والميل والتجانس يقوم شعورياً أو لا شعورياً بين من يشتركون في القيم نفسها أو لهم خلفيات اجتماعية متوافقة.

4-نظرية التحليل النفسي (Psychological Theory)

تقوم النظرية النفسية في الاختيار للزواج والتي يطلق عليها في بعض الأحيان نظرية الحاجات التكميلية على أساس أن الأفراد يميلون إلى اختيار القرين الذي يشبع الحاجات الشخصية لديهم أكبر قدر ممكن من الإشباع. وتتضمن وجهة نظر مدرسة التحليل النفسي في الاختيار الزوجي نظريات فرعية

عدة كنظرية فرويد، ونظرية الصورة الوالدية، ونظرية الشريك المثالي ونظرية الحاجات الشخصية. فبالنسبة لنظرية فرويد فهي ترى أننا في الاختيار للزواج نبحث عن شخص يشبهنا أو عن شخص يحمينا. بينما تقوم نظرية الصورة الوالدية على أساس أن الفرد يختار قرينه بناءً على وجود تشابه بين أحد الوالدين وبين القرنين في الخصائص الجسمية والآراء والأخلاق والشخصية. حيث تلعب صورة الوالد أو الوالدة دوراً جوهرياً في عملية اختيار الشريك وطبيعة العلاقات الانفعالية الأولى للطفل، هي التي تشكل شخصيته، فمن طريق الاتصال بين الطفل والمحيطين به في طفولته المبكرة يتعلم كيف يحب وكيف يكره وكيف يرغب وكيف يحسد وكيف يقبل، ويكون علاقة عاطفية قوية وثيقة مع أحد الأشخاص المهمين في طفولته المبكرة، ويكون الطفل صورته مبدئية في خياله لفتاة أحلامه وكذلك تفعل الفتاة (أبو أسعد، 2014).

وتعتمد هذه النظرية على نظرية فرويد، فالشخص ونتيجة للعلاقات الأولى في طفولته مع والديه والتي تشكل شخصيته فإنه يبحث عن شريك يعيد معه هذه العلاقة إذا كانت مشبعة أو أنه يبحث عن تحقيق هذه الحاجات والرغبات التي لم يتم إشباعها.

يرى مؤسس المدرسة التحليلية فرويد الاختيار الزوجي من منظور أن الفرد حين يختار شريك حياته أو الطرف الآخر فهو يبحث عن الشخص الذي يشبهه أو الشخص الذي يحميه ويركز على الصور الوالدية أيضاً في موضوع الاختيار فصورة الأب أو الأم تلعب دوراً مهماً في عملية الاختيار نتيجة الخبرات اللاشعورية والطريقة التي تربي عليها في حياته، ونتيجة توزيع الأدوار والسلطة العائلية فإن طريقة الآباء هي التي ترسم شخصية الأبناء سلباً أو إيجاباً (ذبيان، 2009).

كذلك تذهب هذه النظرية إلى أن الفرد كثيراً ما يقع في حب شخص معين لأن هذا الشخص المحبوب يمثل نوعاً من الكمال فيحاول المحب جاهداً أن يصل إليه. ويرى فرويد أيضاً أن الأشخاص النرجسيين يحبون ذاتهم بدرجة كبيرة وترتفع لديهم الحاجة لأن يصبحوا محل إعجاب ذاتهم (الشلال، 1998).

إن هنالك دوافع لا شعورية تدفع الزوج إلى اختيار الشبيهة بأمه أو المختلفة عنها، كما تدفع الزوجة إلى اختيار الزوج الشبيه بأبيها أو المختلف عنه. فالكثير من الدوافع التي توجه قرارات الشباب بالموافقة أو الرفض في موقف الاختيار الزوجي هي دوافع لا شعورية لا يعيها هؤلاء الشباب، فقد يكون الشاب

مدفوعاً إلى اختيار زوجة تشبه أمه التي أحبها وأعجب بسلوكها وشخصيتها أو العكس، فقد تكون الفتاة مدفوعة إلى اختيار زوج يشبه والداها الذي أحبته أو أعجبت بشخصيته.

إضافة إلى ذلك نجد أن الصورة الذهنية والمخاوف المعممة التي تكونت لدى الفرد في سياق وجوده بالأسرة عن علاقة والديه ببعضهما البعض، تنعكس لا شعورياً على موقفه من الزواج أو اختياره لشريك حياته، وعلى افتراض أن الفرد استقر على اختيار معين وتم الزواج بالفعل فإن أساليب تعامله مع شريك حياته ومنطقه في الوالدية سوف تتأثر على غرار الأسرة التي نشأ فيها (الرشيدي والخليفي، 1997).

ترى الباحثة أن مفهوم الشريك المثالي يتكون تدريجياً عند الفرد منذ أن يبدأ بالتعامل مع والديه وأخوته ومن بعدهما الآخرين من أفراد المجتمع، ويتحدّد هذا المفهوم مع النمو العمري بالنسبة للشريك، فيبحث عن تتوافر فيه هذه الصفات التي نمت وترى على وجودها أمامه، ومشاركة المحيطين به هذه الاهتمامات والخصائص سواء كانت بصفة سلبية أو إيجابية، فعلى سبيل المثال قد ترفض الفتيات كل من يتقدم إليهم خوفاً من جنس الرجال بصفة عامة، لأن هؤلاء الفتيات وجدن في آبائهن نموذجاً غير مرغوب.

5- نظرية الحاجات التكميلية (Theory of Complementary Need)

وضع هذه النظرية العالم وينش (Winch) وهي تذهب إلى عكس ما تذهب إليه نظرية التجانس من حيث أن الانسجام والتوافق لا يتطلبان تطابقاً أو تشابهاً في الميول والاتجاهات والسمات، بل يتطلبان التكميل. فنحن ننجذب إلى من يكملوننا سيكولوجياً، حيث نبحث عن الشريك الذي يمتلك الصفات التي لا نملكها نحن ليشعرنا بأننا أكثر تكاملاً من ذي قبل، ويتمخض هذه العلاقة عن تبادل حقيقي للخدمات (الخالدي والعلمي، 2009).

وقد حدّد وينش (Winch) مفهوم الحاجة (Need) بأنها قوة تنظيم الإدراك الحسي ووعي الذات والناحية العقلية والرغبة والإرادة وقد أشار إلى أن مفهوم الحاجة من المفاهيم المعقدة، فيوجد حالات عدم رضا سواء داخل أو خارج الكائن الحي، كما توجد بعض القوى (Forces) داخل الكائن الحي تكون بمثابة الحاجة. ولهذه القوى نتائج سلوكية تعمل على نزع حالات عدم الرضا، أما المفهوم الآخر فهو الحاجة المتممة أو المكملة حيث أوضح وينش (Winch) في نظريته أن كلمة متممة أي مكملة هي مرادفة لكلمة إشباع الحاجة Need Gratification، وهي حالة يحدث فيها أن تشبع حاجات فرد عن

طريق التفاعل مع شخص آخر، فالحاجة المكملّة تؤثر في احتمال الاختيار الزوجي وتكون علاقة إيجابية (Schulenburg & Bee 1960).

إن أصحاب هذه النظرية يرون ويفترضون وجود دوافع شعورية أو لا شعورية تدفع الشخص إلى اختيار شريك حياته الذي يكمل حاجاته ويشعره بالرضا، فالاختيار من وجهه نظرهم يقوم على أساس قدر من التباين أو التباين بين الطرفين في السمات، وعلى أساس التكامل في الحاجات وليس التجانس فيها، فالشخص يميل إلى من يجد فيه تكميلاً لنقصه.

فالإنسان وفق هذه النظرية يبحث عن شريك حياة لديه من الصفات المرغوبة ما لا يتوفر لديه، على أمل أن يكمل النقص الحاصل لديه. ويتم الاختيار وفق هذه النظرية على أساس الاختلاف والتكامل في الصفات لا تجانسها، فالرجل الذي يحب السيطرة يفضل زوجة تتصف بالخنوع، والقبيح يبحث عن تملك صفة الجمال، والفقير يبحث عن الغني، حتى لو كان من المتقدمين في العمر والسن وغيرها من الصفات التي تسد نواحي النقص في الطرف الآخر (Ridley.1995 : نقلا عن السويدي 2013).

ترى الباحثة أن العاطفة قد تلعب أحياناً دوراً حاسماً في الاختيار كمكمل للشريك، بالإضافة إلى عوامل أخرى مختلفة حيث أن مبدأ الإشباع الأمثل أو الأكبر للحاجات هو الذي يتحكم في اختيار الأزواج لبعضهم البعض وذلك على المستوى الثقافي والنفسي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال عندما يجد شخص ما عاطفة موجهة في نفسه تجاه شخص آخر فهذا يعني أن الشخص الآخر مشبع لبعض الحاجات العامة لدى الشخص الأول ويمثل صفات شخصية محببة جداً له. حينئذ يكون الاختيار في الزواج حسب تكامل الحاجات، على أساس أن الفرد يبحث عن الإشباع الأمثل أو الأكبر لحاجاته.

6-نظرية المعايير (Norm Theory)

ترجع هذه النظرية إلى "كاتز وهيل (Katz & Hill)" اللذين حاولا تلخيص عدد من الأفكار النظرية المختلفة في دراسة الاختيار الزوجي، أطلقا عليها نظرية المعيار. وقد ذهب كاتز وهيل في نظريتهما إلى أن الزواج معياري، واعتبرا ذلك افتراضاً بدأ منه تنظيرهما، واستتبطا منه قضايا عديدة وأكثر تحديداً حول كيفية تأثير العوامل المعيارية على اختيار القرين. ولعل الفكرة التي انطلق منها الباحثان هي أن التحديدات المعيارية في الثقافة تؤثر على السلوك، ولذلك يتجه السلوك إلى أن يكون متوافقاً مع التحديدات المعيارية على إنها اعتقاد أو تحديد تقرر أو تحرم سلوكاً معيناً.

قد أوضح كاتز وهيل (Katz & Hill) في هذه النظرية أن وجود معايير عند اختيار الشريك تؤثر في الاختيار ولذلك فإن عملية اختيار الشريك تتجه للتوافق مع هذه المحددات المعيارية. كما أوضح أن أهمية التوافق للمعايير الخاصة باختيار الشريك ترتبط بمقدار تأثير هذه المعايير على اختيار الشريك (Murstein, 1967). فالعديد من الدراسات حول موضوع الاختيار حددت وأكدت على أن المعايير المتعلقة باختيار الشريك سواء من الناحية الدينية أو من الناحية العمرية وحتى من ناحية المكانة الاجتماعية تلعب دوراً رئيسياً في اختيار القرين (الضبع، 2002).

وترى الباحثة أن الاختيار الزوجي عملية إرادية تتم في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع للزواج، سواء من حيث السن، أو الجنس، أو الدين، أو التعليم أو حتى المكانة الاجتماعية، ويتعرف الفرد على هذه المعايير من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها. وعندما يقدم الفرد على الزواج يكون لديه مجموعة من "المعايير" التي تحدد ما يجب أن يكون عليه وما هو متوقع منه في مثل هذا الموقف. فالمعايير التي تكونت لدى الأفراد إذن تحدد ما هو مقبول وما هو غير مقبول في عملية الاختيار وتمثل قوة موجهة له نحو الاختيار.

7- المنظور الإسلامي

لا يمكن أن يغفل الفرد عن أهمية اختيار الشريك من المنظور الإسلامي. فالدين الإسلامي ومنظوره في الاختيار الزوجي لا يقل أهمية عن النظريات الأخرى وسابقة لها.

إن الزوجة المحمودة في الإسلام هي التي تستطيع أن تفي للزوج برغباته الفطرية والتي تتأصل فيها الصفات الإنسانية الفاضلة إلى جانب أوصاف الجمال المرغوبة وهي كفيلة باستقرار الأسرة وابتعادها عن الاضطرابات. أما الزوج المحمود في الإسلام فهو الذي تجتمع فيه الصفات الإنسانية الفاضلة وأخلاق الرجولة المكتملة فينظر إلى الحياة نظرة صادقة ويسلك فيها السبيل القويم وليس هو الذي يمتلك فقط الثروة أو المظهر أو الجاه.

ويذهب بعض الباحثين الاجتماعيين إلى تقسيم معايير الاختيار الزوجي في الإسلام إلى ثلاثة جوانب: الدين، البيئة الاجتماعية والوراثة. وحيث أن هذه الجوانب متداخلة فيما بينها، ويأتي التمسك بالدين في مقدمة المعايير التي يجب أن تتوفر في شريك الحياة سواء كان امرأة أو رجل. فقد حث الدين

الإسلامي أسرة الفتاة أو وليها على أن يزوجه بمن هو ذو دين. فقال الرسول عليه الصلاة والسلام: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير".

كما يحث الدين الإسلامي الرجل على اختيار المرأة ذات الدين، وفي ذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: " تزوجهن على الدين، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل". وإذا كان الإسلام يركز على التمسك بالدين في الاختيار الزواجي فإنه أيضاً يضع المعايير في المال والجمال والحسب والنسب. ومن أحاديث الرسول عليه السلام في ذلك: "تنكح المرأة لأربع: لمالها، وجمالها، وحسبها ودينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك".

إن الألفة بين القلوب وإدخال السرور إلى النفس إنما يأتي من الاستحسان الذي يرتبط بالجمال، حيث أن الجمال وحده ليس معيار اختيار الزوجة وإنما لابد أن يقترن بطاعة المرأة لزوجها وأمانتها وعفتها، بالإضافة إلى معايير اختيار الزوجة في الإسلام بأن تكون ولوداً بكاراً طيبة المنبت (الأصل)، كما جاء في قول الرسول عليه الصلاة والسلام: "عليكم بالولود الودود" (الशलّال، 1998).

أساليب الاختيار الزواجي

إن المقصود بأسلوب الاختيار للزواج هو الأسلوب المفضل في الاختيار لكل مجتمع، من حيث مدى تدخل أشخاص آخرين من غير الذين يعنيههم الأمر (الشريكين) في عملية الاختيار للزواج والترتيب له. ولتدخل الآخرين في عملية اختيار شريك الحياة قواعد ونظم خاصة تختلف وتتفاوت من مجتمع لآخر، وقد يكون تدخلاً كلياً من ناحية الوالد والأهل، وقد يكون تدخلاً جزئياً يسمح بأخذ رأي الاثنين (شريك وشريكة المستقبل) (العضل، 2013).

فمن أساليب الاختيار الزواجي:

1- الاختيار الوالدي

إن الأسلوب الوالدي هو الأسلوب التقليدي والذي كان سائداً لفترة من الوقت ثم اختفى حيث كان يسمح بتدخل أحد أقرباء الشريكين المنتظر زواجهما في عملية الاختيار. ويتضح ذلك في تحكمه أو تحكمهم في تلك العملية. وقد يكون التدخل في سير الاختيار للزواج والتحكم من قبل الأهل والأقارب مطلقاً في بعض الأحيان. ففي الأولى لا يستطيع الشريكان أن يدلّيا بأدنى رأي في مسألة زواجهما، أما في الأسلوب الثاني فيسمح للشريكين المنتظرين الإدلاء برأيهما في موضوع زواجهما (العضل، 2013).

كما يتخذ الأسلوب الوالدي شكلان مختلفان للتدخل: التدخل الكلي وهو عبارة عن تدخل مطلق للوالدين أو الأهل أو الأقارب فلا يستطيع الشريك أن يخرجاً عن قراراتهم حتى لو كانت ضد رغباتهما أي أنه ليس لهما أدنى رأي في مسألة زواجهما. أما الشكل الآخر فهو التدخل الجزئي وفيه يسمح بأخذ رأي الشريكين في بعض الأحيان.

إن ما يميز الأسلوب الوالدي في عملية الاختيار الزوجي هو إعطاء أهمية للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن العاطفة والعلاقات الشخصية، فلا تعتبر السعادة الشخصية أمراً مهماً أو أساساً وإنما هي أمر ثانوي (غسيري، 2012).

يعتبر الأسلوب الوالدي الأسلوب الأكثر انتشاراً في المجتمعات العربية حيث يتدخل الوالدان في عملية اختيار الشريك سواء للابن أو الابنة وهو الأمر الذي يعتبر من وجهة نظرهم الأفضل. فإذا ما قام الشاب أو الشابة بالاختيار يكون من حق الوالدين الاعتراض، كما تقوم بعض الأسر بعقد اتفاقيات زواج لأطفالهم الذين لم يبلغوا بعد سن الرشد.

وقد تراجعت في السنوات الماضية معدلات الزواج من الأقارب وبدأت النظرة إلى الزواج من الغرباء تلقى التأييد وبشكل خاص للأفراد المستقلين اقتصادياً عن أسرهم أو من تحرروا في تفكيرهم وتصرفاتهم وتعددت علاقاتهم وكثرت اتصالاتهم بالغرباء (الغزوي، 1999).

إن تدخل الوالدين في الاختيار للزواج بالنسبة لأبنائهما قد يسير بشكل معين، بحيث يزداد تدخل الأب في حالة زواج ابنته، ويقوى تدخل الأم إذا ما كان الابن هو المقدم على الزواج. وذلك ما اتضح من دراسة (ليبتس: نقلاً عن عفيفي، 2011) عن التدخل المباشر للآباء في مجرى الاختيار للزواج الخاص بأبنائهم، والتي أجراها على 126 زوجاً وزوجة حديثي الزواج. فوجد أنه في حالة زواج البنات كانت نسبة تدخل الآباء لتفضيل زوج معين لبناتهم هو 69% في مقابل 97% لتدخل الأمهات.

إن اختيار الفرد هو الذي يحدد نوعية حياته وهكذا فمن الأسهل والأنفع أن يختار الفرد جيداً بدلاً من أن يحاول تغيير الشخصية بعد الزواج. وهذا لا يعني أن شخصية الزوجين لا تتغير على الإطلاق بعد الزواج. فيمكن حدوث التغيير من خلال التجربة والمجهود الذاتي أو بتأثير شريك الزواج. ولكن هذا التغيير لا يحدث إلا من خلال سمات وملامح الشخصية الموجودة أصلاً قبل الزواج (الخولي، 2011).

وتتدخل الأسر لتوجيه الاختيار الزوجي بالنسبة للجنسين أو تمنع الزواج وإعادة توجيه الأفراد بما ينسجم مع رغباتها. حيث أن الأسر لا تزال تقوم بدور ملحوظ في التدخل في اختيارات الأفراد، وبخاصة اختياراتهم للقرين أو الشريك، فتقوم بالضغط على الفرد ومطالبته في اختيار محدد أو العدول عن اختيار ما، وقد تأخذ هذه الضغوط أشكالاً مستترة أو أشكالاً صريحة كالتهديد بالحرمان من الميراث أو المقاطعة الاجتماعية. (خمش، 1999).

وترى الباحثة أن السعادة الشخصية ليست ذات أهمية لهذا النوع والنمط من الاختيار، وأن الآباء والأقارب يعتقدون أنهم أصحاب الحق في القرار والاختيار في الزواج. وهم من يتوجب عليهم اختيار شريك الحياة لأبنائهم بحكم أنهم أعلم وأخبر بقرار الاختيار وأفهم لمصلحتهم. فهذا الأسلوب من الاختيار يعنى بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية ولكنه نادراً ما يعطي أدنى اهتمام إلى عاطفة الحب أو الصلات الشخصية الحميمة التي قد تربط بين الأبناء المقبلين على الزواج.

2- الاختيار الشخصي

يقوم هذا الأسلوب على أن الاختيار الزوجي هو مسألة يحددها الشاب أو الفتاة ولا مجال لتدخل الأهل والأسرة. حيث يعتبر الزواج هنا مشروعاً شخصياً ويكون رأي الآباء استشارياً فقط وليس إلزامياً. ويظهر هذا الشكل في البيئات الأعلى اجتماعياً واقتصادياً، ويراعي هذا الأسلوب النواحي العاطفية والشخصية بعكس الأسلوب الوالدي (الخولي، 1984).

ويلاحظ أن الاتجاه العام في بعض المجتمعات يميل نحو النزعة الفردية في الاختيار الزوجي لضعف الضغوط الأسرية على الأفراد منذ الطفولة. فمع انتشار التعليم ينخرط الأطفال في المدارس وبالتالي لا يعود الطفل تحت رعاية الوالدين المباشرة بل أن مسؤولية الرعاية تصبح موزعة فيما بين المدرسة والمنزل. بل أنها قد تتوزع على العديد من البيئات التي ينخرط بها الطفل كالشارع والنادي والجيران وما إلى ذلك. كذلك فقد تحررت الفتاة من مراقبة وإشراف الأسرة في مراحل المراهقة والشباب. فوصاية الرجل على المرأة قد خفّت إلى حدٍ كبير، كما أن الفتاة أصبحت تشارك في عملية الاختيار لشريك الحياة بالطرق المباشرة أو بالطرق غير المباشرة (أسعد، 1989).

ويختلف هذا الأسلوب من الاختيار عن غيره من الأساليب الأخرى، وقد يرجح الفرد كفة هذا الاختيار لعدد من الأسباب قد تكون لها علاقة بواقعه الحالي أو قد تكون موجودة منذ نشأته. ومن ضمن

الأساليب التربوية التي تعلمها في الأسرة. ومن ضمن الأسباب التي تجعل هذا القرار الشخصي موجوداً وقابلاً للاختيار التالي:

1. انتشار الأفكار والمبادئ التربوية التي تعتمد في أساسها على احترام حرية الطفل وترك فرص الاختيار أمامه في كل شيء، وبذلك فإنه يعتمد على نفسه في الاختيارات أياً كان نوعها وبالأخص في اختياره لشريك حياته.

2. قضاء وقت طويل في الاختلاط بين الجنسين ولا شك أن عناصر الألفة وقضاء الوقت الطويل مع بعضهم البعض إضافة إلى وجود اهتمامات ومشكلات مشتركة ووجود الظروف والمواقف والتحديات وكذلك الانسجام النفسي الناجم عن الانخراط في نفس المرحلة العمرية، كلها تعمل بطريقة ما لمساندة الاختيار الفردي من جانب الجنسين.

يرى (القرني والزقزوق، 1433) أن رغبة الفرد الشخصية واختياره الذاتي من أهم العوامل التي تحدد اختيار شريك معين وبالتالي يكون تدخل الأهل أقل تأثيراً على الاختيار ويكون في أغلب الأحيان بشكل صوري فقط، أو قد لا يتدخلون نهائياً.

إن اختيار الشريك على أساس شخصي يحمل الأسباب المختلفة لترجيحه عن كافة الأساليب والمعايير الأخرى، لما تحمله هذه الأساليب من مزايا مختلفة ومتعددة كون الزواج في الواقع عملية شخصية بالدرجة الأولى ونحن نعلم أن النزعة الفردية هي التي أصبحت سائدة في العصر الحديث بعد أن تقلصت العلاقات الأسرية وضعفت وبعد أن صار الفرد في مجابهة مباشرة مع مسؤولياته في الحياة.

أصبح للتفاهم والتقارب النفسي دور أساسي في عملية الاختيار للزواج كما أن اختيار شريك الحياة المقبل بالاعتماد على الفكر والإرادة الشخصيتين يجعل لذلك الاختيار قيمة خاصة في نظر المخطوبين، فهو أمر لم يفرض عليهما من خارج بل إنه أمر نابع من داخلهما وعلى مسؤوليتهما (أسعد، 1989). فاختيار شريك الحياة للجنسين بأسلوب شخصي هو تأكيد للتمتع بالحرية الفردية في شق أهم طريق من طرق حياة الفرد. ولا شك أن توكيل الاختيار إلى آخرين يعني العجز عن الاختيار أو يعني أن أولئك الآخرين يحجبون على المرء في جانب أساسي من جوانب حياته ويسلبونه حقاً رئيسياً من حقوقه في الحياة.

ومن وجهة نظر الباحثة في مسألة اختيار شريك الحياة بقرار شخصي ترى أن الأبناء من الجنسين قد لا يتطابقون في فكرهم وتقديراتهم الجمالية والشخصية المختلفة مع فكر وتقديرات الوالدين. ومن هنا فإن الاختيار الذي يعتمد فيه المرء على نفسه يكون اختياراً مناسباً له في الغالب، حيث أن الكثير من الاختيارات التي يتحمل الآباء والأمهات مسؤوليتها قد باءت بالفشل ولم تحقق السعادة الزوجية للأبناء والبنات.

معايير الاختيار الزوجي

هناك العديد من المعايير التي قد تؤثر في الاختيار الزوجي، فليس هنالك حضارة أو مجتمع نجد فيه اختيار شريك الحياة حراً ومطلقاً، إذ أن هنالك دائماً وأبداً معايير تعمل للحد من مدى أو مجال هذا الاختيار ومنها:

1. الاختيار لاعتبارات مالية

تعتبر الأسرة بمثابة مؤسسة اجتماعية لها قوامها الخاص بها، ومن ثم يجب أن يكون لها دخلها الذي يكفيها لسد نفقاتها بحيث يحقق لها الاستقلال الاقتصادي عن غيرها من أسر أو شخصيات. فهناك من يرجح الناحية المادية في الاختيار لشريك الحياة للأسباب التالية:

1. أن تأسيس أسرة جديدة بحاجة إلى دفعة مالية بحيث لا يمكن الاعتماد على الدخل العادي، فلا بد من توفير السكن وتكاليف ملحقاته والزواج ككل وتوابعه.

2. أن توفر المال لدى الطرفين يوفر الظروف التي تحول دون نشأة الكثير من المشكلات التي يمكن أن يسببها التقصير في جانب ما من الجوانب الأساسية في تشييد الأسرة الجديدة.

3. أن توفر المال للمتزوجين يضمن لهما الكثير من فرص المتعة بالحياة واستشعار السعادة.

إن الاختيار وفق الاعتبارات المالية يعنى أن الاختيار لشريك الحياة يتم تبعاً للمادة أو الوضع الاقتصادي وتحمل المسؤولية المادية في الشروع في الزواج، والتدرج في المستوى المادي سواء كان لدى الشخص إمكانات مادية تؤهله للزواج أو التساوي في المستوى المادي (ابوالعينين، 1999).

ترى الباحثة من الواقع أن هذا النوع من الاختيار قد زاد في الآونة الأخيرة لعدة أسباب ومنها صعوبة الاعتماد على المدخول الذي يتقاضاه الموظفون والعمال لإنشاء أسر جديدة. فالضرورة تحتم البحث عن طرف آخر للارتباط به يساهم بطريقة أو بأخرى بالتكاليف المادية. بالإضافة إلى زيادة

التطلعات المادية والرغبة في الارتفاع بمستوى المعيشة وكذلك تحوّل العديد من الكماليات في بعض الأسر إلى ضروريات لا يمكن الاستغناء عنها.

يرى (سركيس، 1989) أن أمر الزواج واختيار شريك الحياة للطرفين الأصليين لن يصبح محققاً إلا بعد أن يحصل كل من الطرفين على استقلالهما الاقتصادي الكامل عن عائلتيهما وعلى حريتهما في اتخاذ مختلف القرارات في شأن حياتهما ومستقبلهما.

فقد قام (Ravi & singh 2014) بدراسة على 454 من الرجال والنساء المتزوجين وغير المتزوجين من المجتمع الهندي التقليدي، لمعرفة المتغيرات التي تؤثر على الاختيار الزوجي واختيار شريك الحياة، وكانت النتائج تشير إلى أن القدرة المالية تحل في المرتبة الأولى في اختيار شريك الحياة وتليها الثقة بالآخرين، والتوافق الشخصي (الطباع المتشابهة)، والشكل الخارجي والقدرة العقلية (الذكاء) للشريك الآخر.

2. الاختيار لاعتبارات اجتماعية

من الخطأ القول أن المرء حر عندما يختار شريك حياته بحيث يكون القرار صادر عن إرادته وشخصيته، حيث أن هذا الاختيار مرتبط ومتأثر بعدد من الضغوطات الاجتماعية التي تفرض نفسها عليه وتلزمه باحترامها والتواءم مع متطلباتها.

فمن العوائق التي تقف حائلاً يصعب تخطيه في عملية اختيار شريك الحياة ما تقوم به القبيلة أو العشيرة أو الأسرة من ضغوط على أبنائها في عملية الاختيار، وكذلك سمعة الشخص بين معارفه. ففي الواقع فإن شخصية المرء تتحدد في ضوء ما يصدر عنه من تصرفات وأقوال وكذلك في ضوء ما يتسم به من اتجاهات وما يعرف عنه من أخلاق وسلوك. فعندما تكون الصورة التي تتحدد للشخص في أذهان معارفه وأهل بيئته الاجتماعية وأقربائه غير مواتية يصبح بالتالي شخصية مرفوضة وغير مقبولة.

وعلى الرغم من أن الضغوط الاجتماعية كثيراً ما تتضمن التماسك العرقي وعدم تحلل الأنساب وتحافظ على العديد من القيم الإيجابية في المجتمع، كما أنها تتضمن القيود والحدود والمعايير التي تحول دون العديد من مظاهر الاختلال الاجتماعي والاضطراب النفسي وتهدف إلى الانتماء للجماعة وتعمل كمؤشر ضبط وهداية في الاختيار الزوجي، فإنها قد تتضمن الحرمان من ممارسة الإرادة الفردية أيضاً

وفرض الرؤية الاجتماعية على الفرد رغماً عنه، وقد يؤدي تعارض الروتين إلى وقوع الفرد في صراع بين أن يكسب نفسه ويخسر الآخرين أم العكس.

وقد تؤدي الضغوطات الاجتماعية أيضاً إلى وأد عواطف ومشاعر كان من الممكن أن تحقق السعادة للفرد، أو تجعل الفرد يعبر في سلوكه عن أحاسيس الآخرين وليس أحاسيسه الذاتية. فبالإضافة إلى الضغوطات الاجتماعية التي تم ذكرها فقد تلعب الوسائل الاجتماعية الحديثة كوسائل التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي أيضاً دوراً بارزاً في عزوف أغلب الشباب عن الزواج واختيار شريك للحياة، لأنهم يعتقدون بأن لديهم البدائل في ذلك. ففي دراسة قام بها (الختاتنه، 2000) والتي هدفت إلى التعرف على أهم الأسباب المؤدية إلى التأخر في سن الزواج عند الشباب، حيث اشتملت الدراسة على عينة من (324) شخصاً من الذكور غير المتزوجين من مدينة الحصن تجاوزت أعمارهم (27) عاماً، ولم يتزوجوا إلى الآن فقد أظهرت النتائج أن عزوف الشباب عن الزواج يعود إلى أسباب اجتماعية كانتشار وسائل وعناصر الحياة الحديثة من وسائل تكنولوجيا متطورة.

3. الاختيار لاعتبارات ثقافية

لا شك أن الخبرات التي سبق للمرء اكتسابها تصبح من كيانه النفسي، فهي ليست مضافة عليه، بل هي مجرى أصبح ينمو مع شخصيته. ومن هنا فإن الاعتبارات الثقافية هي من أهم الاعتبارات لما سبق للمرء اكتسابه من ثقافة فبالتالي يكون الاقدام على اختيار شريك الحياة في ضوء ما تم تحصيله واستيعابه من هذه ثقافة. وكذلك فإن الاختيار على الأساس الثقافي من أهم الركائز التي يقوم عليها الزواج الناجح في العلاقة الزوجية.

فتعلم المرأة ووجود رأي لها في مستقبلها إضافة إلى الانفتاح على الثقافات الأخرى يجعل من الضروري أن تنشأ العلاقات الثقافية بينها وبين الكثير من أفراد الجنس الآخر، الأمر الذي يسمح لها بأن تختار كما هو الحال عند الطرف الآخر من الشباب، وقد أخذت وأخذ الشاب في اعتبارهما الركائز الثقافية لدى الطرف الآخر والذي يرغب في تواجدها في الشريك.

وكما في دراسة قام بها (الخوالدة والقضاة، 2006) بهدف التعرف على الاتجاهات الدينية والتربوية للفتاة الجامعية لاختيارها لزوجها، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المجال الثقافي كان بالمرتبة الأولى في اتجاهات الطالبات الجامعيات لاختيارهن لأزواجهن. كما أن تنوع الاختيارات الثقافية كمعيار لاختيار

شريك الحياة بمثابة نقطة التقاء بين شريكي الحياة، تضمن نجاح الزواج والتقاء الأفكار التي غالباً ما إذا تواجدت واتفقت أدت إلى نمو علاقة زواجية سعيدة وصحية.

وقد ثبت من الاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث أن الكثير من الاختيارات والزيجات التي أكدت بصفة رئيسية على التطابق في المهنة أو التكامل أو غير ذلك من اعتبارات ثقافية قد انتهت بالفشل والانحلال، فعلى الرغم من أنها كانت تسير في البداية وتبشر بالنجاح والاستمرار والنمو إلا أنها كانت تفتقر إلى مقومات أساسية كالمادة أو المقومات المالية.

من وجهة نظر الباحثة فإن التماثل في الخلفية الأسرية والثقافية هو من العوامل الإيجابية وأحد الأسس في التوافق بين الزوجين، وعادة ما يميل الأشخاص إلى الارتباط بمن يشابهونهم في المرتبة الاجتماعية والمركز والتعليم والعقيدة، حيث أن الحياة الزوجية تتضمن تكوين أساليب مشتركة للحياة فعندما ينتمي الزوجين إلى أسر تسود فيها عادات سلوكية متشابهة تصبح الحياة المشتركة سهلة، أما إذا انتمى الزوجان إلى بيئة اجتماعية وثقافية متباينة فإن عملية التكيف تصبح معقدة.

مراحل الاختيار الزواجي

إن عملية الاختيار الزواجي لا تأتي غالباً دفعة واحدة بل تمر بعدة مراحل كما بينها (ادمز، 1986 نقلاً عن غسيري 2012) حيث يرى أن اختيار شريك الحياة يتم بعد عملية معقدة تتضمن أربعة مراحل:

المرحلة الأولى

يتم اختيار الشريك ضمن دائرة التفاعلات الاجتماعية المتوفرة وفي هذه المرحلة يختار الأشخاص شركائهم عادة ممن يجذبون إليهم جسدياً، وممن يشابهونهم في بعض الصفات والخصائص، الميول، الذكاء والشخصية والسلوكيات الأخلاقية.

المرحلة الثانية

تحدث عملية الكشف عن الهويات من خلال محادثات الكشف عن الذات التي تجري بين شخصين تتبعها عملية المقارنة بين القيم وإذا أدى ذلك إلى تعميق التجاذب بين الطرفين فإن العلاقة تستمر قدماً.

المرحلة الثالثة

يحدث استكشاف التكامل والدمج بين الأدوار لدرجة احتمالية وإمكانية وجود التعاطف المتبادل، وبمجرد ما تتشابه الأدوار ويتطور التعاطف المتبادل فإن ثمن الانفصال مهما كان باهضاً يبدأ في أن يتفوق ويغطي على الصعاب والتوتر المرتبط بالعيش والحياة سوياً، وإذا تعمقت الجاذبية المتبادلة بصورة كافية وكانت العوائق أمام الانفصال قوية بصورة كافية فإن اندماج واتحاد العلاقة يحدث بصورة مؤكدة.

المرحلة الرابعة

يتخذ القرار المتعلق بالالتزام والاتحاد مدة أطول وإذا اتخذ وتوصل الطرفان إلى قرار ايجابي بشأن القضايا السابقة فإن الزواج طويل الأمد سوف يحدث وعندها يدخل الشريكان إلى حياتهما سوياً، فإنهما بفاعلية سوف يجلبان تقاليد أسرتهما معاً، ويضعان ويهيئان الأسس التي ستتكامل وتتخذ منها التقاليد الأسرية.

فالأمم والشعوب اختلفت منذ القدم في الاستعداد للزواج وطرق اختيار الزوجة والزوج، ويكون الاختلاف واضحاً حتى بين الأفراد في المجتمع الواحد من طبقة أو فئة اجتماعية إلى الأخرى، كما تختلف آراء الناس حول الصفات التي يرغبونها في شريك حياتهم، طبقاً لمتغيرات التعليم والتحضير وغيرها، لذا نجد بعضهم ما يزال يعتمد على الطرق والأساليب القديمة في حين أن بعضهم الآخر يأخذ بما يتفق مع الحياة الحديثة.

العوامل المؤثرة في عملية الاختيار الزواجي

1. الاشتراك في القيم والميول والمعتقدات والأفكار حيث نجد بعض الشباب يختار الطرف الآخر نظراً للتقارب في الأفكار والمعتقدات والميول بينهما، حيث نجدهما متشاركين في الميول والاهتمامات قبل الزواج. وكما أنه لابد من الحرص على الفوارق أيضاً في الدين والشكل والعادات واللغات، فيجب على المرء أن يكون حريصاً كل الحرص على الكفاءة عند الاختيار حتى يضمن تحقيق العدل في المعاملة بينهما ولا يتفضل ولا يتمن أحدهما على رفيقه.
2. التقارب في المستوى التعليمي والثقافي حيث يعد المستوى التعليمي من أقوى المؤشرات للسعادة الزوجية، حيث أثبتت دراسة قام بها (الارباي، 2013) على مجموعة من الطلاب اليمينيين لمعرفة

وتحديد محكات اختيار شريك الحياة لديهم، فكانت من أهم نتائج الدراسة أن المحك الأول الذي يعتمد عليه الطلاب الذكور في اختيارهم لشريك الحياة (المحك الثقافي).

3. العوامل الاجتماعية كالتقاليد والقيم والعادات السائدة في المجتمع في طريق الاختيار وقد أشار (الساعاتي، 1988)، إلى أن العوامل الاجتماعية قد تلعب دوراً في عملية الاختيار كالتغير من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة ومن الأمية إلى التعلم وزيادة في نسبة التعليم العالي والتغير في المراكز مما يستدعي التغير في النظرة للزواج. ومن خلال التعرض لعمليات اختيار شريك العلاقة الزوجية نجد أن المجتمع هو الآخر معني بما يترتب على هذه العملية من نتائج، وتحمل كل من أسرتي الزوج والزوجة منزلة معينة في نسق التدرج الاجتماعي ويعتمد استقرار هذا النسق على الانتماء الطبقي لكل من الزوجين ويمثل الزواج أنصع دليل على أن أسرة معينة تعتبر الأسرى الأخرى مقاربة لها في المستوى الاجتماعي والاقتصادي (عثمان، 2009).

4. العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في الاختيار الزوجي، وقد أكدت العديد من الدراسات على أهمية العوامل الاقتصادية وأثرها في أحداث المشكلات الأسرية والزواجية، ففي دراسة قام بها (Eur, 2004) والتي توصلت نتائجها إلى أن الظروف الاقتصادية السيئة تزيد من المعاناة النفسية التي تؤثر سلباً في مستوى التوافق الزوجي بالإضافة إلى أن الزوجات يبدن عدم التوافق الزوجي مع الأزواج الفقراء أو غير العاملين.

5. الناحية الدينية: حيث أن معايير الزواج في الإسلام تقوم على أن الزواج لا تقتصر ثمراته على إشباع الغريزة وتلبية الرغبات المادية بل له وظائف نفسية وروحية واجتماعية لابد من رعايتها واعتبارها إلى جانب المطالب الغريزية، وبالتالي لا يجوز الاقتصار في اختيار شريك الحياة على الجانب الجسدي وحده وإهمال ما عداه، بل لابد من رعاية الأهداف الاجتماعية الأخرى وضمان الوفاء. فإن الدين الإسلامي يتخذ موقفاً وسطاً فيما يتعلق بعملية الاختيار في الزواج، فمن المعروف أن الإسلام يسمح للأهل بالتدخل في الاختيار مع مراعاة أن الأبناء لهم قدر من الحرية في الاختيار (الكندري، 2013). حيث أثبتت نتائج دراسة (أبو مصطفى، 2007) على عينة من المتزوجين خارج العشيرة في دولة فلسطين أن العامل الديني نال المرتبة الأولى من حيث العوامل المؤدية للزواج من خارج العشيرة وينسبه 88.83% ويليه العامل الصحي فالاجتماعي والنفسي فالاقتصادي.

6. العمر: إن الفوارق العمرية بين الشريكين لها الأثر الأكبر في العلاقة التي تجمع بينهما وفي العلاقة الزوجية حيث أن الاختلاف الواضح والفرق الشائع في الأعمار بين الجنسين قد يؤديان إلى سوء

الفهم بينهما في الكثير من المجالات والذي يؤدي بدوره إلى سوء التوافق الزوجي، فالزواج المبكر والزواج المتأخر لهما التأثير نفسه في الحياة الزوجية، واختلاف أعمار الجنسين والفرق الواضح بينهما قد يكون أحد أسباب المشكلات الزوجية التي يواجهونها. حيث أثبتت نتائج دراسة قام بها (Maffioli, Paterno & Gabrielli, 2014) أن النساء والرجال المهاجرين المستقرين في إيطاليا يميلون إلى اختيار شريك حياة يتصف بصغر سنه وعلى درجة علمية عالية، أي أن العمر الزمني والدرجة الأكاديمية أو المستوى العلمي يلعبان دوراً في الاختيار الزوجي عند المهاجرين الإيطاليين. وكما في دراسة قام بها (أحمد، 2009) لتحديد العمر الذي يعد مثالياً للزواج من وجهة نظر الطالبات واللاتي حضرن من خلفيات اقتصادية واجتماعية مختلفة، حيث بلغ متوسط العمر المثالي للزواج من وجهة نظر الطالبات نحو 22.1 سنة، وقد اختلف هذا العمر باختلاف المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للطالبات وذويهن. وفي دراسة للتعرف على الفوارق العمرية بين الزوجين وتحليلها وآثارها (كرداشة، 2012) والتي كانت من أبرز نتائجها استمرارية نزوح الذكور في الأردن نحو الزواج من الإناث الأصغر سناً باعتباره النمط السائد في المجتمع الأردني، وأن حجم الفارق بين الزوجين يتناسب طردياً مع كل من مستوى تعليم الزوج، تعدد الزوجات، حجم الأسرة النموذجية وعكسياً مع متغير مستوى تعليم الزوجة.

7- الجاذبية الشكبية أو الجسمية : قد يختلف منظور الجاذبية الجسدية كأحد عوامل المؤثرة في الاختيار الزوجي من مجتمع إلى مجتمع آخر، فقد يضع المجتمع اعتبارات أساسية تتداخل فيما بينها لتشكل أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد لشريك حياته وقد تكون الجاذبية الجسدية أحد أهم العوامل في اختيار شريك الحياة، ففي دراسة قامت بها كريستين إيفانز (Evans, 2007) استهدفت التعرف على الخصائص التي تؤثر في اختيار شريك الحياة وتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين الجنسين في هذا المجال، تبين عدم وجود فروق بين الجنسين تبعاً لمتغير الذكاء والجاذبية بوصفها صفات مفضلة للشريك في حين كانت الطيبة أو العطف قد وجدت استجابة أكبر بين الإناث كصفة مفضلة في الشريك. وتشير دراسة (Li, et al 2013) أن الرجال يفضلون جانب الجاذبية الجسدية أكثر من النساء، في حين أن النساء يفضلن المكانة الاجتماعية أكثر من الرجال، فالدراسات التي قامت عن طريق المراسلات والمواعيد السريعة تشير إلى أن معايير اختيار الشريك تختلف باختلاف الجنسين فالرجال اختاروا الشريك على حسب الجاذبية أكثر من النساء في حين أن النساء اختاروا الشريك بناءً على المكانة الاجتماعية.

صفات شريك - شريكة الحياة

منذ نشأة الخليقة لم تعرف البشرية وسيلة محددة ليتعارف بها الرجل على المرأة والمرأة على الرجل حتى تتم بينهما العلاقة الزوجية، فنجد أن تلك الوسيلة تأخذ إشكالاً متعددة من بينها أن ترشح أسرة الشاب إحدى الفتيات التي تكون على صلة بها سواء من قرابة أو جوار أو صداقة أو حتى نسب، أو من خلال وسائل أخرى يختار الشاب الفتاة التي يريد الارتباط بها أو تختار الفتاة الشاب الذي تريد الارتباط به.

لذلك هنالك مجموعة من الصفات التي إن توافرت في الرجل جعلته شخصاً مناسباً صالحاً لأن تقترب به المرأة وكذلك الصفات التي إن توفرت في المرأة جعلتها مناسبة وصالحة لأن يقترب بها الرجل.

أهم الصفات التي يجب أن تتوفر في الرجل المقبل على الزواج ما يلي:

أ. الدين: يقول الرسول عليه الصلاة والسلام (إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه)، فمن كان ذا دين كان ذا خلق، ومن كان ذا دين وخلق كان رجل صالح فهذا الرجل إذا تزوج بامرأة فإنه سيعاشر زوجته بالمعروف، فصاحب الخلق والدين لا يظلم زوجته أبداً، ففي أصعب الحالات بينهما وهو الطلاق فإن حدث فلن يظلمها فيه.

إن مسألة الاختيار من الأمور المهمة التي أكد عليها الدين الإسلامي وخطط لها كوسيلة لتوفير الحياة اللازمة للأسرة، في تلك المرحلة التي لم تصبح الأسرة فيها بعد واقعاً قائماً فالاختيار إذن تدبير احترازي يسبق مرحلة تكوين الأسرة وبنائها.

واختلف الدين الإسلامي عن غيره في مسألة الاختيار، فالدين الإسلامي وإن كان يوكل أمر الاختيار إلى ذات الفرد الذي يريد الزواج سواء كان رجل أو امرأة إلا إنه وجه نظره في ذات الوقت إلى صفات وأمر معينة تضمن له سعادته واستقرار حياته الزوجية والأسرية (البصري، 2001).

ب. الكفاءة: الكفاءة هنا تعني أن يكون الشخصان مناسبين لبعضهما البعض حتى لا يشعر أحد الطرفين بدنو مرتبته عن الطرف الآخر أو دنو مرتبة الطرف الآخر عن مرتبته، فيسبب ذلك حاجزاً نفسياً وانتقاصاً من مشاعر الدفء في العلاقة الزوجية مما يشكل تهديداً لنجاح حياتهما معاً، والكفاءة هنا تتنوع:

1. الكفاءة النسبية (الأصل) حتى لا يتعالى أحدهما على الآخر بفضل نسبه وعشيرته.

2. الكفاءة المادية (المستوى المعيشي) حيث يجب ألا يهوي بزواجه من مستوى معيشي مرتفع تربت فيه وترعرعت، وتتوافر لها فيه إمكانيات الرفاهية إلى مستوى أقل منه يجعلها تنفر منه وتكره العيش معه.

3. الكفاءة العلمية (مستوى التعليم والثقافة) حتى لا يكون بينهما فجوة فكرية تؤدي بأحدهما للاستخفاف بالآخر من حيث أرائه وأفكاره

ث. القدرة على تحمل المسؤولية: الزواج مسؤولية جسيمة تقوم على أكتافها علاقات أسرية وإنسانية، وللزواج تبعات وتداعيات والتزامات أخلاقية ومالية، وغالباً ما تكون شخصية الزوج وقدرته على تحمل المسؤولية هي الدافع الرئيسي لنجاح العلاقة الزوجية، فالمرأة تحب الرجل الذي يتولى زمام الأمور القادر على القول والفعل، وذو الرأي بين الناس، فتتقاد بقيادته وتآتمر بأمره، وتكره الرجل الإمعة الذي يميل أينما مالت الريح.

أما عن صفات الفتاة المقبلة على الزواج فهي:

1. الدين: يقول الرسول عليه الصلاة والسلام " تتكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"، حيث ذات الدين تعرف حق ربها وحق دينها وزوجها وأهلها وحقوق الأرحام، فمن تخير صاحبة الدين فقد أمن على نفسه وماله وولده سواء كان في غيبته أو في حضوره، وأيضاً أن صاحبة الدين سترعى أهلها وتحافظ على صلته بوالديه وبأرحامه، وهي ستكون سنداً وعوناً له على الدهر، فإن أصابه ضرر صبرت وتحملت واحتسبت ذلك عند الله.

2. الجمال: أن جمال المرأة مطلوب ومرغوب وسبب جوهري من أسباب العفة للزوج، حتى لا يتطلع إلى غير زوجته، وللجمال أشكال متعددة ومعايير تختلف من رجل لآخر، ومن أنواع الجمال جمال الروح من حيث قدرة المرأة على التحدث والابتسامة والبشاشة في اللقاء والحضور والوداع، وجمال الوجه وجمال القوام وجمال المظهر. فالجمال هو المعيار الذي يحرص عليه الناس في الأعراف السائدة في غالب الأحيان، ولكن في الشريعة لا يحتل الأهمية الكبرى ومع ذلك رغبة الشريعة في أن تكون المرأة المخطوبة ذات قدر من الجمال حتى يتحقق للزوج عفة نفسه عن سواها. (الشلتوني، 2011).

3. المال: المال هو عصب الحياة وعمودها الفقري وشريان الاستقرار والاستمرار لها، حيث أن الإنفاق في الحياة الزوجية هو مسؤولية الرجل وفرض عليه، فالمرأة الميسورة الحال مرغوبة

ومطلوبة عند الرجال أيضاً، لا بد أن تقترن صاحبة المال بالدين فتصبح صاحبة مال ودين، عندما تبذل وتتفق المال في سبيل زوجها وبيتها وأسرته إنما تتفقه عن تراض منها لا تتبع ما أنفقت مناً ولا أذى ولا تتعالى على زوجها بفضل مالها.

4. **الحسب والنسب:** إن الإنسان دائماً يسعى لتحسين وضعه المادي والاجتماعي وكذلك وضعه نسبة بانتسابه إلى أسر راقية ذات الأصول العريقة بالزواج منها لزيادة الكمال والوجاهة حتى يمتزج نسبه بنسبها لمصلحته ومصلحة أبنائه من بعده (عامر، 2004).

التوافق الزوجي

مقدمة

يحاول الإنسان جاهداً السعي نحو التوافق من خلال سلوكه لكي يوائمه مع الظروف الخارجية فيحقق بذلك غايته وأهدافه وخاصة التكيف مع البيئة التي يعيش فيها لكي يحقق الأمان النفسي وبالتالي تتحقق له جميع أنواع التوافق سواء على مستوى الصعيد النفسي والشخصي أو على الصعيد الاجتماعي والأسري. حيث تعتبر الأسرة عاملاً هاماً للأمن الاجتماعي التي تأخذ شكل احترام القوانين وتقبل الآخرين والتكيف معهم والتي تحميهم وتحمي بقية الأسرة والآخرين من الانحرافات وتساهم بشكل كبير في صقل شخصية الفرد بطريقة أكثر إيجابية.

ومن نطاق الأسرة وبالاتصال التدريجي يتم بناء الحياة الزوجية التي تساعد على إشباع العديد من الحاجات للزوجين والتي تقوم على الأخذ والعطاء والتعاون المتبادل فيما تقتضيه الحياة من ممارسة للحقوق والواجبات، والتي تعتمد على التفاهم والتعاطف والمودة والرحمة والتقدير والاحترام المتبادل بين الطرفين ومواجهة المشكلات والعقبات التي تواجه الحياة الزوجية، وهذا الشعور بالرضا والسعادة الزوجية في الحياة ينعكس بالنجاح في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية والعملية.

فالتوافق الزوجي يتطلب الصمود أمام أزمات الحياة وضغوطاتها وبذل الجهود المشتركة بين كلا الزوجين على مدى سنوات الزواج، ولا يمكن أن يكون الزواج ناجحاً إلا إذا توافرت له عوامل التماسك والاستقرار والإشباع والتوافق والرضا.

التقارب الروحي والعقلي والثقافي ووجود الاهتمامات المشتركة هي الأساس لأي صداقة حقيقية بين شخصين، والصداقة الحقيقية هي أساس متين للزواج الناجح بحيث يجمع الزوجين كل هذه العناصر المشتركة. ربما أجمل ما في الحياة هو أن يستطيع أحدهما بأن يلتقي بشخص مناسب تحت مظلة الزواج والأروع منه هو أن يتشارك الاثنان معاً الحياة، فمن طبيعة المرء ميله إلى الأُنس بغيره ورغبته في صحبة قرانه، ومن طبيعة الحياة البشرية الميل إلى تكوين الأسرة، فالتوافق في الحياة الأسرية هو النتيجة الإيجابية للتفاعل السليم بين أطراف الأسرة الواحدة وهي نتيجة طبيعية لجهد يبذله جميع الأطراف المعنيين لكي تتحدد القواعد السليمة للتعامل المتبادل بين أفراد الأسرة الواحدة.

تعريف التوافق الزوجي

إن مفهوم التوافق الزوجي مفهوم عام يشتمل على جميع المجالات النفسية والاجتماعية والمهنية. ويعد التوافق الزوجي نوعاً من أنواع التوافقات الاجتماعية إذ أن الدور الذي يقوم به الزوجين يختلف عن الأدوار التي يؤديونها في العلاقات الأخرى.

يعرف (أبو موسى، 2008) التوافق الزوجي بأنه شعور كلا من الطرفين بالانسجام والانتماء العاطفي والمودة والمحبة والرحمة المتبادلة لكليهما والشعور بالرضا والسعادة والاتفاق في حياتهم الزوجية والقدرة على التعامل الناجح مع مشكلات الحياة الزوجية.

بينما يلاحظ (فلاته، 2008) أن التوافق الزوجي هو مستوى من التآلف بين الزوجين القابل للتطور والنمو بقدر ما يحققه ويقدمه أحد الطرفين من تفهم وتقدير لظروف وطبيعة الطرف الآخر ومطابقة ذلك بالمثل، ومع مرور وتقدم عمرهما الزوجي وما يقدمانه لبعضهما من دعم ومساندة للسلوك الإيجابي.

ويرى (كفافي، 1999) التوافق الزوجي بأنه نمط من التوافقات الاجتماعية التي يهدف من خلالها الفرد إلى أن يقيم علاقات منسجمة مع الطرف الآخر، وأن يجد كل من الزوج والزوجة في العلاقات الزوجية ما يشبع حاجتهما الجنسية والعاطفية والاجتماعية، مما ينتج عنه حالة من الرضا عن الزواج.

بينما ينظر سبانير وكول (Spaner & Coal) نقلاً عن: عدنان الشطي (1995)، للتوافق الزوجي على أنه إشباع زوجي، وسعادة ورضا الزوجين بالزواج والتماسك الزوجي والاتفاق على الأمور الهامة في الزواج مثل التوافق في الآراء ومدى ضمان الاستمرارية في الزواج، والتعبير العاطفي وإشباع الاحتياجات الأساسية من العاطفة والجنس.

كما أن المفهوم العام للتوافق الزوجي يتضمن الاتفاق النسبي بين الزوجين على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة والمشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة وتبادل العواطف (الخولي، 2002).

وحيث أن الإجراءات التي يتخذها الزوجان لمقاومة العوائق الداخلية أو الخارجية في طريق إشباع حاجات أسرتهما بصورة منتظمة واحداث نوع من التوازن بينهما وبين بيئتهما مما ينتج عنه الشعور بالأمن الشخصي والقبول الاجتماعي والتمتع بعلاقات اجتماعية مستقرة، متضمناً ذلك قدرة كل منهما على تغيير السلوك والقدرة على مواجهه المشاكل المادية والاجتماعية (الحلبي، 2009).

أكد أولسن (Olson نقلا عن: يوسف مقدادي 2013) أن التوافق الزوجي هو محصلة المشاركة في الخبرات والاهتمامات والقيم واحترام أهداف الطرف الآخر أو حاجاته ومزاجه، والتعبير التلقائي عن المشاعر وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والتعاون في اتخاذ القرار وحل المشكلات وتربية الأبناء والإشباع الجنسي المتبادل.

كما يعرف التوافق الزوجي بالشعور بالكفاية والرضا عن العلاقة الزوجية والانتماء العاطفي والشعور بالسكن الجسدي والنفسي والمادي والمودة والرحمة والتقدير المتبادل بين الزوجين والثقة المتبادلة والتوافق بين الأهداف وتقارب الاتجاهات والقيم والأفكار والميول وفهم وتقبل كل طرف للآخر والتضحية في سبيل الزواج واستمراره (الحسين، 2002).

فالتوافق الزوجي هو الاستعداد للحياة الزوجية والحب المتبادل والإشباع الجنسي وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية والقدرة على حل مشكلاتها وتصميم كلا الزوجين على مواجهة المشكلات المادية والاجتماعية وتربية الأبناء والإشباع الجنسي المتبادل (أبو سكينه والخضر، 2011).

كما تعرف الباحثة التوافق الزوجي بأنه مدى الرضا والتقبل والفهم والمشاركة بين الزوجين في الجوانب الشخصية والعاطفية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية، مما يحقق الأهداف المشتركة من استمرار العلاقة الزوجية بدرجة عالية من الثبات أمام المشكلات والعقبات المختلفة.

التوافق الزوجي يعبر عن كل المعاني والسلوكيات التي تجسد التآلف والتقارب واجتماع الكلمة والروابط والمودة والرحمة بين الزوجين، فهو جانب طبيعي وأساسي لنمو العلاقات الزوجية ورسوخها على أقوى الأسس وأفضل الصور. وهو نوع من التكيف النفسي والاجتماعي الحسن والصحيح، ويتضمن نشاط الزوجين الرامي إلى تحقيق التوافق والمواءمة والانسجام بينهما ويقوم على التكيف والتحمل والتضحية حيث يضحي كل من الزوج والزوجة بعض من حريته ومصالحه لصالح الطرف الآخر، ولصالح الزواج وأهدافه المشتركة، ويؤدي ذلك أن يصبح كل من الزوجين جزء من الآخر وعنصراً منسجماً معه ومع الحياة الزوجية ككل.

نظريات التوافق الزوجي

1- النظرية السلوكية

يرى واطسون وسكنر أن عملية التوافق لا يمكن لها النمو والتطور عن طريق الجهد الشعوري ولكنها تتشكل بطريقة آلية عن طريق تلميحات البيئة أو تعزيزها.

كما وتتركز هذه النظرية على أن الاضطرابات التي يواجهها الفرد ترجع إلى خطأ في عملية التعلم (الاشتراط) يتضمن تعزيز السلوكيات غير التكيفية وعدم تعزيز السلوكيات التكيفية، حيث أن الاضطراب في السلوك وعدم التوافق هو تعلم خاطئ حدث خلال الخبرات الحياتية المكتسبة، فهو تعلم سيء لعادات من السلوك من أجل التكيف مع مؤثرات المحيط (الخواجة، 2010).

إضافة إلى ذلك تركز النظرية باهتمام إلى سلوكيات ومهارات كل زوج ضمن علاقته مع الآخرين، وينظرون إلى المشكلات الزوجية بعواملها الراهنة والحالية وليست الماضية. وأن التوافق الزوجي من وجهة نظر هذه النظرية الذي هو أحد أبعاد التوافق يعتبر عملية مكتسبة عن طريق التعلم والخبرات التي يمر بها الفرد وأن السلوك التوافقي يشتمل على خبرات تشير إلى كيفية الاستجابة لتحديات الحياة التي سوف تقابل بالتعزيز أو الدعم. فمعظم سلوك الإنسان متعلم والفرد يتعلم السلوك المتوافق والسلوك غير المتوافق، ويتضمن ذلك أن السلوك المتعلم يمكن تعديله (زهران، 2005).

وتنظر هذه النظرية إلى المشكلات الزوجية بحسب عواملها الراهنة أو الحالية وليست التاريخية، وترى أن التوافق الزوجي وسوء التوافق الزوجي هما سلوكان متعلمان مكتسبان، وذلك من خلال الخبرات التي يمر بها الفرد حيث يكون سلوك التوافق مقابلاً ومصاحباً للتعزيز والتدعيم أما السلوك غير التوافقي فيقابل بالعقاب (شبيري، 2012).

وبذلك فإن التوافق وبشكل خاص التوافق الشخصي عملية تتشكل في المقام الأول بطريقة آلية عن طريق تلميحات وظروف البيئة حول الفرد (عبد الحميد، 1990). فيفسر السلوكيون التفاعل الزوجي كمتطلب مهم لحدوث التوافق الزوجي من خلال الثواب والعقاب، حيث أن إثابة الفرد على سلوك ما غالباً ما يدعمه ويقويه للظهور مرة أخرى، فعندما يتفاعل الزوجان ويعزز أحدهما الآخر فإنه يحفزه وذلك يزيد من التقارب والتوافق الزوجي بينهما، عكس إذا عاقب أحدهما الآخر أو حرمه من الثواب فإنه يشعره بعدم الارتياح وسوء التوافق بينهما (مرسي، 1998).

إن التوافق الزوجي يحدث إذا تفاعل الزوجان وأشبع كل منهما الآخر مما يعود عليهما بالنفع فالتوافق الزوجي بين الزوجين يمكن تعلمه من خلال مرور الزوجين بخبرات حياتية إيجابية ومقابلة ذلك بالدعم والمساندة.

ومن وجهة نظر الباحثة فإن الاضطراب في العلاقة الزوجية بين الزوجين واختلال التوافق الزوجي بينهم قد يعود إلى أسباب وعوامل شخصية في الفرد نفسه وسماته الشخصية حيث أن كل سمة من سمات الفرد قد تتعارض أو تتفق مع السمات الشخصية للطرف الآخر فبالتالي قد تؤدي للتوافق أو اللاتوافق. فوفقاً للنظرية السلوكية ترى الباحثة أن التوافق الزوجي يقوم على الدعم المتبادل عن طريق زيادة الأفعال الإيجابية وتقليل الأفعال السلبية بين الزوجين.

2- نظرية الذات

إن الذات هي حجر الأساس في البناء الشخصي للفرد لذلك أن أي إحباط يعيق أو يهدد إشباع الحاجات الأساسية للفرد ينتج عنه تقييم سيء للذات وبالتالي نقص احترام الفرد لذاته (الخواجه، 2010). وقد أشار العالم (Rogers) أن التوافق يتحقق عندما تتسق معظم الطرق التي يختارها الفرد لسلوكه مع مفهومه عن نفسه، أي أن الفرد لا يتصرف بطريقة تناقض مفهومه عن ذاته. فذلك فإن الذات ليست المحدد الوحيد للسلوك إنما الحاجات العضوية أيضاً تحدد سلوك الفرد، فإذا عملاً معاً استطاع الفرد أن يحقق التوافق النفسي ويصبح أكثر تفهماً للآخرين وأكثر تقبلاً لهم أما إذا تعارض فإن الفرد يعاني من الصراع ويقع فريسة للمرض النفسي.

إن الشخص المتوافق من وجهة نظر روجرز (Rogers) هو الشخص القادر على تقبل جميع المدركات بما فيها مدركاته عن نفسه، فالإنسان يكتشف من هو من خلال خبرته مع الأشياء والأشخاص الآخرين، فإذا كانت خبرات الفرد متفقه مع قيم الطرف الآخر عن ذاته فإن مستوى التوافق يكون مرتفعاً وإذا كانت هذه الخبرات لا تتفق مع القيم عن الذات فإن مستوى التوافق ينخفض (الحنطي، 1999).

كما يرى روجرز (Rogers) أن التوافق النفسي يتوافر عندما يكون الفرد متسقاً مع مفهوم ذاته من خلال الخبرات التي يمر بها الفرد، لهذا ركز روجرز (Rogers) على جهازين هما الكائن الحي والذات، وقد يعارض أحدهما الآخر وحينئذ ينشأ سوء التوافق النفسي أما التوافق فيحدث عندما يتوافق الفرد مع ذاته، حيث يضع مفهوم الذات في وضع يسمح لخبرات الفرد بأن تتكامل مع مفهوم الذات. وترى النظرية

أن التوافق يأتي عبر معرفة الإنسان لذاته وقدراته والتكيف معها والتوافق حسب إمكانياته المتاحة وأن كل إنسان يمتلك القدرة على التوافق، وأن له الحرية في اختيار أفعاله التي يتوافق بها مع نفسه ومع مجتمعه (جودة، 2009).

ففي دراسة قام بها (ناصر، 2007) فقد لاحظ وجود علاقة موجبة بين مفهوم الذات وبين التوافق النفسي الجيد وتحقيق الصحة النفسية، بل أن تقدير الذات له تأثير مهم على علاقات الشخص مع الآخرين وعلى تقبله لهم، وتوافقه مع نفسه ومع الآخرين وذلك ينطبق على الزوجين، فتقدير الذات لديهما يزيد التوافق الزوجي بينهما، بل أن التوافق الزوجي بينهما مرتبط ارتباطاً مهماً بتقدير الذات عند الأبناء كما أن وجود التوافق الزوجي يزيد تقدير الذات لدى الأبناء.

وترى الباحثة بناءً على نظرية روجر (Rogers) في الذات ومفهومه أن الفرد إذا استطاع التوفيق بين ذاته ونفسه فإنه يكون متوافقاً بصورة جيدة مع بيئته ومن حوله، إلا إذا اضطربت العلاقة بين ذاته وبين نفسه فإن ذلك سيكون سبباً رئيسياً في سوء التوافق. فكلما ازداد تقدير الفرد لذاته ازداد توافقه الشخصي، الاجتماعي، الأسري والتوافق الزوجي، وبمعنى آخر فالتوافق يزيد عند اتساق الفرد مع مفهومه لذاته وبالتالي يزيد تقديره لذاته وبناء عليه في حياته الزوجية يزيد التوافق الزوجي بينه وبين الشريك الآخر.

3- نظرية الدور

تفسر نظرية الدور مشكلات العلاقات الزوجية كتعارض في توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما مما ينجم عنه صراعات متعددة. وترى هذه النظرية أهمية التغيير في توقعات الدور لأحد الزوجين أو كليهما لتتقابل مع توقعات الطرف الآخر إذا أردنا أحداث توافق وانسجام متبادل (إدريس، 2005).

إضافة إلى أن الخلافات الزوجية تأتي من تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كلاهما وإن تغيير هذه التوقعات لتتقابل وتوافق توقعات الطرف الآخر يحقق الانسجام والتوافق بين الزوجين (العضل، 2013).

وهناك اتجاهان متباعدان انبثقا عن نظرية الدور من وجهة نظر (شبيري، 2012) وهما:

1. النظرية التفاعلية الرمزية (Symbolic Interaction theory) والتي ترى أن التوافق في الزواج ينعكس في درجة ما تتوقعه الزوجة من زوجها وبين ما يدركه الزوج في زوجته، وأن هنالك ما يسمى (بتناقض الدور) وهذا التناقض يظهر حين لا يتطابق السلوك مع المعايير التي يراها الأفراد مناسب.
2. النظرية التبادلية نظرية الفائدة والتكلفة (Exchange Theory) تقوم هذه النظرية على التأثير الذي يعيشه الفرد بين المكافأة والتكلفة وذلك أن المكسب الناتج عن العاطفة يؤثر في التفاعل بين الزوجين فإذا كان هذا المكسب من تفاعل الزوجين على شكل مكافأة، فالعاطفة الناتجة عنه تكون إيجابية، أما إذا كان المكسب من التفاعل على شكل تكلفة فإن العاطفة تكون سلبية. وتركز هذه النظرية على دراسة السلوك الإنساني الذي يحدث في مواقف أسرية واعتبار السلوك الإنساني غير متوافق إذا لم يتوافق مع تلك المواقف لأن السلوك هو استجابة لذات المواقف.

وتذهب الباحثة بالقول أن التوافق الزوجي ينتج حين تتوافق توقعات كل طرف مع الآخر، أي الزوج تتوافق توقعاته بتحديد الأدوار المناطة بالزوجة والعكس صحيح، فينتج التوافق الزوجي. أما إذا اختلفت هذه التوقعات في توزيع الأدوار بين الزوجين في مختلف أبعاد التوافق فتحدث الخلافات الأسرية والزواجية مما يشكل في النهاية عقبات متعددة تتشكل في أشكال مختلفة مؤثرة في الحياة الزوجية.

4- النظرية البنائية الوظيفية

وترى هذه النظرية أن المشكلات الزوجية تحدث نتيجة حدوث الاضطراب في نسيج العلاقات داخل البناء الأسري حيث يصيب الأسرة التفكك والتصدع نتيجة فقدان الكثير من الوظائف التي انتقلت إلى مؤسسات أخرى كالمدرسة أو الأصدقاء وحتى وسائل التواصل الاجتماعي.

ويرتبط التوافق الزوجي وفقاً لمفهوم النظرية البنائية الوظيفية بمدى التزام الزوجين بأداء الوظائف المناطة بهما في إطار الأسرة وتقل درجة التوافق حسب درجة الإهمال والتقصير في هذه الواجبات، حيث أن عوامل الاستقرار داخل الأسرة تعود إلى نمط المجتمع الذي ينتمي إليه وأن عوامل التغيير المرتبطة بالتصنيع في المجتمع يجعل الوحدة والاستقرار داخل الأسرة تواجه بعض من الصعوبات (العنزي، 1430).

أن سوء التوافق الزوجي (الخلافات الزوجية) تحدث نتيجة حدوث خلل في العلاقات داخل البناء الأسري، وإن الصراعات والتوترات في العلاقة الأسرية تحدث نتيجة المنافسة بين الرجل والمرأة كل في دوره (شبيري، 2012).

كما أن انخفاض مستوى التوافق الزوجي يحتاج إلى إعادة تنظيم هذه العلاقات بين الزوجين وكيفية تفاعلها مع بعضهما بشكل صحيح وواضح ليحافظ سلام النسيج العلائقي في زواجهما. وتشير الباحثة أن أية اختلافات أسرية بين الزوجين سببها اختلاف في مدى التزام كل من الزوجين بالوظائف المكلفة لهم، وإن تحديد هذه الوظائف هو أدعى وأفضل لتحقيق الاستقرار والثبات الداخلي للأسرة وللزوجين على العموم، فالنسق الاجتماعي في الأسرة قد يتأثر ويختل نتيجة سوء التوزيع في هذه الوظائف.

5- النظرية العقلانية الانفعالية

أن نظرية العلاج العقلاني الانفعالي هو علاج مباشر وموجه يستخدم فنيات معرفية وانفعالية وسلوكية لمساعدة الفرد على تصحيح معتقداته اللاعقلانية التي يصاحبها خلل انفعالي وسلوكي إلى معتقدات يصاحبها ضبط انفعالي وسلوكي (المغازي، 2012).

وترى النظرية أن الانزعاج الرئيسي في أية أسرة أو المشكلات التي تواجهها والنزاعات والخلافات فيها تعود إلى طريقة التفكير التي يحتفظ بها الزوجان والتي يمارسانها بطريقة لا شعورية. كما وترى النظرية أن هنالك العديد من العوامل المعرفية التي لها دوراً بارزاً في التوافق الزوجي وخاصة الأفكار والتوقعات العقلانية واللاعقلانية حول شريك الحياة والعلاقة الزوجية، فقد أكد (Alis) صاحب نظرية النظرية العقلانية الانفعالية على دور التوقعات في العلاقات الزوجية غير المتوافقة، ويرتكز في تحليله على كيفية قيام الفرد بتصور واقع علاقته الزوجية وأن الطريقة التي يفكر فيها الفرد ومحتوى أفكاره يؤديان دوراً بارزاً في علاقته الزوجية، حيث يسهم التفكير العقلاني في التوافق الزوجي في حين يسهم التفكير غير العقلاني في درجة عالية من سوء التوافق الزوجي (غيث 2014).

ولمعرفة أثر الأفكار غير العقلانية على العلاقة الزوجية أشارت دراسة (Hamamci, 2005) على عينة من (85) زوجاً وزوجة في تركيا، حيث أثبتت الدراسة وجود ارتباط عالٍ بين مستوى التمسك بالأفكار اللاعقلانية وانخفاض الرضا والتوافق الزوجي، وأن ارتفاع مستوى المعتقدات اللاعقلانية حول العلاقة الزوجية والتوقعات غير الواقعية من الشريك يسهم في النتائج السلبية للعلاقة الزوجية.

بينما يرى (اليامي، 2013) أن أسباب انخفاض التوافق الزوجي يعزى إلى تصرف الزوج والزوجة مع بعضهما وضد بعضهما بطريقة غير عقلانية، ويظهر هذا التفاعل مع الأفكار والمعتقدات ونظام القيم غير الواقعية وغير العقلانية من جانب أحد الزوجين.

ترى الباحثة من وجهة نظر النظرية العقلانية الانفعالية في تفسيرها للمشكلات الأسرية وبالأخص الخلافات الزوجية في أنها مستمدة من أفكار راسخة في ذهن الزوجين في طريقه التعامل مع الظروف التي يمران بها في حياتهم الزوجية، فالخبرات التي مر بها والخلفية الأسرية التي أتيا منها أو حتى النماذج التي تربوا عليها من قبل الوالدين تلعب دوراً فعالاً في حياتهم الزوجية خصوصاً عند مواجهة المشكلات اليومية والزوجية. بالإضافة إلى ذلك الخبرات الحياتية كأن يكون الزوج أو الزوجة قد مرا بتجربة زواج فاشلة تؤثر بطريقة غير مباشرة في حياته الزوجية (الحالية)، وأن أي تغيير إيجابي في مفاهيم هذه الأفكار لها الدور الكبير والأثر الدائم في العلاقات الزوجية وفي تحسين التوافق الزوجي. فسوء أي بعد من أبعاد التوافق الزوجي بشكل خاص يؤثر بشكل وبآخر في بقية الأبعاد. وإن معالجة هذه الأفكار وإكساب الزوج أو الزوجة الأفكار السليمة والصحيحة تساعد على تحسين الحياة الزوجية وانتقال أثرها الكبير إلى بقية أفراد الأسرة ومن بينهم الأبناء.

العوامل المؤثرة على التوافق الزوجي

أن التوافق الزوجي عملية كلية يحتاجها الفرد في مختلف مجالات حياته وهي لا تقتصر فقط على السلوك الخارجي بقدر ما هي مهمة من الناحية الذاتية، وقد تتعدد مجالات التوافق بالنسبة للفرد فقد تأخذ شكل التوافق الشخصي و الاجتماعي والأسري و المهني والانفعالي بالإضافة إلى التوافق مع شريك الحياة في العلاقة الزوجية والذي يسمى التوافق الزوجي (قديح، 2004).

أن التوافق الزوجي عملية مستمرة لا تقوم من فراغ وإنما تحتاج إلى جهد متواصل مشترك بالإضافة إلى بعض الآليات للوصول إلى درجة عالية من التوافق لكلا الزوجين. ذكر الباحثون العديد من العوامل التي تؤثر في التوافق الزوجي ومنها :

1. الخبرات الأسرية

تتنوع الخبرات التي يتلقاها الأفراد في حياتهم وهي لا تختلف بحسب نوعها وإنما بحسب المصادر التي اكتسب الفرد منها هذه الخبرات كالأهل والأصدقاء والوالدين والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وبحسب

المدة التي اكتسب الخبرة من خلالها والعوامل التي ساهمت في وجودها. كل هذه العوامل تعمل بشكل وبآخر في تشكل الخبرات ونموها ومدى تمسك الفرد بها وتطبيقه في مختلف نواحي حياة الاجتماعية الزوجية و الشخصية و العاطفية وغيرها من الجوانب.

وتتأثر العلاقة الزوجية بالخبرات الأسرية السابقة لكل من الزوجين. فالأزواج الذين عاشوا في أسر سعيدة غالباً ما يميلون إلى أن يكونوا أزواجاً سعداء حيث ارتبطت السعادة الزوجية للوالدين في توافق الأبناء زوجياً، فغالباً ما يستشف المقبلين على الزواج توقعاتهم عن الزواج من والديهم كأحد المصادر كالحديث معهم وإفادتهم أو بطريق غير مباشرة كالملاحظة ونماذج التفاعل بين الوالدين، حيث يتعلم الأطفال أن الخلافات تحل بالتفاوض والنقاش والتسوية. وحين يتزوج هؤلاء الأبناء فإنهم يطبقون هذه النماذج من السلوك والتعامل، وقد يعززها الشريك الآخر فتستمر وقد يثبطها فتتطفئ ولا تدوم (الحنطي، 1999).

كما أن الفرد يتوافق في الزواج أكثر إذا كان والداه قد عاشا حياة زوجية متوافقة ، لأن علاقات الحب والدفع العاطفي التي عاشها الفرد في الطفولة والمراهقة يميل إلى تكرارها والتمسك بها مع الشريك في الحياة الزوجية (مؤمن، 2004).

أن إدراك الزوجين لمصادر الخبرات المتنوعة يتيح لهم النظر إلى مختلف الموضوعات في حياتهم بخبرات مختلفة، فالإدراك السليم يسهم في التعلم ويغير من الأسلوب ويحسنه ويمده بالخبرة أما الإدراك المشوش فيؤدي إلى سوء في التصرف وظهور المشكلات والأزمات الأسرية. حيث أكدت العديد من الدراسات أن للأسرة دوراً هاماً في تحقيق التوافق الزواجي لحديثي الزواج وذلك لما للأسرة دوراً في إمداد حديثي الزواج من معلومات وخبرات حياتية إيجابية لحل الكثير من الخلافات و المشكلات الحياتية (أبوصيري، 2011).

أن الحصول على الخبرات السابقة في حياته الفرد قبل أن يقرر الارتباط الزواجي من شريك حياته له الدور الأكبر في تحديد مصير العلاقة الزوجية سواء في نجاحها أو فشلها عن طريق الخبرات التي تلقاها في حياته الأسرية وتبعاتها على حياته الزوجية. فالخبرات على الرغم من أهميتها قد لا تصلح للتطبيق بناء على عدد من المعايير، ومن أهمها هو مدى رغبة الشريك الآخر المشاركة في هذه الخبرات ومدى صلاحيتها للتطبيق على اختلاف الفترة الزمنية فما قد يصلح تطبيقه في زمن قد لا يصلح تطبيقه في زمن آخر.

2. الاختيار الزوجي

أن الاختيار الزوجي في الواقع هي أولى الخطوات نحو الزواج كما و يعتبر الاختيار الجيد لشريك الحياة من الأسس التي يمكن الاعتماد عليها والرجوع إليها في تحديد التوافق الزوجي من عدمه ففي دراسة (شلومو شارلين نقلا عن: علي، 2001) أوضحت أن أحد العوامل التي تؤدي إلى التوافق الزوجي هو اتخاذ قرار اختيار شريك الحياة .

وفي بعض تجارب الزواج قد يكون الزواج محكوماً عليه منذ البداية بالفشل فأحياناً ينتج عن قرار اختيار الشريك بعض التسرع والتهور بحيث لا يتيح للطرفين التفكير في المسؤوليات المترتبة على هذا الاختيار، لذلك عندما يواجهان أي نوع من أنواع الصعوبات المعتادة يحاولان التخلص منها عن طريق الطلاق بدلاً من مواجهتها والتغلب عليها.

وفي بعض الأحيان قد لا يعتبر اختيار شريك الحياة من خلال التجربة والارتباط بالعديد من الأشخاص بالأمر الايجابي لأنه عندما تزداد هذه الخيارات سيكون مهمة اتخاذ قرار الارتباط أكثر صعوبة. ولا يغفل عن ذلك العوامل الأخرى المؤثرة في قرار اختيار شريك الحياة كالجمال الجسمي و المظهر الخارجي و الجاذبية و الثقافة والمستوى التعليمي و العمر و التدخين و النسب و العلاقات العاطفية (جيني، 2007).

3. الجانب العاطفي

كي تؤدي العلاقات الأسرية دورها في الحياة الزوجية لابد أن يكون هناك مستوى كبير من العلاقات العاطفية المتبادلة التي تسمح بتوفير الراحة والاطمئنان وتدفع عجلة الحياة الزوجية نحو البذل والعطاء (توفيق، 1996).

أن هنالك عوارض ومشكلات يجب أن لا تعكر صفو الحياة طويلاً بل يجب أن ينظر إليها على أنها طبيعية تتعرض لها الحياة كل يوم، وإذا لم يتم التوافق العاطفي بين الزوجين فلذلك عوامله ودوافعه دون تحديد لمصدر هذه النتيجة سواء كانت من طرف الزوج أو الزوجة، فعندما تفتقر العلاقة العاطفية بين الزوجين و لا يشعر أحدهما بوجود الآخر أو بأهميته في حياته الوجدانية أو ينظر كل منهما للآخر على إنه غريب عندئذ تصبح خلية الأسرة فارغة في مشاعرها وواهية في روابطها العاطفية مما يجعل عواطفهم غير مشبعة وتصبح التزاماتهم الأسرية كزوج وزوجة شكلية و يبقى الزواج إسمياً وظاهرياً دون

طلاق أو انفصال بينهما، هذا النوع من الحياة الزوجية يشوبه النزاع والشجار والعنف المستمر الذي يعمل على إزابة السعادة الزوجية وروح المرح بينهما كما وأن تفاعلها لا يحدث إلا للضرورة (العمر، 2005).

كما ويتأثر التوافق الزوجي بالتوافق العاطفي بين الزوجين حيث يلعب دوراً رئيسياً في الحياة الزوجية سواء في نجاحها أو إخفاقها فالعاطفة تعد مطلباً أساسياً للتوافق الزوجي، بالمقابل إنها قد تكون عائقاً للتوافق الزوجي إذا تعدى الدرجة المناسبة ووصل لمرحلة الجنون بالشريك الآخر وقد تصل إلى غير شديدة لدرجة تعيق الطرف الآخر وتقيدته اجتماعياً مما يسهم في وجود حالة من البغض بين الزوجين وعدم الرضا عن هذه التصرفات مما يؤثر سلباً في مستقبلهما معاً ويقلل بالتأكيد على توافقهما الزوجي (المسلماني، 1982).

ويرى (شليبي، 2011) أن الأسرة وخاصة بالنسبة للأطفال تمثل أهم مصدر من مصادر المساندة العاطفية فالأطفال يجدون صعوبة في الحصول على هذه المساندة العاطفية من خارج الأسرة ولا يستطيعون الأداء والنمو بشكل جيد بدون الحصول على مثل هذه المساندة.

4. الجانب المادي

يلعب الجانب المادي دوراً في الصحة النفسية لأفراد الأسرة وخاصة الضغوطات المستمرة بين الزوجين حيث أن الوضع المادي المتدهور يشكل ضغطاً على جميع أفراد الأسرة ويزيد من الشعور بعدم الطمأنينة وزيادة مقارنتهم بالآخرين (الرفاعي، 1987).

فالأمور المادية مهمة في الحياة الزوجية والأسرية فقد تظهر الخلافات حولها حين لا يتمكن الزوجان التشاور والاتفاق على كيفية الإنفاق. فالمطالب المادية شديدة الإلحاح على الشريك خاصة بالنسبة للزوج الذي يتحمل عبء الكسب وتوفير الدخل والموارد وبسبب المشاكل في إدارة الأمور المالية تحدث المشكلات الزوجية وبالتالي تؤثر على العلاقات الزوجية والتوافق الزوجي (عبد المعطي، 2004).

كما وأن الوضع المادي المتدهور في الأسرة يجعل المرأة متذمرة من سوء حالتها وعدم القدرة على الحصول على حاجاتها الأساسية وتستمر في مضايقة زوجها للحصول على المال والإنفاق مما يقود ذلك إلى النفور والانشقاق والصراع المستمر بينهما إضافة إلى ذلك فقد يعتبر اعتزاز أحد الطرفين بمستواه المادي بعن الآخر أحد أسباب الصراعات الزوجية (عمر، 2006).

أن إدارة موارد الأسرة الاقتصادية تعد من العمليات الاجتماعية التي يجب أن تقوم بها الأسرة مجتمعة والتي يشترك أفرادها في تحقيق الأهداف وإشباع الحاجات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية ووفقاً للأنماط السلوكية والاستهلاكية السائدة لديهم وقد ينشأ الاختلاف بين الزوجين بسبب قصور في الموارد الاقتصادية وقصورها عن سد احتياجات الأسرة وهذه الاحتياجات تختلف من مجتمع لآخر ومن طبقة لأخرى فما قد يعد حاجات ضرورية لفئة من الناس قد يكون مظهراً من مظاهر الرفاهية في فئة أخرى. وقد يكون توفر الموارد الاقتصادية والثراء مصدراً للخلافات بين الزوجين كما أن اختلاف الزوجين في طرق الإنفاق وإسراف أحدهما يزيد من حدة هذه الاختلافات (السليمي، 2011).

يرى ماكلينلي (Mckinley) في نظريته الإحباط والعدوانية أن هنالك ارتباط بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد أثناء التنشئة وبين درجة الإحباط لديه والذي يؤثر بدوره في درجة الكبت والتسلط والقسوة وتفاعل الوالدين بالأبناء (السيد شتا 1984: نقلاً عن دانيال، 2005).

وكثيراً ما ينشأ الصراع بين الزوجين بسبب القصور في الموارد الاقتصادية عن سد احتياجات الأسرة وأن وجود الموارد الاقتصادية قد يكون سبب للخلاف بين الزوجين كما أن اختلاف الزوجين في طرق الإنفاق وإسراف أحدهما قد يزيد من حدة هذه الخلافات (ابوسكينة وخضر، 2011).

كما أن المستوى الاقتصادي بالغ الأهمية نظراً لما قد يصاحبه ويترتب عليه أنماط سلوكية يمثلها الفرد وتحدد تفكيره وتوجه استجابته. وهي بالأهمية نفسها بالنسبة للعلاقة الزوجية والتوافق الزوجي فكلما ارتفع المستوى المادي بالنسبة للأسرة تيسرت وسائل الحياة السليمة وتحققت الصلة النفسية للزوجين مما انعكس إيجاباً على الأبناء.

5. الجانب الجنسي

تلعب الحياة الجنسية في العلاقة الزوجية دوراً هاماً وحيوياً، فالعلاقة الجنسية تقوي الرابطة بين الزوجين والإشباع الجنسي هو أحد الدوافع الفطرية التي يسعى الفرد إلى إشباعها عن طريق الزواج.

كما وقد أوضح (الكندري، 2013) أن التوافق الجنسي يتطلب صراحة ويتطلب فهماً وإدراكاً لمعنى الجنس وأهدافه والغاية منة فلا بد من الطرفان الزوج والزوج فهم غايات الطرف الآخر وفهم رغباته والتعرف على الطريقة التي تشبع به رغبات الطرف الآخر. فمن المهم أن يكون الفرد المقبل على الزواج لائقاً جنسياً من حيث التكوين الجسمي والنفسي ولديه الاستعداد الفكري والثقافي الذي يؤهله للدور الذي

يؤديه في الحياة الزوجية. ومن المهم جداً أن ينظر إلى التوافق الجنسي على أنها الطريقة الصحيحة إلى تحقيق اللقاء السليم بين الزوجين للوصول إلى إشباع متوازن لكل من الطرفين من الناحية الجنسية.

حيث توصلت دراسة قام بها (شام وحسين 1992: نقلا عن محمود، 2006) أن الاهتمامات المشتركة بين الزوجين والرضا الجنسي بينهما هي أحد العوامل التي تساعد على التوافق والاستقرار الزواجي. إن تحقيق الرضا الجنسي عند الزوجين وبشكل خاص عند النساء لا يقتصر فقط من خلال العلاقة الجنسية وإنما من خلال العلاقة الزوجية بين الزوجين ومدى توافقه النفسي والشخصي مع الشريك الآخر وصولاً إلى الرضا التام عند أداء العملية الجنسية. فمن النتائج التي توصل إليها الباحثون أن تحقيق الرضا الجنسي لدى الأزواج والزوجات لن يتم إلا في ظل مناخ سوي من العوامل الاجتماعية والنفسية والبيولوجية وبالتالي تتشكل زيجات ناجحة وقوية تستمر لمدة طويلة (شويخ، 2011).

أن مشكلة سوء التوافق الجنسي تظهر نتيجة اختلاف اتجاهات الزوجين تجاه الاتصال الجنسي وشدة الرغبة فيه أو البرود الجنسي أو اختلاف الحوافز الجنسية وتماثلها عند كلا الزوجين أو لنقص الثقافة الجنسية أو حتى بسبب الجهل بطبيعة الطرف الآخر وعدم إشباع حاجاته. أن الحياة الجنسية والعلاقة الحميمة التي هي أساس نجاح أي علاقة زوجية تكمن في جانب إرضاء كل من الزوجين رغبة الآخر بما يراه الدين مناسباً، فالتوافق الجنسي بين الزوجين هو أحد المكونات الرئيسية في التوافق الزواجي، فمع ازدياد أعباء الحياة والمسؤوليات المكلفة بها الأسرة والزوجين يقل هذا الجانب وتضعف الرغبة في الاتصال بشريك الحياة وتصبح من الأمور التي أن لم تكتمل لا تؤثر في سير الحياة الزوجية.

6. السمات الشخصية

يتأثر التوافق الزواجي بالسمات الشخصية لكل من الزوج والزوجة سواء في تدعيم التوافق الزواجي أو في خلق نوع من الصراع والتوتر الذي يهدد أمن الحياة الزوجية ويهدد العلاقة الزوجية أيضاً. كما تتأثر درجة اختلافاتهما الانفعالية أمام المواقف أو الأحداث التي تمر أمامهما أو الشعور بالقلق وعدم القابلية للتكيف حول المتطلبات الجديدة للحياة الزوجية (إجلال، 1987).

وتلعب الصفات والسمات الشخصية دوراً مهماً في تحقيق التوافق الزواجي أو عدمه حيث توصلت بعض نتائج الدراسات على أن أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها كل من الزوجين لاستمرار العلاقة الزواجية هي: النضج الانفعالي للزوجين و مركز وجهة الضبط لدى الأفراد و الانتباه والإدراك من قبل

الزوجين حول تصرفاتهم ومفهوم الذات للفرد نفسه و الالتزام الديني و توفر أدوات التواصل بين الزوجين اللفظية وغير اللفظية و الخلو من الاضطرابات النفسية الحادة بالإضافة إلى أن يتمتع الفرد بمستوى جيد من الطموح.

وجدت دراسة حديثة أجراها باحثون في مركز بن ستيت (Penn State) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن الزواج غير السعيد يؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة بالنفس وتدهور الصحة ونقص السعادة والرضا عن الحياة وتزايد الضغوطات النفسية (المطوع، 2006).

أن من أهم الخصائص ذات التأثير الإيجابي على التوافق الزوجي هو النضج الانفعالي للزوجين والقدرة على مواجهة التوترات بصورة بناءة وفعالة وكذلك القدرة على نقل المشاعر والأفكار. أما الخصائص ذات التأثير السلبي على التوافق الزوجي فأنها تدور حول الأنانية والخداع والعناد وعدم الشعور بالمسؤولية (مؤمن، 2004).

ولابد للزوجين التعرف على الاختلافات الموجودة في الطرف الآخر وتقبلها كما هي أن كانت في حدود المعقول للمجتمع والمنطق. لأن عدم معرفة الاختلافات تؤدي إلى سوء التوافق وسوء فهم الطرف الآخر وهذا ما يسبب المشاكل الزوجية وخاصة في بداية الحياة الزوجية، ويجب أن يكون الزوجان على علم تام ومعرفة تامة بهذه الاختلافات والعمل على التكيف معها و أن تحسين العلاقة بين الرجل والمرأة يستدعي فهم واستيعاب الاختلافات والفوارق التي تعزز الثقة بالنفس وتراعي الاختلافات الشخصية (ذبيان، 2009).

أوضحت دراسة (إيلي عبد الجواد 1979: نقلا عن درويش، رسلان، 2004) إلى أن التشابه والاختلاف في المكونات النفسية لدى المتوافقين زواجياً أفضل من التشابه والاختلاف بين الزوجين غير المتوافقين زواجياً، ويرجع ذلك إلى أن الزوجين المتوافقين زواجياً يكمل أحدهما الآخر في سمات أكثر إيجابية. كما أن الالتقاء بين الزوجين يحدد مدى توافقهما وذلك على أساس التشابه والتكامل معاً فالتناسق في التكوين الأساسي للشخصية لدى كل من الزوجين يؤدي إلى التوافق الزوجي (الخولي و العقاد، 2002).

أن المرونة الزوجية تتأثر بشخصية الفرد وفي إطار سلوكياته في الحياة الزوجية فالأزواج الذين يتصفون بالمرونة الزوجية أكثر فعالية وإدراكاً للأدوار الزوجية (صالح، 2004)

7. الجانب الثقافي والاجتماعي

أن التقارب في الجوانب الاجتماعية والثقافية بين الزوجين من العوامل الأساسية في التوافق الزوجي، حيث أن الأشخاص يميلون عادة إلى الارتباط والزواج بمن يماثلونهم في المكانة الاجتماعية وفي المكانة الثقافية.

يعد التوافق الاجتماعي أحد العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي والذي يقصد به مدى قدرة الزوج أو الزوجة على عقد صلات وعلاقات طبيعية مرضية مع الآخرين علاقات تتسم بالمسؤولية والقدرة على الاعتراف بحاجاتهم للطرف الآخر. أن الرجل والمرأة يكونان علاقة زوجية تقوم على السكينة والطمأنينة بحيث يشعر كل طرف بحاجته إلى الطرف الآخر. ولا يقل التوافق الثقافي أهمية فقد بينت الكثير من الدراسات الحديثة أن التوافق الثقافي من أحد أهم العوامل المؤثرة في التوافق الأسري بصورة عامة لذلك أن الخلفية الثقافية بين كلا الزوجين تؤثر في حياتهما المشتركة (الكندري، 2013).

كل من الزوجين ينتميان إلى أسرة وكل أسرة تختلف عن الأخرى بقدر من الاختلافات وتشير نتائج بعض الدراسات إلى أن عدم الاستقرار بين الزوجين سببه اختلافات في درجة التعليم والخلفية الاجتماعية، ولعل هذا ما يفسر وجود الصراع بين الزوجين في حال اختلاف مستوى التعليم والمكانة الاجتماعية. وقد أرجحت بعض التفسيرات الاجتماعية ارتفاع نسبة الطلاق إلى وجود تباين بين المستوى الاجتماعي والثقافي للزوجين مما يجعل التفاهم صعباً وتزداد الخلافات التي لا تنتهي إلا بالطلاق (الكاشف، 1992).

إن خبرة الرجل والمرأة بالإضافة إلى التأهيل الاجتماعي لهما يساهم في القيام بدور أفضل في الحياة الزوجية حيث يحتاج كلا منهما إلى المرونة وإظهار الإيجابية والاستقلال وسهولة الانقياد والشعور بالرضا عن الأدوار التقليدية التي يقوم بها الزوجان داخل الأسرة (صالح، 2004).

8. مدة الزواج

يرى البعض من الباحثين أن التوافق الزوجي يميل إلى التغير خلال دوره الحياة فتمتيز في بعض الأحيان بالتقارب الشديد والاتكال وأحياناً بالمواجهة والنقاش والتفاوض فيما يتعلق بالتحكم والسلطة والقوة. وقد تعتبر مدة الزواج أحد المتغيرات التي تلعب دوراً حيوياً في التوافق الزوجي ففي دراسة قام بها (هشام، 2000) للتعرف على تأثير مدة الزواج كأحد المتغيرات الديموغرافية في

التوافق الزوجي اتضح وجود علاقة ارتباطية طردية بين التوافق الزوجي وبين مدة الزواج بمعنى كلما قلت مدة الزواج قل التوافق وكلما زادت مدة الزواج زاد التوافق الزوجي بين الزوجين حيث أن العلاقة الزوجية بين الزوجين تزداد توافقاً و تدريجياً مع ازدياد مدة الزواج .

9. الإنجاب

أن قدوم طفل جديد في الأسرة يشكل خبرة جديدة للزوجين وهي من أحد العوامل التي ترسخ الاستقرار في الأسرة وتحقق التقارب والحب بين الزوجين الأمر الذي يساهم في تحقيق التوافق الزوجي بينهما فالأطفال يشبعون دوافع الأبوة والأمومة لدى الزوجين وبالتالي تزداد المهمات الأساسية والمسؤوليات كتأمين الطعام والحماية والمأوى مما قد يساهم في خلق أجواء قد تكون متوترة وقلقة بالنسبة للزوجين وبالتالي خلق مشاكل وخلافات زوجية (العزة، 2000).

وفي دراسة طولية حول أثر ولادة الطفل الأول في التوافق الزوجي أظهرت نتائج الدراسة التي شملت 97 زوجاً وزوجة أن كل من الأزواج والزوجات قد وصلوا إلى أقصى درجة من التوافق الزوجي خلال الشهر الأول من ولادة الطفل، كما تبين أن كل من الزوجين قد أظهرتا تراجعاً واضحاً في التوافق الزوجي بعد مضي ستة أشهر من ولادة الطفل (Wallace & Gotlib 1990).

كما وقد يؤثر وجود الأطفال على الزوجين حيث إنهم يعملون على تغيير وتراكم الأدوار والأولويات كما وتتغير الحياة الجنسية فتصبح أكثر روتينية وخاصة بعد ولادة الطفل الأول وكثيراً ما يتأثر عمل الوالدين كفريق وقد يتكل أحدهم على الآخر نتيجة لذلك (أبوأ سعد، 2007).

من ناحية أخرى تبين أن عدم الإنجاب قد يؤثر على العلاقة الزوجية بين الزوجين ففي دراسة قام بها (Caren & Tracey 1990: نقلا عن أبو إسحاق 2007) للتعرف على أهم السبل للتعامل مع عدم الإنجاب من قبل الزوجين حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق عديدة في أساليب التكيف مع العقم بين الأزواج والزوجات وإن النساء استخدمن أساليب طلب الدعم الاجتماعي والحل المخطط للمشاكل أكثر من أزواجهن.

وقد تأخذ العلاقة الزوجية منحى آخر عند وجود الأبناء والإنجاب حيث أن الزوج ونتيجة لإنشغال الزوجة في تربية الأبناء والاهتمام بهم يبحث عن البديل الذي يوفر له الاهتمام والرعاية ويشاركه يومه وحياته بعد انشغال الزوجة عنه. كما قد يأخذ سوء التوافق الزوجي نتيجة وجود الأبناء والإنجاب أشكال

مختلفة من عدم التوافق ويصل إلى مرحلة متقدمة من النزاعات والمشاكل الأسرية والإهمال والذي قد يدفع الزوج إلى اتخاذ قرار الطلاق نتيجة غير مباشرة لسوء التوافق الزوجي.

أسباب سوء التوافق الزوجي

أن تدهور العلاقة الزوجية والرابطة الأسرية خطر كبير يهدد أفراد الأسرة فضلاً عما يترتب عليه من آثار نفسية وتربوية واجتماعية لجميع أفراد الأسرة. فمن الناحية النفسية يفرض انعدام الترابط الأسري آثاراً نفسية يعاني منها الزوجان فالتراحم والمودة السائدة بين الزوجين عندما تتوفران في الحياة الزوجية فأنها تكون قد وصلت إلى بر الأمان وتجاوزت عقبة الفردية إلى التفاني والإيثار والتفهم والإنسانية في أسمى معانيها والحاجة الدائمة إلى الطرف الآخر والمصير المشترك يعتبر المحك الحقيقي للحياة الزوجية السعيدة، ولكن فلابد أن تتخلل الحياة الزوجية بعض المسببات التي قد تؤدي إلى سوء أو خلل في العلاقة الزوجية ونذكر من أهمها:

1. قصور في النضج الشخصي والعاطفي

أن القصور في النضج الشخصي والعاطفي لدى أحد الزوجين أو كلاهما يجعلهما يبقيان عاجزين عن إظهار المرونة والقدرة على حل المشكلات واستيعاب الأزمات، وتزداد الأمور سوءاً إذا كان التاريخ الأسري والوالدي لأحد الزوجين أو كلاهما حافلاً بالنزاعات الأسرية، أو نشوء أحد الزوجين أو كلاهما في أسر متصدعة أصلاً. فالتصدع يعيد إنتاج نفسه وذاته من خلال عدم توافر النضج والراحة النفسية، أن سيادة الأنانية والتركيز الطفيلي حول الذات هو أبرز أشكال قصور النضج النفسي أما قصور النضج العاطفي فهو أحد أسباب تعثر الارتباط في العلاقة (حجازي، 2004). ففي دراسة تناولت أهم المشكلات الزوجية التي يواجهها الأزواج في البرازيل، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تلعب دوراً في أحداث المشاكل الزوجية بين الأزواج ومن أكثرها شيوعاً الغيرة (Miller, et al 2014).

وبما أن العلاقة الزوجية لا بد أن تتطوي على تبادل الأفكار والمشاعر الشخصية التي بدورها تتطلب صدق المشاعر والعاطفة فمناقشة أي من المواضيع الخاصة بالزوجين قد تؤدي إلى تعزيز الانسجام وبالتالي الاستقرار الزوجي، عكس ما قد تؤدي إليه العلاقات الزوجية التي تنقصر إلى الحديث والمناقشة. ففي دراسة قامت في ولاية (كوجي) في دولة نيجيريا أثبتت أن الافتقار إلى الاتصال الفعال واللغة القاسية والمرتبعة في النقاش والحوار كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الاختلاف بين الزوجين وزعزعة التوافق بينهم (Esere, Yeyeodu, Oladun 2014).

ولا يقتصر تأثير سوء التوافق الزوجي على شخصية الزوجين فقط وإنما قد تساهم العوامل الخارجية دوراً في التأثير على شخصية الزوجين كتأثير الخبرات التربوية السابقة لكلا الزوجين أو أحدهما وبالتالي التأثير السلبي في التوافق الزوجي لديهم. ففي دراسة كان الهدف منها هو التعرف على تأثير الأساليب التربوية في العلاقات الزوجية على عدد من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20-45 عاماً، أجريت الدراسة على 135 من الأزواج الذين يعيشون في تركيا، فأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الانبساط والانفتاح على الخبرة والتوافق الزوجي لدى كل من الرجال والنساء، وإن صمود كل من الزوجين تجاه الحياة تزيد من توافقهم الزوجي. فمستوى التوافق الزوجي بالنسبة للزوج يقل عندما يرى أنه تحت السيطرة النفسية من قبل والديه، أما بالنسبة للزوجة أن التوافق الزوجي لديها ينخفض عند وجود السيطرة الأبوية والوالدية على الحياة الزوجية (Ozden & Celen, 2014).

2. العوامل الاجتماعية والثقافية

كثيراً ما تكون الزيجات ناتجة عن البحث عن زواج الغرض منه الحصول على مركز أو مال أو الإنجاب فقط هذا النوع من الزواج تكثر فيه المشاحنات والبغضاء والحقْد. كما أن شيوع عادات الطلاق والانفصال بين الزوجين وسهولتها وتراجع القيم الاجتماعية للأسرة قد يكون أحد الأسباب التي تجعل الرِباط الزوجي عائق في طريق تحقيق النجاح الأسري (حجازي، 2004).

عوضاً عن ذلك فإن من أهم العوامل الاجتماعية التي قد تكون أحد أسباب قصور التوافق الزوجي هو ذلك النوع من الزواج الذي يكون الهدف منه هو وجود علاقات اجتماعية تربط بين أسرتين والتي عادةً ما تكتمل بالزواج على الرغم من عدم وجود أي نوع من التوافق بين الزوجين وقد يكلل بالنجاح أو بالفشل، نتيجة عدم وجود ميول أو أي نوع من أنواع الانسجام والتوافق بين الطرفين. إضافة إلى ذلك الزواج الذي يربط بين شريكين نتيجة المستوى التعليمي والثقافي المشترك في بداية الأمر ولكن غالباً ما يتحول هذا النوع من التعارف الذي يربط بين الطرفين بعد الزواج نتيجة الأفكار المختلفة إلى الانفصال أو معاناة أحد الزوجين أو كلاهما طوال الحياة الزوجية.

3. المشكلات الاقتصادية

أن العامل الاقتصادي في كثير من المجتمعات قد يكون مسئولاً إلى حد كبير عن الأزمات الأسرية وسوء التوافق الزوجي بالفقر أو البطالة يؤديان إلى نقص الموارد الاقتصادية والمادية مما يخلق نوعاً من الأزمات الأسرية التي تسبب لأفراد الأسرة بالشعور بالقلق والخوف (الكندري، 2013).

قد تكون المشكلات الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى سوء التوافق الزوجي وبالتالي تؤدي إلى استخدام العنف في العلاقات الأسرية وخاصة العنف بين الزوجين والذي يترتب عليه التفكك الأسري والطلاق واضطراب العلاقات بين أسرة الزوجين والتأثيرات السلبية بالطبع على الأبناء وتقدير الذات المنخفض بالنسبة للزوجين أو المعنف والأبناء، والإصابة بالعديد من الاضطرابات النفسية.

تشير نتائج دراسة قام بها (الحنيطي، العساف، 2013) للتعرف على واقع العنف ضد الزوجات في المجتمع الأردني وجد أن 32% من الزوجات تم تعنيفهن عاطفياً واجتماعياً وجنسياً وجسدياً من قبل أزواجهن ومن أحد أهم أسباب التعنيف كانت بطالة رب الأسرة وضعف الموارد الاقتصادية. ولفحص العلاقة بين الحالة الاقتصادية كأحد المؤشرات على سوء التوافق الزوجي دراسة قام بها (عبد الرزاق، 1998)، لإدراك المعاناة الاقتصادية كأحد أنواع الضغوطات النفسية وكأحد أسباب الخلافات الزوجية لدى مجموعة من المتزوجين العاملين، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة طردية موجبه بين درجات المعاناة الاقتصادية ودرجات الخلافات الزوجية لدى كل من الأزواج والزوجات.

4. الاختيار الزوجي

يعتبر الاختيار الزوجي مقدمة للعديد من الظواهر الايجابية أو السلبية على حد سواء، فهو يساهم بشكل كبير في تحديد العلاقة بين الزوجين والحكم عليها نجاحاً أو فشلاً، ويؤثر من جهة أخرى على الصحة النفسية والتوافق الزوجي (Mastakeqsa, 1992).

فكثيراً ما يعود فشل الزواج إلى الاختيار غير السليم للشريك بسبب ما ينتج عنه من سوء الاختيار وعدم توافق الشريك في التوجهات، فقد يكون سوء الاختيار مرتبطاً بالاختلاف في جوانب متعددة مثل المبادئ الأخلاقية أو اختلاف المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليم أو الدين وغيرها من الجوانب مما ينعكس سلباً على التفاعل بين الطرفين. ومن الضروري في حياة كل فرد التدقيق وحسن اختيار شريك الحياة تفادياً للمشكلات التي قد يواجهها والتي قد تقع في الحياة

الزواجية، فمسألة الاختيار من الأمور الجديرة بأن يقف الفرد ويفكر فيها مليئاً، فالاختيار الزواجي واختيار شريك الحياة هو من يحدد مدى استمرارية العلاقة الزواجية أو مدى انحلالها، وبالطبع جميعها ترجع إلى الأسباب الشخصية في الفرد نفسه أو في الظروف التي تحيط به. فالتسرع لا ينفع في اختيار شريك الحياة وكذلك العمى المؤقت عن العيوب تحت تأثير الحب أو الافتتان أو أية مظاهر خارجية مختلفة .

5. صراع الأدوار

أن الأدوار تتوزع بحسب توقعات الأفراد فالأشخاص يقومون بأدوار اجتماعية متوقعة منهم أن تخدم هذه التوقعات (الزعيبي، 2009). فالاختلاف في هذه التوقعات كأن يكون أداء الدور بالنسبة للزوجة لا يتفق مع توقعات الزوج كما أن أداء الدور الذي يقوم به الزوج غير متفق مع توقعات الزوجة يساهم في نشأة حالات عدم الرضا وتنشأ ضرورة توقيع الجزاءات السلبية التي قد تتخذ صوراً مباشرة ولهذا يكون مصدراً للإحباط في العلاقة الزوجية (خضر، ابوسكينة 2011).

أن صراع الأدوار يبرز بصفة خاصة عندما يحدث تغيير اجتماعي في حياة الفرد كأن ينتقل من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أعلى أو أدنى منها، كالذي يحدث عند المتزوج والحياة التي قد عاشها قبل الانتقال إلى مرحلة الزواج وبناء الأسرة وقبل الشروع في العلاقة الزواجية. ويمكن القول إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى صراع الأدوار بأن يقوم الفرد بأداء دورين مختلفين في مواقف مختلفة ومثال على ذلك المرأة المتزوجة التي تقوم بإدارة أعمال المنزل والقيام بإدارة أعمالها الخاصة خارج المنزل فخرج المرأة للعمل أدى إلى تعدد أدوارها مما نشأ عنه الصراع بين تلك الأدوار فهي من ناحية أم و زوجة و عاملة مما قد يؤثر على شخصيتها ومن ثم على مختلف الأطراف التي تتعامل معها كالأبناء زوجها وزملاءها في العمل (محمد، 1994).

فكثيراً ما يسبب سوء توزيع الأدوار بين الزوجين إلى سوء التوافق الزواجي بينهما فمنذ البداية يقوم كل من الزوجين بالأدوار المختلفة التي من المفترض أن يقوم بها الطرف الآخر ولكن لسبب ما كالظروف البيئية أو الجغرافية أو حتى الظروف الأسرية والمادية جعلت من الممكن تبادل الأدوار والتغيير فيها

6. الخيانة الزوجية

تعد الخيانة الزوجية من العوامل الخطيرة التي قد تعصف بالحياة الزوجية، فمن العوامل التي تؤدي إلى الخيانة الزوجية الظروف الصعبة لعمل الزوجة التي تجعل الزوج يبحث عن الحب في مكان آخر، أو ربما يكون عمل الزوج يتطلب وجوده خارج المنزل لفترات طويلة مما قد يجعلها تبحث عن شخص آخر يشاركها تفاصيل حياتها.

وقد يلاحظ أن الإنجاب أيضاً قد يلعب دوراً في الخيانة الزوجية التي تؤدي إلى سوء التوافق الزوجي وقد تؤدي إلى الطلاق في بعض الأحيان، ومنها أن الإنجاب يجعل الأم منهكة في رعاية ابنها واشغالها بتلبية احتياجاته المهمة والاهتمام به وفي هذه الحالة قد يشعر الرجل بأن الاهتمام الذي كان يتلقاه قد قل وضعف بالتالي يبحث عن يستطيع أن يلبي رغباته ويشعره بأهميته في حياته.

7. الغيرة بين الزوجين

أن الغيرة من ألد أعداء الحب فهي تتحول إلى أنانية تؤدي صاحبها كما تؤدي الشخص موضع الشك وتتلف الأعصاب وتسبب الكآبة والألم وتحول الحياة الزوجية إلى جحيم لا يطاق وتؤدي إلى مآسي كبيرة قد تصل إلى حد ارتكاب جرائم القتل. فكثيراً ما تؤدي الغيرة الشديدة من قبل الزوج أو الزوجة إلى نشاط يشبه عملية التجسس وعمليات التحري التي تؤدي إلى ارتفاع درجة التوتر بين الزوجين فعندما تستقر فكرة الشك في ذهن الزوج تجعله يتصور وكأن أطفاله ليسوا أطفاله وإنما هم أطفال رجال آخرين وهذا بالطبع يؤدي إلى كارثة. حيث أن الغيرة قد تكون لها مبررات فوجود علاقة خارج إطار الزواج ربما يكون مؤثر على وجود أزمة حادة في الزواج. فالتنشئة التي غابت عنها القيم الدينية والأخلاقية قد تكون أحد أسباب الخيانة، وإن الشعور بالنقص وعدم الثقة يلعب دوراً في اللجوء إلى مثل هذه الخيانات وليس هناك أية مبررات من قبل الزوجين للإتيان بمثل هذا التصرف، وإن الحل أولاً وأخيراً هو بتقوى الله وبالتعقل والواقعية فالعاقل لن يرضي بهذا التصرف الشاذ (ذبيان، 2009).

8. العوامل السلوكية

يُعبّر السلوك الزوجي عن التفاعلات الصريحة التي تحدث بين الزوجين حول موضوعات الحياة المتخلفة، ومدى المهارة في حل المشكلات ومهارات التواصل والمشاركة الفعلية في أداء أنشطة ترفيهية مشتركة. فالمكون السلوكي يتضمن كمية وكيفية التواصل بين الزوجين في العلاقة التي تربطهما، فقد

وجد جوتمان (Gottman1993: نقلا عن قدور2012) أن الأزواج الذين يظهرون تكرارات مرتفعة من الشكوى، الانتقاد، الدفاعية، الازدراء وإقامة الحواجز هم الأكثر احتمالاً لأن ينفصلوا أو يحدث بينهم الطلاق.

النتائج المترتبة على سوء التوافق الزوجي

1. الاضطرابات النفسية للزوجين

أن الاضطرابات النفسية هي من أهم الأسباب الناتجة عن فشل الزوجين في مواجهة حاجات وتوقعات بعضهما البعض أو في الصعوبة في تقبل كلاهما للفروق في العادات والآراء والرغبات أو الصراعات المتعلقة بالمال أو أسلوب تربية الأبناء، إلى جانب الفشل في العلاقات وعدم القدرة على التعبير عن أفكارهم بعضهم لبعض بوضوح أو التعارض بين اتجاهات الزوجين، حيث يرتبط الاكتئاب عند النساء والقلق عند الرجال ارتباطاً قوياً باضطراب العلاقة الزوجية (بهليموب، 2010).

أن العلاقات الزوجية السيئة أو سوء التوافق الزوجي له الأثر الأكبر في أصابه أحد الزوجين أو كلاهما إضافة إلى أبنائهم بعوارض الاكتئاب والتي غالباً ما تؤثر مثلما هو متعارف إلى خلل في العلاقات الأسرية والشخصية والعاطفية وحتى الاجتماعية وأن أي تحسن في العلاقة الزوجية يؤدي بالتالي إلى تقليل الاكتئاب لدى الزوجين وأبنائهم مما ينعكس على مختلف جوانب حياتهم (Clavarino, et al 2011).

وفي دراسة قام بها (Banerjee & Basu, 2014) للتعرف على الآثار النفسية لسوء التوافق الزوجي على الزوجات أوضحت النتائج أن سوء التوافق الزوجي يمكن أن يؤثر سلباً على الزوجين وبصورة خاصة على الزوجات والذي يؤدي إلى ارتفاع نسيبه العصابية لديهن والتقليل من الانبساطية وفي معيار التقبل الاجتماعي والدعم الاجتماعي أشارت النتائج إلى أن الزوجات اللاتي يتفقن زواجياً مع أزواجهن حصلن على نسبة أفضل من اللاتي لا يتفقن مع أزواجهن زواجياً.

2. العنف بين الأزواج

يترك سوء التوافق الزوجي أثراً خطيراً وعنيفاً من الناحيتين الجسدية والنفسية وتزداد مخاطر العنف الجسدي في العلاقة الزوجية غير المتوافقة وتضعف الصحة الجسمية حيث أن الأزواج غير السعداء

أكثر عرضة لتناول الكحول والمخدرات والإدمان بصفه عامة هروباً من المشكلات الزوجية فالزواج السعيد يوفر للأزواج القوة لمواجهة ضغوطات الحياة. وقد يأخذ العنف إشكالاً مختلفة ناتجة عن سوء التوافق الزوجي فقد يكون العنف من الزوج للزوجة أو من الزوجة للزوج أو حتى على الأبناء (أبو أسعد، 2014).

ففي دراسة للتعرف على أسباب العدوان الجسدي والنفسي لدى (871) من الأزواج في هونغ كونغ أوضحت النتائج أن من أهم الأسباب التي تؤدي الى العنف الجسدي هما الضغط النفسي والإجهاد بالنسبة للزوجة إضافة إلى عدم الرضا عن العلاقة الزوجية وعدم الرضا عن الوضع المالي للأسرة و إلى الاعتداء الجسدي من قبل الوالدين في مرحلة الطفولة (Cheung & Cheun, 2014).

وكما قام مجموعه من الأزواج والبالغ عددهم (65) بملء استمارة تقيس الاعتداءات الجسدية والعنف في الحياة الزوجية ومؤشرات تقيس التوافق الزوجي. حيث أوضحت النتائج أن سوء التوافق الزوجي عند المعرضين للاعتداء الجسدي بلغ نسبة (70%) مقابل أولئك الذين لا يتعرضون لأي نوع من أنواع العنف الجسدي بنسبة (38%) (Lawrence & Thomas, 2001).

3. الاضطرابات النفسية عند الأبناء

أن سوء التوافق الزوجي يسبب العديد من الاضطرابات النفسية عند الأبناء فهو يرتبط بنسبة كبيرة بمشكلات السلوك وعدم التكيف عند الأطفال، حيث أثبتت إحدى الدراسات التي كانت تهدف إلى التعرف على الفروق بين أبناء المتوافقين زواجياً وأبناء غير المتوافقين زواجياً في كل من العدوانية ومفهوم الذات، إلى أن سوء التوافق الزوجي له دور كبير وسلبى على كل من العدوان ومفهوم الذات للأبناء من الجنسين (علي، 1998).

ولذلك يملئ الأطفال فراغهم العاطفي في الأسرة من خلال الإقدام على مختلف المغامرات غير محصنين للتعامل معها ومع آثارها التي قد تلحق الأذى بتوازنهم النفسي والتكيف الاجتماعي، فالحب والانتماء حين يفقدان في الأسرة لا يمكن أن يظل مكانهما شاغراً بل يملأ ببدائل تعويضية هي أبعد ما يكون عن الصحة النفسية (حجازي، 2004).

كما وأن التعرض للإيذاء النفسي والجسدي في العلاقة الزوجية لا يؤثر سلباً فقط على الشريكين وإنما قد يمتد إلى الأطفال. فالأطفال تتطور لديهم أعراض الاضطراب النفسي والعجز في الأداء المعرفي

نتيجة العدوان والعنف في الأسرة وسوء التوافق بين الأبوين (Cummings, El-Sheikh, Kouros, 2009).
(Buckhalt, Joseph, 2009).

4. الطلاق

قد يكون الطلاق أحد أهم نتائج سوء التوافق الزوجي بين الزوجين ولا يمتد أثره فقط على كلا الزوجين أو أحدهما وإنما يمتد على الأبناء أيضاً. حيث يعتبر الطلاق هو الحل النهائي لعلاقة زوجيه فاشلة ومن خلال الأبحاث العديدة حول هذا الموضوع يتبين لنا ويتضح أن الزوج والزوجة لا يقرران الانفصال إلا إذا سبق هذه الخطوة مشكلات كبيرة متضخمة ومتراكمة لا تجد لها حل، فالطلاق على الرغم من إنه يؤدي إلى انحلال الرابطة الزوجية و يترك آثاراً مختلفة على الأبناء والآباء معاً ولكنه قد يكون في القليل من الحالات خطوة إيجابية في التحرر من المشكلات التي تواجه الأسرة والتي لا يمكن حلها وعقلها إلا بالطلاق (محمد، 2012).

أن الطلاق لا يتأثر فيه الزوجين فقط وإنما يتأثر فيه الأبناء أيضاً فمن أهم آثار الطلاق على الأبناء كما ذكرها (الكندري، 2013) المتمثلة في الصراع العاطفي للأطفال بين حبهم لكل من الوالدين وعدم قدرتهم على الانحناء لجانب دور الآخر، إضافة إلى إحساس عميق بالتهديد والخوف نتيجة لما يصاحبه من اضطراب كبير في أوضاع الأسرة، واستغلال الأطفال للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين.

5. الخلافات الزوجية

تعد الخلافات الزوجية من أبرز نتائج سوء التوافق الزوجي فسوء التوافق يؤدي دائماً إلى الخلافات الزوجية نتيجة اختلاف المنظور الذي يرى من خلاله كل من الزوج والزوجة الأمور، فعدم قدرة الزوجين على حل الخلافات الشخصية أو الأسرية التي يمران بها هي غالباً ما تؤدي إلى سوء التوافق بينهما، وبالتالي يؤثر في أبعاده الشخصية والجنسية والعاطفية والاجتماعية والفكرية.

وعندما تزيد الخلافات الزوجية يقل التواصل الجيد الفعال ويحل محله الاتصال السيئ عندما يتجنب أفراد الأسرة الحديث مع بعضهم ولا يملكون المهارات الكافية للتواصل الفعال أو التعرف على سبل وطرق الاتصال الإيجابي. فإن قدرة الزوجين على احتمال الاختلافات في كافة الجوانب وخاصة الشخصية هي بمثابة مفتاح الوصول إلى الحلول التي يواجهونها في حياتهم. فنجاح أي علاقة زوجية أو فشلها يعزى

إلى أسلوب الإفصاح والحوار بينهما حيث يكون قائم على أساس الفهم المتبادل والثقة والمودة والحوار البناء أو كونه إفصاح رأي قائم على الجدل والكراهية وعدم الثقة، وانعدام الإفصاح والتكتم بالأسرار والاحتفاظ بها قد تزيد من وتيرة الخلافات الزوجية. (محمد، 2012).

سبل تحقيق التوافق الزوجي

أن استقرار الحياة الزوجية غاية من الغايات التي تحرص عليها الأديان السماوية. وعقد الزواج إنما للدوام إلى أن تنتهي الحياة ليتسنى للزوجين ويتمكنا من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة، ومن أجل هذا كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات وأوثقها، فالغاية من الزواج هو أن يسكن الزوج إلى زوجته والزوجة إلى زوجها ومعنى أن يسكن أن يطمئن كل منهما في حياته للآخر، بحيث يكون بعيداً عن القلق والمخاوف إضافة إلى أن يكون كل من الزوجين ستاراً على الآخر يقيه من الانحراف ويحافظ عليه.

كما يرى (حمودة، 2003) أن التقارب الروحي والعقلي والثقافي، إضافة إلى وجود الاهتمامات المشتركة هي من الأسس المهمة لأي صداقة حقيقة بين شخصين، والصداقة الحقيقية هي أساس متين لزوج ناجح حيث يجمع بين الزوجين، فالوصول إلى العلاقة الزوجية بالصورة التي ترضي الطرفين وتسير عجلة الحياة الزوجية إلى مسارها الصحيح بدون أن تتخللها أية مشاكل واضطرابات ممكن أن تعكر صفو الحياة الزوجية. وحتى يتمكن الزوجان من امتلاك صفة الصداقة في حياتهما الزوجية التي تساعدتهما في التوافق الزوجي يجب عليهما إتباع التالي:

1. الاحترام

أن الاحترام هو احترام لذات الشخص وآراءه وأفكاره ويعد الاحترام صمام الأمان لأي رباح ممكن أن تعصف بالعلاقة الزوجية أو أية علاقة أخرى، أن من أهم ميزات أية علاقة التي تجمع بين شخصين هي الاحترام. فالاحترام المتبادل أن وجد يؤدي إلى ضمان استمرارية العلاقة أما حين تفقد هذه الخاصية فإن أية علاقة مصيرها الانقطاع والانهاء.

2. التكلم بانفتاح وشفافية

أن التكلم بانفتاح وشفافية هو الركن الثاني في الأهمية لاستمرار الصداقة، فحين يعرف الصديق كل شيء عن الطرف الآخر تشتد أواصر العلاقة وتتوطد ويتشجع الطرفان على الكلام في أي موضوع مهما بلغت حساسيته.

3. حسن الاستماع

هو الركن الثالث في تكوين الصداقة (الزواجية) فكما أن كل طرف يميل إلى أن يتكلم بانطلاق فلا بد أن يحسن الاستماع إلى الطرف الآخر، وكما أن كل طرف يعتبر حرية الكلام حقاً من حقوقه فإن حسن الاستماع هو واجب عليها ليحصل التوازن المنشود في العلاقة.

4. الصدق

وهو أساس الأسس وألوية الأولويات فبدونه تنعدم الثقة وغياب الثقة يقضي على أي صداقة، فلا بد أن يلتزم الطرفان بالصدق في القول والفعل ليكتسب ثقة الطرف الآخر. أن الصراحة والصدق مفاتيح السعادة في الحياة الزوجية التي لا يمكن تجنب الأخطاء خلالها، أن الاعتراف بالخطأ والمصارحة به لا يعني خطأ من منزلة أحد الزوجين أو كلاهما إنما يدفع الطرف الآخر إلى احترام الشريك وحبه (حلمي، 2007).

5. تقبل الآخر

تقبل الطرف الآخر ركن آخر من أركان الصداقة (الزواجية)، أن سر نجاح أي علاقة سواء كانت في إطار الزواج أو غيرها هو تقبل الشخص الآخر والرضا بكل إيجابياته والاستعداد للتغاضي عن سلبياته أن وجدت، وهذا التقبل يشعر الطرف الآخر بالكمال ويدفعه إلى أن يسعى إليه بكل ما أوتي من قوة.

بينما يرى (القائمي، 1994) مجموعة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الزوج والزوجة لبناء حياة أسرية سعيدة وخالية من المشاكل الأسرية والزواجية، تذكر الباحثة البعض منها وهي كالتالي:

1. **التقوى:** التقوى هي التي تمنح الإنسان جماله الحقيقي وإن سر استمرار الحياة الزوجية هي في الجمال الباطني الذي يشع من أعماق النفس الطاهرة والروح النقية.
 2. **العواطف:** أن ما يمنح الأسرة صفاءها ويشيع في أجوائها الدفء هي تلك العاطفة المتأججة في القلب وإن من كمال المرأة أن تحتوي زوجها بالعطف وتمنحه الشعور بالمودة والحنان ومن كمال الرجل أن يمنح المرأة السلام والأمان، ومن خلال هذه العاطفة ينبعث الأمل في قلب الزوجين فيضيئ طريقهما نحو المستقبل. فقد أثبتت التجارب أن الأسر السعيدة هي التي يسودها الحب والحنان والعطف (حلمي، 2007).
 3. **الأخذ والعطاء:** أن العلاقة بين الزوجين لا يمكن أن تكون من جانب واحد بل ينبغي أن يكون العطاء من الجانبين كل حسب إمكانياته وقدراته.
 4. **ضبط النفس:** أن الحياة المشتركة تفرض على المرأة احترام مشاعر زوجها وتوجب على الرجل مداراة زوجته وعدم أهانتها أو توجيه كلمة تجرح قلبها، أن ضبط النفس والحديث الهادئ الذي يفيض حباً ومودة لا بد أن يزرع في قلوب الآخر شعوراً بالصفاء والمحبة أيضاً، لذلك يجب على الزوجين مراعاة الحالة النفسية التي يمر بها كل طرف والتعامل معها بكل هدوء وأريحية.
- ويرى (حلمي، 2007) أهم الخطوات لتحقيق الانسجام والتوافق بين الزوجين ما يلي:

1. **السعي لاكتشاف الآخر:** لا شك أن اختلاف البيئة والظروف التي نشأ فيها الزوجان له أثره الكبير في خلق أذواق مختلفة وسلوك ومواقف متفاوتة ولذا فإن على الزوجين تفهم هذه الحالة والسعي إلى معرفة وإدراك الطرف الآخر الذي يشاركه حياته ومن ثم التقدم خطوة إلى الأمام من خلال تقديم التنازلات للوصول إلى حاله من التفاهم المشترك.
2. **السعي لإرضاء الطرف الآخر:** في الحياة الأسرية بل في الحياة الاجتماعية بشكل أوسع وأعم إذا ما سعى المرء إلى ترجيح الآخرين وتقديمهم على نفسه لما واجهته المشاكل، لذا من الأفضل للزوجين أن يحاول كل منهما إرضاء الآخر في تقديمه لنفسه وإيثاره على ذاته.
3. **التسامح:** من غير المنطقي توقع سلوك مثالي من الأزواج ذلك أن الإنسان بطبيعته يخطئ ويصيب وقد ينسى فيكرر خطأه وقد يرتكب الخطأ عن طريق الجهل أو قد يكرره دون أن يدرك ذلك، فالوقوع في الخطأ أمر طبيعي يستلزم التسديد والتوجيه والهداية لا القمع، أن أسلوب العنف والإهانة يولد آثاراً معاكسة لما هو مطلوب، وقد يدفع الطرف الآخر من الشريك إلى العناد والإصرار مما يترك نتائج سلبية ليس على المستوى الزوجي وإنما على تربية الأبناء أيضاً.

4. **التضامن:** من أجمل صور الحياة الزوجية التضامن الذي يلاحظ بين الزوج والزوجة في مواجهة الشدائد بروح عالية من الصبر والمقاومة، فعندما تقف المرأة إلى جوار زوجها فإنها تشعره بالقوة والثقة وعدم الاستسلام وخاصة في مصائب الحياة والعكس بالنسبة للزوجة فإنها تشعر بالأمن والطمأنينة.

كما ويرى (العزة، 2000) أهم طرق علاج سوء التوافق الزوجي:

1. تحديد أدوار كلا الزوجين بشكل واضح.
2. تحديد توقعات الزوج والزوجة كل منهما من الآخر.
3. تكامل صفات الزوجين وقدرتهما وإمكاناتهما.
4. فهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم التوافق ومحاولة حلها.
5. فهم الصراعات ومحاولة تغييرها نحو الأفضل والتعرف على طرق الاتصال الفعالة والقدرة على التعبير عن الانفعالات بين الزوجين .
6. محاولة تحديد أهداف وتطلعات وطموحات الزوجين والعمل على تحقيقهما.
7. تحديد العلاقات الزوجية بشكل دقيق مع الوالدين بمعنى احترامهم ولكن منع تدخلاتهم السلبية.
8. صرف النظر عن الخلافات البسيطة والاهتمام بإنشاء أسره وإنجاب الأطفال.
9. الاستعانة بتجارب النماذج الزوجية الناجحة في حل المشكلات.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات التي تناولت الاختيار الزوجي

تنوعت الدراسات التي اهتمت بمعايير الاختيار الزوجي والعوامل التي تؤدي إلى اختيار الشريك المناسب والمؤهل للزواج ومن هذه الدراسات مايلي :

من الدراسات التي هدفت إلى التعرف على أهم محكات الاختيار الزوجي لدى الشباب الجامعي ومدى اختلاف هذه المحكات تبعاً لمتغير (وجه الضبط و المشكلات الاجتماعية المعاصرة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والسنة الدراسية والجنس والتخصص) دراسة (ابوالعينين، 1999) حيث تكونت عينة الدراسة من (222) من الإناث و (246) من الذكور، حيث قامت الباحثة بدراسة استطلاعية للتعرف على محكات الاختيار الزوجي لدى الشباب الجامعي، وتم التوصل إلى ستة محكات تم وضعها في فئات حسب الموضوع. وتم استخراج معامل الصدق والثبات للمقياس، فكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود فروق دالة إحصائية على المحك الديني لصالح الإناث، و وجود فروق دالة إحصائية على المحك الفكري والثقافي لصالح الذكور عند (0.01).

إضافة إلى ذلك دراسة (القشعان، 1999) التي هدفت للتعرف على أهم المعايير وتفضيلات الاختيار الزوجي لدى عينة من طلبة جامعة الكويت باستخدام المنهج الاستكشافي، تم اختيار عينة للدراسة التي بلغت قوامها 193 طالب وطالبة. وأشارت النتائج إلى أن الشباب الكويتي لا يزال يمتلك القوه والقرار الأكبر في عملية الاختيار الزوجي، و لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في معايير الاختيار وفقاً للمستوى الاقتصادي للأسرة، و تشديد الذكور على معيار الجمال وصغر السن للزوجة عند عملية الاختيار الزوجي، في حين أكدت الفتيات على أهمية الدرجة الوظيفية ومستوى الدخل. كذلك كان لمعيار العفة اهتمام كبير بين الذكور والإناث وتشدد الذكور عليها أكثر، وجاء في المرتبة الأخيرة معيار الالتزام الأخلاقي المرتبط بالدين والذي حصد على اهتمام أكبر مقارنة بالمعايير التي احتوتها الاستبانة المستخدمة في الدراسة.

كما أن اختيار شريك الحياة قد يختلف من شخص لآخر، قد يختلف أيضاً من مجتمع لآخر وهذا ما أكدت عليه الدراسة التي أجراها (البلهان، 2008) للمقارنة بين الشباب الكويتي والأمريكي حول الاختيار الزوجي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن في رصد وتحليل مدركات الشباب

الكويتيين والشباب الأمريكيين عند الاختيار الزواجي، تمثلت العينة الكلية الصحيحة في 733 مفردة، احتوت عينة الشباب الكويتي على 367 مفردة، أما العينة الأمريكية احتوت على 365 مفردة. أما عن الأداة استخدمت الدراسة مقياساً تم إعداده بما يتفق مع موضوع الدراسة وتم تصميمه باللغة العربية وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، حيث يتكون المقياس من 25 بنداً في أربعة أبعاد أساسية وهي (أهمية حرية الاختيار الزواجي ومعايير الاختيار الزواجي و دور الصدفة في الاختيار الزواجي والصعوبات التي تواجه الاختيار الزواجي. توصلت النتائج إلى وجود فروق جوهرية بين عينة الشباب الكويتي وعينة الشباب الأمريكي من حيث أبعاد الاختيار الزواجي الأربعة. كما كشفت نتائج الدراسة أن العينة الأمريكية هي أكثر تعبيراً عن أهمية الحرية في اختيار شريك الحياة أو الاختيار الزواجي مقارنة بالعينة الكويتية. أما بالنسبة لأهمية معايير الاختيار الزواجي فقد عبرت العينة الكويتية عن استجابات منخفضة بشأن الحب والتجارب العاطفية السابقة وذلك مقارنة بالعينة الأمريكية التي عبرت عن استجابة عالية في هذه المسائل. كما كشفت نتائج الدراسة انخفاض القيمة الكمية لاستجابات العينة الكويتية مقارنة بالعينة الأمريكية، ويعكس هذا الاختلاف التقيد بالتقاليد والعادات المتحفظة، أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه الاختيار الزواجي فقد كشفت الدراسة على أن التقاليد العائلية وصعوبة اختيار القرار ترتفع عند العينة الكويتية مقارنة بالعينة الأمريكية.

إضافة إلى دراسة (درويش، الشمسان، 2009) التي هدفت للتعرف على محكات اختيار شريك الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والديموغرافية لدى طلبة الجامعة السعودية والمصرية، تم فيها اختيار العينة من السعودية ومصر، حيث تكونت العينة النهائية من 600 طالب وطالبة، وتكون المقياس في صورته النهائية من 47 عبارة تتمثل في ثمان محكات وهي (الصفات الشكلية والصفات النفسية والصفات الدينية والصفات الاجتماعية والدينية والثقافية والصحية والقضايا المختلفة)، أما من حيث الأسلوب الإحصائي تم حساب النسب المئوية والتكرارات، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبارات لدلالة الفروق بين المتوسطات ومصفوفة معاملات الارتباط البسيط لبيرسون. ومن نتائج الدراسة كانت أن الشباب الجامعي (المصري/ السعودي) من الذكور والإناث يفضلون نفس الخصائص والسمات الشخصية المتفق عليها عالمياً في اختيار شريك الحياة وهي (الانجذاب المتبادل والحالة المزاجية الجيدة و حسن الخلق والآداب و الثبات والنضج الانفعالي و الاحترام المتبادل والشخصية القوية). كما أثبتت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين على المحك الشكلي لصالح الذكور السعوديين، وكذلك وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعتين على المحك المادي والثقافي

لصالح الذكور المصريين، إضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين على المحك الديني لصالح الإناث المصريين. وأيضاً وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين على المحك الشكلي لصالح الذكور السعوديين. وأخيراً أثبتت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين على المحك الاجتماعي والمادي لصالح الإناث السعوديات.

ولأن اختيار شريك الحياة يرتبط ببعض الخصائص الشخصية لا بد من معرفتها وعلى أساسها يتم الاختيار ويتم الارتباط ففي دراسة (الرفاعي، 2011) التي هدفت للتعرف على خصائص زوج المستقبل كما تراها عينة طالبات جامعة الملك عبد العزيز وعلاقتها بسمات شخصياتهن باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، تمثلت العينة في 300 طالبة. حيث قامت الباحثة ببناء المقياس والتي يهدف إلى تحديد السمات التي يجب أن تتوفر في زوج المستقبل، حيث قامت الباحثة بتحديد من خلال خصائص الزوج الدينية و النفسية و التعليمية و العاطفية والاجتماعية والمادية والعائلية. تم فيها حساب صدق المقياس من خلال عرضه على مجموعه من المحكمين. أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين سمات الانبساطية لدى الفتاة واختيارها للخصائص الدينية في زوج المستقبل أما بالنسبة للجانب النفسي فلا توجد علاقة بين اختيار الفتاة للخصائص النفسية في زوج المستقبل وبين سمات شخصيتها قيد البحث (ذهانيه وانبساطيه وعصابيه والكذب). كما شمل الجانب التعليمي على وجود علاقة إيجابية بين سمات الكذب لدى الفتاة واختيارها للخصائص التعليمية في زوج المستقبل، والجانب العاطفي اشتمل على وجود علاقة إيجابية بين سمات العصابية لدى الفتاة واختيارها للخصائص العاطفية في زوج المستقبل، أما بالنسبة للخصائص العائلية فأثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين سمات الانبساطية لدى الفتاة واختيارها للخصائص العائلية في زوج المستقبل. بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين سمات الانبساطية لدى الفتاة واختيارها للخصائص الاجتماعية في زوج المستقبل، وأخيراً أوضحت الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين سمات العصابية لدى الفتاة واختيارها للخصائص المادية في زوج المستقبل.

أن الاختيار الزوجي قد يؤثر ويتأثر في العديد من المتغيرات كالتوافق الزوجي، وهذا ما أكدته دراسة (العنزي، 1430) للتعرف على دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزوجي لدى عينة من المجتمع السعودي، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، حيث تكونت العينة من 372 من المواطنين السعوديين المتزوجين (الذكور)، حيث قام الباحث بتطبيق استبيان يتكون من المتغيرات الشخصية والديموغرافية كالفارق العمري بين الزوجين وعدد سنوات الزواج ودرجة القرابة والمستوى التعليمي والاقتصادي للزوجين وعمل الزوجة

ومعايير الزواج. استخدم الباحث المتوسطات والانحراف المعياري والنسب والتكرارات والاربايعيات و معاملات الارتباط واختبارات واختبار التباين الأحادي واختبار كروسكال واليس واختبار مان وتني. وكانت من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن أكثر أساليب الاختيار الزواجي شيوعاً بين عينة الدراسة هي الاختيار العائلي والاختيار عن طريق الخطابة و الاختيار الشخصي والاختيار عن طريق الأصدقاء. بالإضافة إلى أن أكثر معايير الاختيار شيوعاً بين أفراد العينة هي الالتزام الديني وسمعة العائلة و الجمال و الأخلاق و المال ويسر التكاليف. كما وأثبتت نتائج الدراسة وجود فروق في التوافق الزواجي تعود إلى معايير الاختيار الزواجي.

كون العوامل الثقافية من أحد المتغيرات التي يحرص عليها الفرد المثقف والمتعلم في اختياره لشريك حياته، جاءت دراسة (القضاة وآخرون، 2013) للتعرف على أهم العوامل المؤثرة في الاختيار الزواجي للفتاه الجامعية كالعوامل الاقتصادية أو الاجتماعية وتأثيراتها، حيث شملت الدراسة على الطالبات المسجلات في جامعة البلقاء التطبيقية والبالغ عددهم 1182 طالبة، وتم سحب عينة عشوائية بنسبه 20% من كل تخصص وبذلك بلغت عينة الدراسة (240) طالبة، بحيث تم تطوير استبانة شملت على 47 فقرة، ومن الأساليب التي تم حسابها حساب التكرارات والنسب المئوية وحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية بطريقة (شيفية)، وأشارت النتائج أن العوامل الاجتماعية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة للفتاه الجامعية أن يكون الزوج ذو شخصية قوية، أما بالنسبة للعوامل الثقافية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة أن يكون الزوج شخصية اجتماعية، وأخيراً من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة أن يكون الزوج هو الرجل الغني .

قد تتفق بعض الفئات في المجتمع الواحد على أسس ومعايير محددة في الاختيار الزواجي بناءً على طبيعة المجتمع والعادات والتقاليد المتعارف عليها وعلى ذلك قام (السويدي، 2013) بدراسة هدفت للتعرف على المحكات التي يستخدمها الشباب الأردني لاختيار شريك الحياة باستخدام المسح الاجتماعي للعينة، وتكونت العينة من جميع طلاب الجامعة الأردنية المنتظمين في الدراسة للفصل الثاني 2010-2011، والبالغ عددهم 30 ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس. ومن أدوات الدراسة استخدم الباحث استبيان يتكون من خمسة أبعاد أو محكات تم عرضها على محكمين. تكون المقياس في صورته النهائية من 40 عبارة توزعت على المحكات الخمس وهي (الصفات الشكلية والجمالية والمحك العاطفي والمحك الديني والمحك الأخلاقي والمحك الاجتماعي والمحك الثقافي ومحك العلاقات الاجتماعية ومحك

العلاقات العاطفية والمحك الاقتصادي والمحك الطبقي). وكانت تشير النتائج إلى وجود توافق في الآراء بين الذكور والإناث على أهمية العمل والوظيفة في عملية الاختيار الزواجي، جاء الشكل والجمال في المرتبة الأولى والالتزام الديني والأخلاق الحسنة في المرتبة الثانية والأوضاع الطبقية والتشدد الديني في المرتبة الأخيرة. كما أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير الذكور والإناث للعوامل الجمالية والاقتصادية والعمل، حيث أعطى الذكور اهتماماً أكثر للصفات الشكلية والجمالية وعمل المرأة بينما أعطت الإناث اهتماماً أكبر للأوضاع الاقتصادية والمالية والوظيفية.

كما أشارت دراسة (الخاروف، 2013) والتي هدفت إلى التعرف على المعايير والصفات المفضلة لدى طلبة الجامعة الأردنية في شريك الحياة والعوامل المؤثرة فيها. حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج المسح الاجتماعي، وشملت العينة 500 طالب وطالبة موزعين في الكليات المختلفة في الجامعة الأردنية، حيث بلغت نسبة الإناث 65.2% والذكور 34.8%. تم استخدام الأساليب الإحصائية كالتوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات التكرارية وبالإضافة إلى اختبار (ت). وتشير نتائج الدراسة إلى أن أهم المعايير التي يعتمد عليها الذكور عند اختيار شريك الحياة هي الأخلاق بصوره كبيرة ويليها التدين ومن ثم طبيعة الشخصية فالمستوى التعليمي ثم بعد ذلك معيار الجنسية أما من أهم المعايير التي تعتمد عليها الإناث عند اختيار شريك الحياة هي الأخلاق ومن ثم طبيعة الشخصية ومن ثم المستوى التعليمي وأخرها الجنسية. أما بالنسبة للأنماط المفضلة في اختيار شريك الحياة أظهرت النتائج أن معظم الذكور والإناث يفضلون نمط التعارف بالدرجة الأولى ثم الأهل ويليهم الأصدقاء. أما بالنسبة لصفات شريك الحياة فتمثلت في الوسامة والجاذبية وقوة الشخصية والثقة بالنفس والصدق والصداقة والقدرة الاقتصادية وتحمل المسؤولية وتقبل الحوار والمشاركة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت التوافق الزواجي

في ضوء الدراسات التي هدفت إلى التعرف على أساليب الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية وفي التوافق الزواجي دراسة (عياض، 1997) التي هدفت للتعرف على أثر التفاعل بين التطرف والاعتدال كأساليب لاتخاذ القرارات الأسرية لدى الزوجين وعلى مستويات التوافق الزواجي ومدى ارتباطها ببعض العوامل المتعلقة بالزوجين. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة واعتمدت الباحثة على اختيار عينة مقصودة من 130 فرداً، كما استخدمت الباحثة استمارة عامة ومقياس التطرف للزوجين ومقياس المواقف الأسرية للزوجين ومقياس الاحتمالات ومقياس التوافق الزواجي. تم استخراج ثبات

وصدق المقاييس، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود فروق داله إحصائياً بين عينة الأزواج وعينة الزوجات في متوسطات درجات التوافق الزوجي الناتجة عن الأساليب المختلفة لاتخاذ القرارات الأسرية، كما أثبتت النتائج أن أفضل أساليب اتخاذ القرارات الأسرية والذي يحقق أعلى درجات التوافق الزوجي (التوافق التام) هو أن يكون كل من الزوجين معتدلاً في قراراته الأسرية. وإن انخفاض التوافق الزوجي قد يرجع إلى فشل كل من الزوجين في مواجهة توقعات وآراء الطرف الآخر، أو حتى الصعوبة في تقبل كلاهما لقرارات الطرف الآخر، بالأخص فيما يتعلق بأسلوب تربية الأبناء وإنفاق المال.

كما هدفت دراسة (على، 2013) إلى قياس التوافق الزوجي لدى المرشدين التربويين وفق متغير الجنس والعمر، حيث قام الباحث باستخدام مقياس التوافق الزوجي وقام باستخدام المنهج الوصفي، حيث أحتوت عينة الدراسة على (425) من الذكور و (400) من الإناث وجميعهم مرشدين تربويين، وقد أسفرت النتائج على أن المرشدين التربويين يتمتعون بتوافق زوجي جيد، وكما أثبتت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التوافق الزوجي وفق متغير الجنس والعمر.

إضافة إلى ذلك يمكننا تحديد المتغيرات التي لها الدور في التوافق الزوجي كدراسة (هاشم، 2000) والتي هدفت إلى دراسة بعض المتغيرات المحددة للتوافق الزوجي والعلاقة بينهم كالمتغيرات الديموغرافية كالفرق العمري بين الزوجين ومدة الزواج أو المتغيرات الشخصية مثل مركز التحكم الزوجي وإدراك العلاقة الزوجية. حيث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي وبلغت عينة الدراسة (92) من الأزواج و(81) من الزوجات. طبقت عليهم أدوات الدراسة (دليل مستوى المقارنات الزوجية ومقياس مركز التحكم ومقياس التوافق الزوجي) ولتحليل النتائج استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية مثل اختبار (ت) ومعامل بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التوافق الزوجي والمتغيرات الديموغرافية كمدة الزواج و الفرق العمري بين الزوجين والمتغيرات الشخصية مثل: مركز التحكم الزوجي وإدراك العلاقات الزوجية.

ودراسة (العامر، 2000) التي هدفت للتعرف على أهم العوامل المؤثرة في التوافق الزوجي واستثمارها إيجابياً ومعرفة الفروق بين الأزواج والزوجات في رؤيتهم لتحديد أهم معوقات التوافق. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته على الأزواج في منطقة حائل بالمملكة العربية السعودية، وبلغت العينة (32) زوج وزوجة، تم اختيارهم بشكل قصدي من قبل الباحث، وطبق عليهم استبانة التوافق

الزواجي، وتحليل النتائج استخدم الباحث التكرارات والمتوسطات لمعرفة دلالة الفروق بين الأزواج والزوجات وقد توصلت الدراسة إلى أن البعد الأخلاقي والنفسي والشخصي والاجتماعي والثقافي يؤثر وبشكل ملحوظ على مستوى التوافق بين الزوجين، بينما هناك تأثير منخفض للبعد المادي، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عيني الأزواج والزوجات في تحديد المعوقات الشخصية للتوافق بين الزوجين لذلك نجد أن الزوجين يدركان معوقات التوافق الزواجي بشكل عام من خلال أبعاد الدراسة.

وبما أن الخصائص الشخصية للأفراد تلعب دوراً حيوياً في حياتهم العامة لا يخفى أثرها على حياتهم الخاصة وبالأخص في الحياة الزوجية وفي أحداث التوافق الزواجي، ففي دراسة (رشاد، 2000) التي هدفت للتعرف على العلاقة بين الخصائص الشخصية وجوانب الحياة الزوجية لدى عينة من الجنسين والتعرف على الفروق بينهم في خصائص الشخصية وجوانب الحياة الزوجية وأي الخصائص تؤثر على جوانب الحياة الزوجية ويمكن خلالها التنبؤ بالتوافق الزواجي. تكونت العينة من 180 فرداً مقسمة 90 من الذكور و90 من الإناث، وقد تم استخدام مقياس نيوكارد للشخصية ومقياس الجوانب الحياة الزوجية، أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين خصائص الشخصية وبين جوانب الحياة الزوجية لدى الشباب والشابات، وكشفت أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في بعض الخصائص الشخصية (الحساسية، العصابية) لصالح الإناث، وبعد الحب والاهتمام بالآخرين لصالح الذكور، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في بعض جوانب الحياة الزوجية وهي أبعاد التخاطب والمسائل الشخصية والمسائل الخاصة لصالح الذكور. وتنبأت الدراسة أن هنالك بعض خصائص الشخصية تؤثر تأثيراً كبيراً على جوانب الحياة الزوجية التي تساعد على التوافق الزواجي.

فمن العوامل التي تساعد على المضي قدماً بطريقة إيجابية في الحياة الزوجية وفي العلاقة الزوجية هي التمسك بتقاليد الدين والتدين وهذا ما وضحته دراسة (المغربي، 2004) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التدين والتوافق الزواجي، تكونت العينة من 220 فرد (110 من الأزواج والزوجات)، وتم استخدام مقياس التدين الذي أعده الباحث بعد الاطلاع على العديد من مقاييس التدين والأدبيات والكتابات التي عُنيت بتأصيل مفهوم التدين ومكوناته أما بالنسبة لمقياس التوافق الزواجي تم استخدام المقياس من إعداد طريف شوقي ومحمد حسن، وأشارت النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي دال بين التدين والتوافق الزواجي لدى كلا من الزوجين. كما أشارت الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الزوجين في التوافق الزواجي، إضافة إلى وجود فروق غير دالة في محك التدين للزوجين.

وفي دراسة (الداهري، 2008) التي هدفت للتعرف على العلاقة التوافق الزوجي ببعض المتغيرات لدى المعلمات المتزوجات في الأردن، حيث طبقت الدراسة على (80) معلمة متزوجة من المعلمات في المدارس الحكومية، وتم فيها الاستعانة بمقياس التوافق الزوجي من أعداد الباحث وتم التأكد من صدق وثبات المقياس، إضافة إلى استخدام التحليل الإحصائي للكشف عن النتائج واستخدام التكرارات والمتوسطات والانحراف المعياري وتحليل التباين، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة بين أبعاد التوافق الزوجي وبين درجة التفاهم للعائلة التي يقل عدد الأبناء فيها عن (7)، كما وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات العناية بالأطفال لصالح العائلات التي تقل مدة زواجهم عن سنة، كما وجدت فروق لصالح الزوجة ذات التعليم العالي في متغير التفاهم بين الزوجين والتوافق الزوجي.

إضافة إلى ما سبق قد يمكن القول أن التدين له دوراً في التوافق الزوجي ويحقق استقراراً اسرياً وانسجام بين الزوجين ولكن هذا لا يعني إنه ليس هناك عوامل أخرى مختلفة لها الأثر المشابه في التوافق الزوجي ففي دراسة (مرسي والمغربي، 2005) التي هدفت إلى الكشف عن بعض المتغيرات التي تتنبأ بالتوافق الزوجي واستمراره لدى عينة من الأزواج المصريين والمصريات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي، بلغت العينة 110 من الأزواج والزوجات، تم فيها استخدام مقياس للتوافق الزوجي من إعداد الباحثين، يتكون من ثلاثة أقسام، قسم خاص بالزوج وقسم خاص بالزوجة وقسم خاص بكليهما، من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن متغير المكانة الاجتماعية لمهنة الزوجة وكون الزوج هو الزوج الأول لها، هما من أهم المتغيرات المنبئة للتوافق الزوجي، كما أن إقامة الزوجين المستقلة هي من أكثر المتغيرات تنبؤاً بتوافق الأزواج، كذلك ساهم كل من المستوى العمري للأبناء والتعليمي لهم بشكل واضح بتوافق الزوجات.

والجدير بالذكر أن المستوى الاقتصادي والتعليمي له دوراً فعالاً في التوافق بين الزوجين ومن الدراسات التي ركزت على هذا الجانب دراسة (الحلبي، 2009) والتي هدفت للتعرف على مدى تأثير تعليم رب الأسرة وربة الأسرة ومهنة رب الأسرة وعمل ربة الأسرة ومدة الزواج وعدد أفراد الأسرة على سلوك ربة الأسرة الاستهلاكي كما هدفت أيضاً إلى التعرف على مدى تأثير المتغيرات السابقة إضافة إلى الدخل في التوافق الزوجي بين الزوجين، وقد اشتملت الدراسة على 283 ربة أسرة عاملة من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة وتم استخدام استمارة تحديد المستوى الاجتماعي والاقتصادي ومقياس السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة ومقياس التوافق الزوجي من أعداد الباحثة، وأسفرت النتائج وجود فروق في السلوك الاستهلاكي لربة الأسرة على متغيرات الدراسة، كما وجدت فروق في محاور التوافق الزوجي لربة

الأسرة وبين متغيرات الدراسة، وأيضاً وجدت علاقة ارتباطية بين استبيان السلوك الاستهلاكي ومحاور استبيان التوافق الزوجي.

أن هناك العديد الدراسات التي هدفت إلى التحقق من العوامل والاختلافات التي تؤثر على التوافق الزوجي كدراسة (فريزة، 2013) التي هدفت إلى توضيح العلاقة بين الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وبين التوافق الزوجي بين الزوجين العاملين، حيث تم في الدراسة استخدام المنهج الوصفي، وتم الاستعانة بمجموعة جزئية ممثلة للمجتمع الأصلي عن طريق العينة العرضية القصدية للقيام بالبحث العلمي وتم الاستعانة بأدوات البحث العلمي والتي شملت الملاحظة البسيطة ودليل المقابلة واستبيان المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والمقياس الخاص بالتوافق الزوجي. وبعد تحليل النتائج تم اكتشاف أن الاختلاف في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي يلعب دوراً في انخفاض التوافق الزوجي بين الزوجين العاملين.

إضافة إلى ذلك أن السمات الشخصية لدى الزوجين لها التأثير العميق في استمرارية السعادة الزوجية عن طريق التوافق بين الزوجين والرضا عن حياتهم الزوجية كما في دراسة (الشهري، 2009) التي هدفت للكشف عن طبيعة العلاقة بين التوافق الزوجي وبعض سمات الشخصية والكشف عن الفروق في التوافق الزوجي وبعض سمات الشخصية لدى المعلمين المتزوجين في ضوء بعض المتغيرات كالمؤهل التعليمي و عدد الأطفال في الأسرة ومدة الزواج والعمر عند الزواج، وتكونت العينة من 400 معلم من معلمي المرحلة المتوسطة والثانوية بمحافظة جدة، وتراوح أعمارهم من (22 إلى 58) عاماً، حيث استخدم الباحث مقياس التوافق الزوجي ومقياس قائمة العوامل الخمس الكبرى للشخصية ووفقاً للمتغيرات السابقة فقد اعتمد الباحث على معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي واختبار (ت). من النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة سالبة ودالة إحصائياً بين التوافق الزوجي (الأبعاد والدرجة الكلية) وبين بعد العصابية لدى عينة البحث، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً في التوافق الزوجي نتيجة لاختلاف المستوى التعليمي وعدد الأطفال في الأسرة ومدة الزواج والعمر عند الزواج، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزوجي وبعض سمات الشخصية كالعصابية والطيبة ويقظة الضمير لدى عينة البحث، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مرتفعي ومنخفضي التوافق الزوجي وسمة الانبساط لدى عينة البحث.

أن من أحد العوامل التي قد تؤثر في التوافق بين الزوجين سلباً أو إيجاباً هي الخبرات الأسرية التي مر بها الزوجين وهي الخبرات الخارجية إضافة إلى الخبرات الشخصية أو العوامل الشخصية كما ذكرنا سابقاً، ففي دراسة (ابوصيري، 2011) للتعرف على إدراك المتزوجات حديثاً لمصادر خبراتهم الأسرية وعلاقتها بالتوافق الزوجي لعينة تكونت من 161 زوجة حديثة الزواج لا تزيد مدة زواجها عن 3 سنوات عاملات وغير عاملات. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استمارة البيانات العامة واستبيان إدراك مصادر الخبرات الأسرية للمتزوجات حديثاً واستبيان التوافق الزوجي التي قامت الباحثة بإعداده في أربعة جوانب رئيسية الجانب العاطفي الجنسي والجانب الاجتماعي والجانب المادي والجانب الديني. من الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها التكرارات والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي واختبار (ت) وأخيراً اختبار توكي. وأسفرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في إدراك الزوجات حديثات الزواج لخبراتها الأسرية ككل تبعاً لاختلاف مصادر الخبرات الأسرية وذلك لصالح وسائل الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لاختلاف فرق السن بين الزوجين لصالح ذوي الفرق الأكبر. كما وجدت فروق دالة إحصائية في تبعاً لاختلاف عمل الزوجات لصالح الزوجات العاملات، وجود فروق دالة إحصائية تبعاً لاختلاف مستوى التعليم للزوجة لصالح الزوجات ذوي مستوى تعليمي أعلى، وأخيراً وجدت علاقة ارتباطية بين كل من إدراك الزوجات حديثات الزواج لمصادر خبراتهن الأسرية وتوافقهن الزوجي وبعض متغيرات المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة.

وقد يكون الاستقرار الأسري أحد أهم أسباب التوافق بين الزوجين كما في دراسة (سالم و الجهني، 2011) والتي هدفت للكشف عن العلاقة بين ادراك الزوجين للمسؤوليات الاسرية وعدم الاستقرار الاسري. حيث تكونت العينة من 300 زوج وزوجة من مستويات اجتماعي واقتصادية مختلفة، واشتملت استمارة الدراسة على استبيان البيانات الاولية واستبيان ادراك الزوجين للمسؤوليات الاسرية واستبيان عوامل عدم الاستقرار الاسري، واثبتت نتائج الدراسة وجود اختلاف دال احصائياً بين عوامل عدم الاستقرار الاسري ومستوى تعليم الزوج لصالح المستوى التعليمي الجامعي، كما اثبتت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين الأزواج المقيمين في الريف وبين الأزواج المقيمين في المدينة في اجمالي ادارة المسؤوليات الاسرية وجميع محاور، ماعدا محور المسؤوليات الاجتماعية. كما وجدت علاقات ارتباطية بين المستوى التعليمي للزوجية وادراكها للمسؤوليات الاقتصادية وبين متوسط دخل الزوج وادراكه للمسؤوليات الاقتصادية والمسؤوليات تجاة الزوجة. إضافة إلى ذلك وجدت فروق في عدم الاستقرار

الاسري بين الأزواج المقيمين في الريف والمدينة في اجمالي عدم الاستقرار الاسري ماعدا محاور العوامل الصحية. واخيراً وجدت فروق بين الزوجات في اجمالي المسؤوليات الاسرية وجميع محاوره لصالح الزوجات في المدينة ماعدا المسؤوليات الاقتصادية.

ولأهمية العلاقة بين الزوجين وأثرها على كافة الأصعدة في الحياة الزوجية جاءت دراسة (يحيى، 2002 نقلا عن: حبيب الله 2006) التي هدفت للتعرف على العلاقة بين المشكلات الزوجية والسلوك بين الزوجين وعلاقة المشكلات الزوجية بالمستوى التعليمي ومستوى الدخل الشهري. ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتمثل مجتمع الدراسة في الأزواج والزوجات بولاية الخرطوم، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من محافظة أم درمان بلغ حجمها 100 زوج بواقع (50) للجنسين، وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة المعلومات العامة ومقياس أساليب المعاملة الزوجية ومقياس السلوك الديني واستخدمت في المعالجات اختبار ت واختبار بيرسون ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للزوجين وبين المشكلات الزوجية.

التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات التي تناولت الاختيار الزواجي

1. أن الدراسات التي تم عرضها تناولت الاختيار الزواجي كأحد المعايير التي يضعها الشاب / الشابة عند اختيارهم لشريك حياتهم، وهي بالطبع تختلف بين الجنسين وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر فما قد يكون أول الاهتمامات عند الاختيار في السابق قد يكون آخر ما يهتم به الفرد خلال اختياره في الوقت الراهن.
2. ما تم ملاحظته هو قلة الدراسات الخليجية والبحرينية التي اهتمت بجانب الاختيار الزواجي، سواء في الوقت الراهن أو في الدراسات الزمنية (السابقة)، وهذا ما يحفز الباحثة على دراسة هذا الجانب ومعرفة الأسس التي يقوم عليها الاختيار الزواجي ومعرفة الأساليب والطرق التي يتم فيها تحقيق ذلك.
3. أوضحت نتائج بعض الدراسات التي تم عرضها أن من المعايير والمحكات التي يختارها الشاب عند اختياره لشريكة حياته في دراسة (أبو العينين، 1999) كان المحك الثقافي والمحك الفكري، أما في دراسة (القشعان، 1999) كان معيار الجمال وصغر سن الزوجة هو ما يحتل المرتبة الأولى إضافة إلى معيار العفة، أما عن دراسة (درويش، الشمسان 2009) كانوا الذكور يميلون إلى اختيار المحك

الشكلي، المحك المادي والمحك الثقافي كأحد العوامل والمعايير عند اختيار شريك الحياة، وفي دراسة (السويدي، 2013) كان المعايير المتخذ يعتمد على الشكل والجمال وعمل المرأة في المرتبة الأولى، وحلت الأخلاق المرتبة الأولى عند اختيار شريك الحياة للذكور في دراسة (الخاروف، 2013).

4. أوضحت نتائج بعض الدراسات التي تم عرضها أن من المعايير والمحكات التي تضعها الفتاة للاختيار الزوجي متعددة ومرتبطة بعوامل مختلفة أو بشخصية الفتاة نفسها، ففي دراسة (القضاة وآخرون 2013) يكون الزوج ذو شخصية قوية، كانت من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة، وإضافة إلى أن يكون الزوج ذو شخصية اجتماعية، كانت من أهم العوامل الثقافية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة، وإن يكون (الزوج الرجل الغني) هو من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في اختيارها لشريك الحياة، كما وتم اختيار شريك الحياة في دراسة (أبو العينين، 1999) بناءً على المحك الديني، والدرجة الوظيفية ومستوى الدخل في دراسة (القشعان، 1999)، أما في دراسة (درويش، الشمسان، 2009) يعتبر المحك الديني من أهم المحكات التي اختارتها الإناث المصريات والمحك الاجتماعي والمادي للإناث السعوديات، أما في دراسة (الرفاعي، 2011) فقد تم تحديد الاختيار الزوجي بناءً على سمات الشخصية للفتاة، وفي دراسة (السويدي، 2013) أعطت الإناث اهتمام أكبر للأوضاع الاقتصادية والمالية والوظيفية في اختيارهن لشريك الحياة.

ثانياً: الدراسات التي تناولت التوافق الزوجي

1. أوضحت بعض الدراسات على أن خصائص الشخصية كالعصابية والحساسية تؤثر على جوانب الحياة الزوجية التي بالتالي تؤثر في التوافق الزوجي، وأن هناك فروق بين مرتفعي التوافق الزوجي ومنخفضي التوافق الزوجي يُعزى إلى بعض سمات الشخصية كالعصابية والطيبة وبقطة الضمير، إضافة إلى أن بعض خصائص الشخصية تؤثر بشكل كبير على جوانب الحياة الزوجية التي تساعد على التوافق الزوجي.

2. أثبتت بعض الدراسات وجود علاقة بين التوافق الزوجي وبين بعض المتغيرات كاختلاف المستوى التعليمي وعدد الأطفال في الأسرة ومدة الزواج والعمر عند الزواج.

3. توصلت بعض الدراسات على أن هناك متغيرات تعمل على التنبؤ بالتوافق الزوجي بين الزوجين كمتغير المكانة الاجتماعية لمهنة الزوج وكون الزوج هو الزوج الأول للزوجة، وإقامة الزوجين المستقلة والمستوى التعليمي والزمني للأبناء، وأنه بالإمكان التنبؤ بالتوافق الزوجي من خلال كل من الذكاء الانفعالي وفاعلية الذات.

4. حصلت المتزوجات على فروق في إدراك الزوجات حديثي الزواج لخبرات الأسرة وتوافقهن تبعاً لعوامل (فرق السن بين الزوجين، اختلاف عمل الزوجات واختلاف مستوى التعليم للزوجة)، إضافة إلى وجود علاقة بين إدراك المتزوجات لمصادر خبرتهن الأسرية وتوافقهن الزواجي وبعض متغيرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.

مدى استفادة الباحثة من الدراسات السابقة

1. التعرف على أهم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة المحور الأول من الدراسة الحالية (الاختيار الزواجي)، إضافة إلى التعرف على أهم المجالات المرتبطة بمتغير التوافق الزواجي والجوانب التي تمت دراستها، والتعرف على أبعاد التوافق الزواجي، ومساهمة الدراسات السابقة في استعانة الباحثة بمقياس (العنزي، 2009) في دراستها الحالية.
2. من خلال الاطلاع على طريقة انتقاء العينات في الدراسات السابقة والأدبيات فضلت الباحثة اختيار عينة الدراسة بطريقة (كرة الثلج)، ففي هذه الطريقة يسهل الوصول إلى العينة المطلوبة وينفس المواصفات المفترض الحصول عليها.
3. بعد عرض متغيرات الدراسات السابقة حول الاختيار الزواجي كأحد عوامل ومسببات الاستقرار الزواجي وللحصول على علاقة زوجية إيجابية تبين أن التوافق الزواجي يعد إضافة إلى ما سبق أحد نتائج حسن الاختيار الزواجي، والذي ساعد الباحثة في وضع تصور عام لدراسة معايير الاختيار الزواجي وعلاقته بالتوافق الزواجي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- إجراءات الدراسة
- أدوات الدراسة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

تبرز أهمية المنهج الوصفي في كونه الأسلوب المناسب لدراسة بعض الموضوعات الإنسانية، حيث لا يقتصر على وصف ظاهرة ما وجمع المعلومات عنها والبيانات عنها بل يقوم بتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً للوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر (عبيدات، عبد الحق، عدس، 2011).

وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي (المقارن) والارتباطي، للكشف عن العلاقة الارتباطية بين محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي، والمقارنة بين الجنسين في محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي لدى عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين والموظفات المتزوجين بمملكة البحرين، حيث بلغ قوام العينة (100) مقسمة إلى (50) من الذكور و(50) من الإناث، تم اختيارهم عن طريقة كرة الثلج والتي تعني اختيار شخص يستوفي جميع المواصفات التي وضعت في الدراسة ثم يطلب منه اقتراح آخرين يحملون نفس المواصفات موضع الدراسة.

إجراءات الدراسة

أولاً: عينة الدراسة الاستطلاعية

تم تصميم استمارة محكات الاختيار الزوجي بصور أولية من قبل الباحثة وتم تطبيقها على عينة استطلاعية أولية مؤلفة من (60) فرد من الذكور والإناث بواقع (30 ذكور - 30 إناث). حيث شملت الاستمارة على تحديد عدد من المتغيرات الشخصية بالنسبة للمجيبين كعدد الأبناء وعمر الزوجين ومدة الزواج، إضافة إلى سؤال مفتوح للتعرف على أهم المحكات التي وضعها الفرد عند اختياره لشريك حياته.

جدول (1)

توزيع العينة الاستطلاعية وفق متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة (%)
الذكور	30	50.0%
الإناث	30	50.0%
المجموع	60	100 %

جدول (2)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لثلاثة متغيرات وصفية للعينة الاستطلاعية

المتغير الوصفي	ذكور - العدد (30)		إناث - العدد (30)	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر (بالسنوات)	42.63	10.85	37.80	8.56
مدة الزواج (بالسنوات)	15.70	9.65	16.00	8.46
عدد الأبناء	2.97	1.85	3.03	1.43

يوضح الجدول رقم (1) توزيع العينة الاستطلاعية وفق متغير الجنس، والجدول رقم (2) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للمتغيرات الوصفية (العمر ومدة الزواج وعدد الأبناء) للجنسين كل على حدة. حيث أن متوسط عمر الذكور بلغ (42.63) سنة والانحراف المعياري بلغ (10.85)، مقابل متوسط عمر الإناث الذي بلغ (37.8) سنة والانحراف المعياري لهن بلغ (8.56). كما بلغ متوسط مدة الزواج للذكور (15.7) سنة والانحراف المعياري لهن بلغ (9.65) مقابل متوسط مدة الزواج للإناث بلغ (16) سنة والانحراف المعياري له (8.46). إضافة إلى أنه بلغ متوسط الأبناء للذكور (2.97) ولداً والانحراف المعياري لهن (1.85) مقابل متوسط الأبناء للإناث بلغ (3.03) ولداً والانحراف المعياري (1.43).

جدول (3)

إجابات العينة الاستطلاعية (الكلية) على مقياس محكات الاختيار الزوجي

الترتيب	محكات الاختيار الزوجي	الإجابات	
		النسبة %	التكرار
1	الأخلاق	19.2	24
2	الدين	14.4	18
3	القرباة	12.8	16
4	الحب	8.8	11
5	الجمال	8.8	11
6	مستوى التعلم	8	10
7	السمعة الطيبة	5.6	7
8	التعارف	4	5
9	الحسب والنسب	3.2	4
10	تحمل المسؤولية	2.4	3
11	التفاهم	2.4	3
12	التكافؤ الاجتماعي	2.4	3
13	تناسب في العمر	1.6	2
14	التكافؤ الفكري	0.8	1
15	الإعجاب بالشخصية	0.8	1
16	إتقان الأداء	0.8	1
17	الاحترام	0.8	1
18	الاقتدار المادي	0.8	1
19	البساطة	0.8	1
20	الحياء	0.8	1
21	الذكاء الاجتماعي	0.8	1
المجموع		100	125

ويوضح الجدول رقم (3) إجابات العينة الاستطلاعية (الكلية) من الجنسين على السؤال المفتوح الذي يحدد أهم محكات الاختيار الزوجي. وتشير النتائج أن محكات الاختيار الزوجي من وجهة نظر العينة الاستطلاعية الكلية والتي بلغ نسبتها أعلى من (5%) كانت سبعة محكات رئيسة وهي (الأخلاق، الدين، القرباة، الحب، الجمال، مستوى التعلم والسمعة الطيبة).

جدول رقم (4)

إجابات العينة الاستطلاعية (الذكور) على مقياس محكات الاختيار الزواجي

الترتيب	محكات الاختيار الزواجي	الإجابات	
		التكرار	النسبة %
1	الدين	7	11.3
2	الأخلاق	7	11.3
3	الحب	5	8.1
4	تحمل المسؤولية	5	8.1
5	القراءة	7	11.3
6	التفاهم	7	11.3
7	الجمال	7	11.3
8	مستوى التعلم	3	4.8
9	التكافؤ الاجتماعي	1	1.6
10	التكافؤ الفكري	0	0.0
11	تناسب في العمر	1	1.6
12	الإعجاب بالشخصية	0	0.0
13	إتقان الأداء	0	0.0
14	الاحترام	0	0.0
15	السمعة الطيبة	3	4.8
16	الحسب والنسب	2	3.2
17	الاقتدار المادي	2	3.2
18	البساطة	1	1.6
19	الحياء	1	1.6
20	التعارف	2	3.2
21	الذكاء الاجتماعي	1	1.6
المجموع		62	100%

يتضح من الجدول رقم (4) أن محكات الاختيار الزواجي من وجهة نظر (الذكور) في العينة الاستطلاعية والتي بلغ نسبتها أعلى من (5%) كانت سبعة محكات رئيسة وهي (الدين، الأخلاق، الحب، تحمل المسؤولية، القراءة، التفاهم والجمال).

جدول رقم (5)

إجابات العينة الاستطلاعية (الإناث) على مقياس محكات الاختيار الزوجي

الترتيب	محكات الاختيار الزوجي	الإجابات	
		العدد	النسبة %
1	الأخلاق	15	23.8
2	الدين	9	14.3
3	القراية	7	11.1
4	مستوى التعلم	6	9.5
5	الحب	4	6.3
6	السمعة الطيبة	4	6.3
7	التفاهم	3	4.8
8	التكافؤ الاجتماعي	3	4.8
9	الجمال	2	3.2
10	الحسب والنسب	2	3.2
11	تحمل المسؤولية	1	1.6
12	التكافؤ الفكري	1	1.6
13	تناسب في العمر	1	1.6
14	الإعجاب بالشخصية	1	1.6
15	إتقان الأداء	1	1.6
16	الاحترام	1	1.6
17	الاقتدار المادي	1	1.6
18	التعارف	1	1.6
19	البساطة	0	0.0
20	الحياء	0	0.0
21	الذكاء الاجتماعي	0	0.0
المجموع		63	100

يتضح من الجدول رقم (5) أن محكات الاختيار الزوجي من وجهة نظر (الإناث) في العينة الاستطلاعية والتي بلغ نسبتها أعلى من (5%) كانت ستة محكات رئيسة وهي (الأخلاق، الدين، القراية، مستوى التعلم، الحب، السمعة الطيبة).

أن خلاصة ما توصلت إليه نتائج (العينة الاستطلاعية) أن أهم محكات الاختيار الزوجي المشتركة لدى الجنسين كانت (الأخلاق، الدين، القرابة، والحب) بينما الاختلاف كان في المحكات التالية (تحمل المسؤولية، التفاهم، والجمال) من وجهة نظر الذكور، و (مستوى التعلم والسمعة الطيبة) من وجهة نظر الإناث.

ثانياً: عينة الدراسة الأساسية

تكونت عينة الدراسة الأساسية من (100) من الأزواج والزوجات الموظفين في مملكة البحرين تم اختيارهم على طريقة كرة الثلج، وتشير الجداول التالية إلى خصائص عينة الدراسة حسب توزيع متغيرات الدراسة.

جدول (6)

توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	50	50%
أنثى	50	50%
المجموع	100	100

يتضح من الجدول رقم (6) توزيع العينة حسب متغير الجنس بين الذكور والإناث بشكل متساوي، بنسبة (50%).

جدول (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الجنس	التكرارات والنسب المئوية	العمر		
		29 سنة فأقل	30-39 سنة	40 سنة فأكثر
ذكر	العدد	14	21	15
	النسبة المئوية	28.0%	42.0%	30.0%
أنثى	العدد	21	21	8
	النسبة المئوية	42.0%	42.0%	16.0%
المجموع	العدد	35	42	23
	النسبة المئوية	35.0%	42.0%	23.0%

يوضح الجدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث أن فئة "29 سنة فأقل" بلغت (35.0%) من العينة الكلية و(28.0%) من الذكور و(42.0%) من الإناث. كما بلغت فئة العمر "30-39 سنة" (42.0%) من العينة الكلية و(42.0%) من الذكور و (42.0%) من الإناث. في حين أن فئة العمر "40 سنة فأكثر" بلغت (23.0%) من العينة الكلية، و(16.0%) من الذكور، و (23.0%) من الإناث.

جدول (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الزواج

الجنس	التكرارات والنسب المئوية	مدة الزواج		
		1-4 سنوات	5-9 سنوات	10 سنوات فأكثر
ذكر	العدد	17	13	20
	النسبة المئوية	34.0%	26.0%	40.0%
أنثى	العدد	19	17	14
	النسبة المئوية	38.0%	34.0%	28.0%
المجموع	العدد	36	30	34
	النسبة المئوية	36.0%	30.0%	34.0%

يوضح الجدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الزواج. حيث أن نسبة (36.0%) من العينة الكلية مضى على زواجهم (1-4 سنوات) كانت نسبة الذكور فيها (34.0%) في حين بلغت هذه النسبة لدى الإناث (38.0%). كما وبلغت نسبة الذين مضى على زواجهم (5-9 سنوات) (30.0%) من العينة الكلية، و(26.0%) من عينة الذكور و (34.0%) لدى عينة الإناث. في حين جاءت نسبة الذين مضى على زواجهم (10 سنوات فأكثر) (34.0%) من العينة الكلية و(40.0%) من عينة الذكور ولدى عينة الإناث (28.0%).

جدول (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأبناء

الجنس	التكرارات والنسب المئوية	عدد الأبناء		
		1	2	3 فأكثر
ذكر	العدد	16	12	22
	النسبة المئوية	32.0%	24.0%	44.0%
أنثى	العدد	19	16	15
	النسبة المئوية	38.0%	32.0%	30.0%
المجموع	العدد	35	28	37
	النسبة المئوية	35.0%	28.0%	37.0%

ويتضح من الجدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الأبناء. حيث يتضح أن نسبة (35.0%) من العينة الكلية لديهم أبن واحد، وبلغت هذه النسبة (32.0%) لدى عينة الذكور، في حين بلغت هذه النسبة في عينة الإناث (38.0%). وبلغت نسبة الذين لديهم ابنان اثنان (28.0%) من العينة الكلية، و(24.0%) من عينة الذكور، في حين بلغت هذه النسبة في عينة الإناث (32.0%). كما وجاءت نسبة الذين لديهم (3) أبناء فأكثر (37.0%) من العينة الكلية، و(44.0%) من عينة الذكور، في حين بلغت هذه النسبة في عينة الإناث (30.0%).

1. استمارة محكات الاختيار الزوجي (إعداد الباحثة)

بعد تطبيق الاستمارة الأولية للتعرف على أهم محكات الاختيار الزوجي للعينة الاستطلاعية واستخراجها تم إعطاء العينة الأساسية المحكات التسعة في الاستمارة إضافة إلى البيانات الأساسية والطلب منهم بترتيبها من (1 إلى 9) حسب درجة تفضيلهم لها. وبما أن استجابات العينة تتضمن تفضيلات، تم تصحيح استجاباتهم بشكل عكسي بحيث يعطى الترتيب الأول الدرجة (9) والترتيب الثاني الدرجة (8) وهكذا بحيث يعطى الترتيب التاسع درجة واحدة. وبما أن قسم من أفراد العينة كان يختار أقل من (9) محكات، بحيث يختار أربع محكات ويعتبرها المحكات المفضلة بالنسبة له ويرتبها من (1-4) فقد تم إعطاء الدرجة (صفر) لباقي المحكات وهكذا لباقي العينة.

بناء على ما سبق تراوحت المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة على المحكات ما بين (0-9) درجات، قامت الباحثة بتقسيمها اختياريًا إلى ثلاث مستويات هي:

1. الدرجات من (0.00-2.99) تشير إلى تفضيل المحك بدرجة قليلة.
2. الدرجات من (3.00-5.99) تشير إلى تفضيل المحك بدرجة متوسطة.
3. الدرجات من (6.00-9.00) تشير إلى تفضيل المحك بدرجة كبيرة.

2. مقياس التوافق الزوجي

أعد هذا المقياس (العنزي، 2009)، حيث أن المقياس يهدف إلى قياس مقدار التوافق الزوجي لدى الزوجين، ويتكون المقياس من (82) مفردةً تدرج تحت خمسة أبعاد، هي: (التنظيمي، الشخصي، العاطفي، الاجتماعي، الثقافي)، وتشتمل مفردات هذا المقياس على مفردات سالبة والأخرى موجبة بتدرج ثلاثي. حيث أن تقديرات الموجبة كانت : يحدث كثيراً =3، يحدث قليلاً=2، لا يحدث أبداً =1، والمفردات السالبة تصحيح عكس المفردات الموجبة، وقد قام معد هذا المقياس بتطبيقه على عينة بلغت (70) متزوجاً من السعودية بمدينة الرياض.

جدول (10)

توزيع الفقرات على أبعاد مقياس التوافق الزوجي

الأبعاد	أرقام العبارات الإيجابية	أرقام العبارات السالبة
التنظيمي	1-16-26-31-36-39-44-60-63-69-72-74-77	6-7-11-23
الشخصي	12-27-32-43-49-54-55-56-61-62-65-70-75	2-8-24-37-40-45-78
العاطفي	9-13-20-25-28-38-41-50-58-64-66-80-82	-71-68-51-46-33-376-73
الاجتماعي	4-14-18-21-52-59	29-34-47-57-81
الثقافي	10-19-22-35-42-48	5-15-17-30-53-67-79

يوضح الجدول رقم (10) توزيع الفقرات على أبعاد مقياس التوافق الزوجي

وقد قام (العنزي، 2009) باتباع الخطوات التالية للتحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس

وهي كالتالي:

1. الصدق الظاهري

تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم النفس والتربية للحكم على صلاحية العبارات ومدى ملائمتها لأبعاد المقياس، حيث تم الإبقاء على المفردات التي بلغت نسبة الاتفاق عليها من السادة المحكمين من (80%).

2. صدق الاتساق الداخلي

تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للبعد، ومع الدرجة الكلية للمقياس. وأشارت النتائج إلى تمتع معاملات الارتباط بدلالة إحصائية تتراوح بين (0.01 إلى 0.05).

3. ثبات المقياس

بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0.90) وذلك باستخدام طريقة التجزئة النصفية، وتراوحت معاملات ثبات الأبعاد بهذه الطريقة بين (0.25-0.59) وكذلك استخدم العنزي معادلة ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات المقياس فبلغت قيمة الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0.91) في حين تراوحت معاملات الثبات الأبعاد بهذه الطريقة بين (0.57-0.73).

وللتحقق من صدق وثبات مقياس (التوافق الزوجي) في الدراسة الحالية قامت الباحثة في الدراسة الحالية بتطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية، والتي بلغت (60) من الذكور والإناث، بواقع (30) لكل منهما، ثم قام بالتحقق من صدق وثبات المقياس عن طريق:

1. صدق الاتساق الداخلي

حيث تم إيجاد مؤشر الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة وبين ارتباطها بالدرجة الكلية للبعد والمقياس.

جدول رقم (11)

معاملات الارتباط بين عبارات مقياس التوافق الزوجي والبعد الذي تنتمي إليه وبين الدرجة الكلية للمقياس حسب طريقة بيرسون

البعد الثقافي			البعد الاجتماعي			البعد العاطفي			البعد الشخصي			البعد التنظيمي		
العلاقة	الارتباط	الدرجة الكلية	العلاقة	الارتباط	الدرجة الكلية	العلاقة	الارتباط	الدرجة الكلية	العلاقة	الارتباط	الدرجة الكلية	العلاقة	الارتباط	الدرجة الكلية
Q1	.331**	.301*	Q2	.732**	.742**	Q3	.372**	.260*	Q4	.595**	.428**	Q5	.465**	.402**
Q6	.414**	.318*	Q8	.456**	.355**	Q9	.294*	.348**	Q14	.504**	.354**	Q10	.535**	.380**
Q7	.230	.093	Q12	.347**	.295*	Q13	.440**	.393**	Q18	.645**	.512**	Q15	.530**	.421**
Q11	.190	.129	Q24	.565**	.570**	Q20	.414**	.332**	Q21	.550**	.439**	Q17	.567**	.432**
Q16	.612**	.566**	Q27	.624**	.565**	Q25	.578**	.554**	Q29	.658**	.505**	Q19	.435**	.406**
Q23	.616**	.579**	Q32	.511**	.451**	Q28	.397**	.319*	Q34	.447**	.345**	Q22	.585**	.495**
Q26	.503**	.288*	Q37	.329*	.384**	Q33	.404**	.403**	Q47	.447**	.345**	Q30	.275*	.271*
Q31	.500**	.382**	Q40	.542**	.472**	Q38	.556**	.571**	Q52	.575**	.397**	Q35	.580**	.604**
Q36	.657**	.707**	Q43	.617**	.593**	Q41	.487**	.444**	Q57	.681**	.610**	Q42	.458**	.375**
Q39	.344**	.237	Q45	.555**	.438**	Q46	.235	.079	Q59	.513**	.472**	Q48	.550**	.585**
Q44	.676**	.730**	Q49	.432**	.325*	Q50	.734**	.723**	Q81	.571**	.437**	Q53	.559**	.514**
Q60	.715**	.728**	Q54	.204	.249	Q51	.544**	.525**				Q67	.443**	.363**
Q63	.673**	.642**	Q55	.564**	.543**	Q58	.286*	.172				Q79	.414**	.359**
Q69	.615**	.463**	Q56	.568**	.605**	Q64	.656**	.577**						
Q72	.653**	.576**	Q61	.397**	.269*	Q66	.310*	.298*						
Q74	.640**	.573**	Q62	.406**	.436**	Q68	.535**	.483**						
Q77	.061	.076	Q65	-.039-	-.069-	Q71	.206	.206						
			Q70	.393**	.301*	Q73	.424**	.414**						
			Q75	.455**	.494**	Q76	.083	.018						
			Q78	.325*	.377**	Q80	.711**	.723**						
						Q82	.515**	.542**						

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول رقم (11) أن معاملات الارتباط حسب طريقة بيرسون كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01- 0.05) بين جميع عبارات الأبعاد والدرجة الكلية للبعد، والتي تراوحت ما بين (0.275) و(0.734). فيما تراوحت معاملات الارتباط حسب طريقة بيرسون والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01-0.05) بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس والتي تراوحت ما بين

(0.260) و (0.742). وهذا يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق داخلي مقبول، ما عدا بعض العبارات في بعض الأبعاد التالية:

1. البعد التنظيمي: حيث كان ارتباط العبارات رقم (7، 11 و 77) غير دال إحصائياً لا بارتباطها بالبعد ولا بالدرجة الكلية للمقياس وبالتالي تم استبعادهما من المقياس، في حين أنه تم إبقاء العبارة (39) لأن ارتباطها بالبعد كان ذو دلالة إحصائية على الرغم من أن ارتباطها بالدرجة الكلية ليس دالاً إحصائياً.
2. البعد الشخصي: العبارتان رقم (54 و 65) تم استبعادهما من المقياس لأن ارتباطهما بالبعد وبالدرجة الكلية معا كان غير دال إحصائياً.
3. البعد العاطفي: العبارات رقم (46، 71 و 76) حيث كان ارتباطهم بالبعد وبالدرجة الكلية غير دال إحصائياً وبالتالي يتم استبعادها من المقياس، في حين أنه يتم إبقاء العبارة رقم (58) لأن ارتباطها بالبعد كان ذو دلالة إحصائية على الرغم من أن ارتباطها بالدرجة الكلية ليس دالاً إحصائياً.

جدول رقم (12)

معاملات ارتباط أبعاد مقياس التوافق الزوجي فيما بينها وبين الدرجة الكلية للمقياس حسب طريقة

بيرسون

البعد	الشخصي	العاطفي	الاجتماعي	الثقافي	الدرجة الكلية
التنظيمي	.767**	.688**	.544**	.710**	.863**
الشخصي	—	.817**	.632**	.762**	.924**
العاطفي	—	—	.744**	.737**	.914**
الاجتماعي	—	—	—	.674**	.794**
الثقافي	—	—	—	—	.874**
الدرجة الكلية	—	—	—	—	—

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) ** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط بين أبعاد مقياس التوافق الزوجي وبين الدرجة الكلية للمقياس كانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) حسب طريقة بيرسون، وتراوححت بين (0.544 و 0.817). كذلك فيما بينها وبين المقياس ككل حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.794 و 0.914).

2. ثبات الاتساق الداخلي

جدول رقم (13)

معاملات الثبات لمقياس التوافق الزوجي بطريقة ألفا كرونباخ

البعد	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
التنظيمي	17	0.797
الشخصي	20	0.795
العاطفي	21	0.781
الاجتماعي	11	0.770
الثقافي	13	0.729
الدرجة الكلية للمقياس	82	0.941

تمّ حساب معامل ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد المقياس وللمقياس ككل. كما يوضحه جدول رقم (13) وقد كانت جميع معاملات الثبات مرتفعة عن الحد الأدنى المقبول وهو (0.7) مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بمستوى ثبات مقبول.

وبعد استخراج صدق الأداة وثباتها أصبحت الأداة مستوفية للشروط العلمية في البحث الحالي وقابلة للتطبيق النهائي على أفراد عينة البحث الأساسية، حيث ستم تطبيقها على أفراد العينة الأساسية البالغ عددها (100) مقسمة بالتساوي بين الذكور والإناث .

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه أي باحث وتضعه في مواقف صعبة ومحرجة أحياناً تصعب عليه إتمام متطلبات الدراسة، وعلى سبيل المثال في الدراسة الحالية واجهت الباحثة العديد من الصعوبات التي حاولت جاهدة تخطيها وإنجاز هذه الدراسة والتي يمكن حصرها كالتالي :

1. عدم تقبل بعض أفراد العينة لمحتوى الدراسة والأسئلة المطروحة حيث كان هنالك تحفظ على بعض البنود وخاصة المتعلقة بالبعد العاطفي مما أدى إلى خسارة الوقت للوصول إلى غيرهم من الأفراد في حال تراجع الفرد عن الإجابة عن المقياس.
2. بطء عملية الإجابة على المقياس من قبل بعض أفراد العينة وصعوبة استرداد المقياس من بعضهم الآخر.

3. عدم تحري الدقة من بعض أفراد العينة حيث تم تجاهل بعض البنود وعدم الإجابة عنها ما أدى إلى حذف المقياس بالكامل من قبل الباحثة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية للإجابة عن تساؤلات الدراسة الحالية:

1. معاملات ارتباط بيرسون.
2. معامل الفا كرونباخ.
3. اختبار شيفية.
4. معامل الارتباط الأحادي.
5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

• نتائج الدراسة

أ- نتائج السؤال الأول

ب- نتائج السؤال الثاني

ت- نتائج السؤال الثالث

ث- نتائج السؤال الرابع

• مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها

نتائج الدراسة

أ- نتائج السؤال الأول

ما هو ترتيب محكات الاختيار الزوجي لدى كل من الأزواج والزوجات؟

جدول (14)

ترتيب محكات الاختيار الزوجي لدى كل من الأزواج والزوجات

الرقم	المحك	عينة الأزواج (ن=50)				عينة الزوجات (ن=50)			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التصنيف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التصنيف
1	الأخلاق	6.72	2.914	1	درجة كبيرة	5.78	3.576	1	درجة متوسطة
2	الجمال	4.56	3.011	4	درجة متوسطة	2.24	2.282	8	درجة قليلة
3	القراية	1.90	1.297	9	درجة قليلة	1.58	1.540	9	درجة قليلة
4	مستوى التعلم	3.68	2.638	6	درجة متوسطة	3.02	2.692	7	درجة متوسطة
5	الحب	4.84	3.190	3	درجة متوسطة	3.80	3.301	4	درجة متوسطة
6	الدين	6.62	3.123	2	درجة كبيرة	5.38	4.005	2	درجة متوسطة
7	السمعة الطيبة	4.52	2.620	5	درجة متوسطة	4.18	3.445	3	درجة متوسطة
8	تحمل المسؤولية	3.16	2.494	8	درجة متوسطة	3.50	3.202	5	درجة متوسطة
9	التفاهم	3.48	2.401	7	درجة متوسطة	3.24	2.861	6	درجة متوسطة

يتبين من الجدول رقم (14) أن أكثر محكات الاختيار الزوجي تفضيلاً لدى الأزواج هو "الأخلاق" بمتوسط حسابي (6.72) وانحراف معياري (2.914)، وجاء في المرتبة الثانية "الدين" بمتوسط حسابي (6.62) وانحراف معياري (3.123)، ثم في المرتبة الثالثة "الحب" بمتوسط حسابي (4.84) وانحراف معياري (3.190)، تلاه في المرتبة الرابعة "الجمال" بمتوسط حسابي (4.56) وانحراف معياري (3.011)، ثم في المرتبة الخامسة "السمعة الطيبة" بمتوسط حسابي (4.52) وانحراف معياري (2.620)، وجاء في المرتبة السادسة "مستوى التعلم" بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري (2.638)، ثم في المرتبة السابعة "التفاهم" بمتوسط حسابي (3.48) وانحراف معياري (2.401)، تلاه في المرتبة الثامنة "تحمل المسؤولية" بمتوسط حسابي (3.16) وانحراف معياري (2.494)، ثم في المرتبة التاسعة والأخيرة "القربة" بمتوسط حسابي (1.90) وانحراف معياري (1.297).

أما بالنسبة لأكثر محكات الاختيار الزوجي تفضيلاً لدى الزوجات كما هو موضح في جدول رقم (14) هو "الأخلاق" بمتوسط حسابي (5.78) وانحراف معياري (3.576)، وجاء في المرتبة الثانية "الدين" بمتوسط حسابي (5.38) وانحراف معياري (4.005)، ثم في المرتبة الثالثة "السمعة الطيبة" بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (3.445)، تلاه في المرتبة الرابعة "الحب" بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (3.301)، ثم في المرتبة الخامسة "تحمل المسؤولية" بمتوسط حسابي (3.50) وانحراف معياري (3.202)، وجاء في المرتبة السادسة "التفاهم" بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (2.861)، ثم في المرتبة السابعة "مستوى التعلم" بمتوسط حسابي (3.02) وانحراف معياري (2.692)، تلاه في المرتبة الثامنة "الجمال" بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (2.282)، ثم في المرتبة التاسعة والأخيرة "القربة" بمتوسط حسابي (1.58) وانحراف معياري (1.540).

ب- نتائج السؤال الثاني

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الأزواج؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (15)

قيم معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الأزواج

الدرجة الكلية	أبعاد التوافق الزوجي					محكات الاختيار الزوجي
	البعد الثقافي	البعد الاجتماعي	البعد العاطفي	البعد الشخصي	البعد التنظيمي	
الأخلاق	.225	.135	.260	.153	.159	.261
الجمال	.081	.069	.046	.259	.035	.056
القراية	-.263	-.253	-.208	-.228	-.188	-.147
مستوى التعلم	.220	.186	.307(*)	.196	.092	.314(*)
الحب	-.056	-.091	-.113	.084	-.071	-.018
الدين	.077	.055	.065	.107	.101	.070
السمعة الطيبة	-.193	-.307(*)	-.025	-.242	-.003	-.181
تحمل المسؤولية	-.120	-.034	-.137	-.135	-.097	-.044
التفاهم	-.227	-.171	-.247	-.198	-.207	-.164

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.05)$.

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة $(\alpha = 0.01)$.

يتبين من نتائج الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$ بين محك مستوى التعلم من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد التنظيمي من أبعاد التوافق الزوجي، فقد بلغت قيمة الارتباط (0.314). كما وأشارت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$ بين محك مستوى التعلم من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الاجتماعي من أبعاد التوافق الزوجي، فقد بلغت قيمة الارتباط (0.307). إضافة إلى ذلك يتضح من الجدول وجود علاقة

ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين محك السمعة الطيبة من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الثقافي من أبعاد التوافق الزوجي، فقد بلغت قيمة الارتباط (-0.307).

ت- نتائج السؤال الثالث

هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الزوجات؟

وللإجابة على هذا السؤال تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (16)

قيم معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين محكات الاختيار الزوجي التسع وبين درجات التوافق الزوجي بأبعاده الفرعية لدى عينة الزوجات

محكات الاختيار الزوجي	أبعاد التوافق الزوجي					الدرجة الكلية
	البعد التنظيمي	البعد الشخصي	البعد العاطفي	البعد الاجتماعي	البعد الثقافي	
الأخلاق	.249	.449(**)	.453(**)	.336(*)	.305(*)	.430(**)
الجمال	-.026	.122	.010	-.257	-.251	-.035
القرباة	.115	.375(*)	.225	.001	.184	.221
مستوى التعلم	.152	.302(*)	.200	.154	.123	.211
الحب	.013	.070	.088	-.102	-.128	.012
الدين	-.186	-.220	-.181	-.040	.010	-.169
السمعة الطيبة	.113	-.007	.209	.221	.055	.094
تحمل المسؤولية	-.070	-.038	-.283	.350(*)	-.127	-.202
التفاهم	.094	.111	-.054	-.132	.014	.004

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$).

يتبين من نتائج الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين الأخلاق كمحك من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الاجتماعي والبعد الثقافي من أبعاد التوافق الزوجي. وهذه العلاقة مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس الأخلاق يؤثر إيجابياً على

التوافق الزوجي لديها. كما وأشارت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$) بين محك الأخلاق من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الشخصي والعاطفي والكلي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات، فقد بلغت قيمة الارتباط (0.430). كما يوضح الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$) بين محك القرابة من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الشخصي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات. فقد بلغت قيمة الارتباط (0.375)، وهذه العلاقة مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس القرابة يؤثر إيجابياً على الجانب الشخصي من التوافق الزوجي لديها.

إضافة إلى ذلك أتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$) بين محك مستوى التعلم من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الشخصي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات. فقد بلغت قيمة الارتباط (0.302) وهذه العلاقة تعد مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس مستوى التعلم يؤثر إيجابياً على الجانب الشخصي من التوافق الزوجي لديها. وأخيراً اتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.01$) بين محك تحمل المسؤولية من محكات الاختيار الزوجي وبين البعد الاجتماعي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات. فقد بلغت قيمة الارتباط (0.350)، وهذه العلاقة تعد مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس تحمل المسؤولية يؤثر إيجابياً على الجانب الاجتماعي من التوافق الزوجي لديها.

ث- نتائج السؤال الرابع

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة (الجنسين) على مقياس التوافق الزوجي الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي والثقافي) تعزى إلى متغير مدة الزواج، العمر والإنجاب؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم إيجاد دلالة الفروق بين درجات عينة كل من الأزواج والزوجات على مقياس التوافق الزوجي (الأبعاد الفرعية) تُعزى إلى متغيرات العمر، مدة الزواج، والإنجاب.

أ- عينة الأزواج

1. دلالة الفروق حسب متغير العمر (الأزواج).

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول رقم (17) :

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر

المحور	المتوسطات والانحرافات	العمر		
		29 سنة فأقل	30-39 سنة	40 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.465	2.412	2.471
	الانحراف المعياري	0.322	0.481	0.389
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.579	2.463	2.589
	الانحراف المعياري	0.303	0.396	0.313
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.794	2.560	2.640
	الانحراف المعياري	0.212	0.442	0.362
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.651	2.463	2.699
	الانحراف المعياري	0.270	0.462	0.285
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.611	2.418	2.559
	الانحراف المعياري	0.244	0.468	0.433
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.625	2.470	2.591
	الانحراف المعياري	0.230	0.424	0.328

يتبين من جدول رقم (17) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (18):

جدول (18)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الأزواج حسب متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	0.039	2	0.019	0.113	0.893
	داخل المجموعات	8.096	47	0.172		
	الكلي	8.135	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.178	2	0.089	0.736	0.485
	داخل المجموعات	5.699	47	0.121		
	الكلي	5.877	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.458	2	0.229	1.700	0.194
	داخل المجموعات	6.337	47	0.135		
	الكلي	6.795	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.565	2	0.283	2.094	0.135
	داخل المجموعات	6.342	47	0.135		
	الكلي	6.907	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.357	2	0.178	1.079	0.348
	داخل المجموعات	7.776	47	0.165		
	الكلي	8.132	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.240	2	0.120	0.973	0.385
	داخل المجموعات	5.785	47	0.123		
	الكلي	6.024	49			

يتبين من الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الأزواج) على مقياس التوافق الزوجي وعلى الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي، الثقافي) تُعزى لمتغير العمر.

2. دلالة الفروق حسب متغير مدة الزواج (الأزواج).

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج

المحور	المتوسطات والانحرافات	مدة الزواج		
		4-1 سنوات	9-5 سنوات	10 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.500	2.298	2.493
	الانحراف المعياري	0.425	0.372	0.411
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.555	2.441	2.575
	الانحراف المعياري	0.404	0.321	0.314
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.738	2.548	2.641
	الانحراف المعياري	0.396	0.355	0.363
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.605	2.511	2.620
	الانحراف المعياري	0.429	0.358	0.350
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.526	2.461	2.539
	الانحراف المعياري	0.452	0.286	0.449
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.591	2.452	2.577
	الانحراف المعياري	0.396	0.297	0.347

بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج كما هو مبين في الجدول رقم (19) تبين وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (20).

جدول (20)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الأزواج حسب متغير مدة الزواج

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	0.380	2	0.190	1.150	0.325
	داخل المجموعات	7.756	47	0.165		
	الكلي	8.135	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.154	2	0.077	0.634	0.535
	داخل المجموعات	5.723	47	0.122		
	الكلي	5.877	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.268	2	0.134	0.966	0.388
	داخل المجموعات	6.527	47	0.139		
	الكلي	6.795	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.102	2	0.051	0.353	0.704
	داخل المجموعات	6.805	47	0.145		
	الكلي	6.907	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.052	2	0.026	0.150	0.861
	داخل المجموعات	8.081	47	0.172		
	الكلي	8.132	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.167	2	0.084	0.672	0.516
	داخل المجموعات	5.857	47	0.125		
	الكلي	6.024	49			

يتضح من الجدول رقم (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الأزواج) على مقياس التوافق الزوجي وعلى الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي، الثقافي) تُعزى لمتغير مدة الزواج.

3. دلالة الفروق حسب متغير عدد الأبناء (الأزواج).

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء

المحور	المتوسطات والانحرافات	عدد الأبناء		
		1	2	3 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.429	2.358	2.504
	الانحراف المعياري	0.468	0.387	0.380
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.504	2.467	2.591
	الانحراف المعياري	0.388	0.364	0.310
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.656	2.661	2.639
	الانحراف المعياري	0.443	0.271	0.380
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.574	2.554	2.613
	الانحراف المعياري	0.461	0.279	0.368
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.438	2.494	2.581
	الانحراف المعياري	0.458	0.303	0.424
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.526	2.511	2.588
	الانحراف المعياري	0.418	0.286	0.341

بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء كما هو مبين في الجدول رقم (21) يتبين وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة الأزواج على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (22).

جدول (22)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الأزواج حسب متغير عدد الأبناء

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	0.172	2	0.086	0.507	0.606
	داخل المجموعات	7.964	47	0.169		
	الكلي	8.135	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.141	2	0.071	0.579	0.564
	داخل المجموعات	5.736	47	0.122		
	الكلي	5.877	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.005	2	0.002	0.017	0.983
	داخل المجموعات	6.790	47	0.144		
	الكلي	6.795	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.030	2	0.015	0.103	0.903
	داخل المجموعات	6.877	47	0.146		
	الكلي	6.907	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.197	2	0.098	0.583	0.562
	داخل المجموعات	7.936	47	0.169		
	الكلي	8.132	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.059	2	0.030	0.233	0.793
	داخل المجموعات	5.965	47	0.127		
	الكلي	6.024	49			

يتبين من الجدول رقم (22) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الأزواج) على مقياس التوافق الزوجي وعلى الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي، الثقافي) تُعزى لمتغير عدد الأبناء.

ب- عينة الزوجات

1. دلالة الفروق حسب متغير العمر (الزوجات).

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي

حسب متغير العمر

المحور	المتوسطات والانحرافات	العمر		
		39-30 سنة	29 سنة فأقل	40 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.401	2.517	2.144
	الانحراف المعياري	0.367	0.291	0.518
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.262	2.437	2.258
	الانحراف المعياري	0.425	0.297	0.387
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.508	2.635	2.369
	الانحراف المعياري	0.403	0.237	0.345
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.499	2.598	2.409
	الانحراف المعياري	0.362	0.303	0.348
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.319	2.495	2.260
	الانحراف المعياري	0.433	0.206	0.225
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.392	2.534	2.285
	الانحراف المعياري	0.364	0.225	0.316

بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول رقم (23) تبين وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير العمر، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (24).

جدول (24)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	0.810	2	0.405	3.036	0.058
	داخل المجموعات	6.266	47	0.133		
	الكلي	7.076	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.376	2	0.188	1.376	0.263
	داخل المجموعات	6.421	47	0.137		
	الكلي	6.797	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.446	2	0.223	2.017	0.144
	داخل المجموعات	5.202	47	0.111		
	الكلي	5.648	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.235	2	0.117	1.041	0.361
	داخل المجموعات	5.303	47	0.113		
	الكلي	5.538	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.469	2	0.235	2.229	0.119
	داخل المجموعات	4.948	47	0.105		
	الكلي	5.417	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.423	2	0.212	2.283	0.113
	داخل المجموعات	4.356	47	0.093		
	الكلي	4.779	49			

يتبين من الجدول رقم (24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على مقياس التوافق الزوجي وعلى الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي، الثقافي) تُعزى لمتغير العمر.

3. دلالة الفروق حسب متغير مدة الزواج (الزوجات).

جدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي

حسب متغير مدة الزواج

المحور	المتوسطات والانحرافات	مدة الزواج		
		1-4 سنوات	5-9 سنوات	10 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.549	2.471	2.144
	الانحراف المعياري	0.298	0.289	0.458
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.439	2.363	2.159
	الانحراف المعياري	0.324	0.380	0.387
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.594	2.635	2.349
	الانحراف المعياري	0.279	0.310	0.392
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.542	2.627	2.382
	الانحراف المعياري	0.327	0.362	0.284
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.438	2.480	2.192
	الانحراف المعياري	0.205	0.380	0.353
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.512	2.509	2.240
	الانحراف المعياري	0.255	0.300	0.332

بعد حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج كما هو مبين في الجدول رقم (25) تبين وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير مدة الزواج، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (26).

جدول (26)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير مدة الزواج

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	1.423	2	0.711	5.915	0.005
	داخل المجموعات	5.653	47	0.120		
	الكلية	7.076	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.651	2	0.325	2.488	0.094
	داخل المجموعات	6.146	47	0.131		
	الكلية	6.797	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.716	2	0.358	3.414	0.041
	داخل المجموعات	4.932	47	0.105		
	الكلية	5.648	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.468	2	0.234	2.169	0.126
	داخل المجموعات	5.070	47	0.108		
	الكلية	5.538	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.727	2	0.364	3.644	0.034
	داخل المجموعات	4.690	47	0.100		
	الكلية	5.417	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.736	2	0.368	4.280	0.020
	داخل المجموعات	4.043	47	0.086		
	الكلية	4.779	49			

يتبين من الجدول رقم (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على أبعاد مقياس التوافق الزوجي (الشخصي، الاجتماعي) تُعزى لمتغير مدة الزواج، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لبعض الأبعاد والدرجة الكلية للمقياس كما هي موضحة في الجداول رقم (27-28-29-30) .

جدول (27)

مصادر الفروق على الدرجة الكلية لمقياس التوافق الزوجي (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج

مدة الزواج	4-1 سنوات	9-5 سنوات	10 فأكثر
4-1 سنوات			
9-5 سنوات			
10 فأكثر	*	*	

أوضحت النتائج في جدول رقم (27) مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0.05). بين درجات أفراد العينة (الزوجات) على الدرجة الكلية لمقياس التوافق الزوجي تعزى لمتغير مدة الزواج .

جدول (28)

مصادر الفروق على البعد التنظيمي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي لدى عينة (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج

مدة الزواج	4-1 سنوات	9-5 سنوات	10 فأكثر
4-1 سنوات			
9-5 سنوات			
10 فأكثر		*	

أوضحت النتائج في جدول رقم (28) مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على البعد التنظيمي من مقياس التوافق الزوجي تعزى لمتغير مدة الزواج.

جدول (29)

مصادر الفروق على البعد العاطفي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي لدى عينة (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج

مدة الزواج	4-1 سنوات	9-5 سنوات	10 فأكثر
4-1 سنوات			
9-5 سنوات			
10 فأكثر		*	

أوضحت النتائج في جدول رقم (29) مصادر هذه الفروق حسب نتائج اختبار شافيه والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على البعد العاطفي من مقياس التوافق الزوجي تعزى لمتغير مدة الزواج.

جدول (30)

مصادر الفروق على البعد الثقافي من أبعاد مقياس التوافق الزوجي لدى عينة (الزوجات) تعزى لمتغير مدة الزواج

مدة الزواج	4-1 سنوات	9-5 سنوات	10 فأكثر
4-1 سنوات			
9-5 سنوات			
10 فأكثر	*	*	

أوضحت النتائج في جدول رقم (30) مصادر الفروق حسب نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على البعد الثقافي من مقياس التوافق الزوجي تعزى لمتغير مدة الزواج.

3. دلالة الفروق حسب متغير عدد الأبناء (الزوجات)

جدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات عينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي

حسب متغير عدد الأبناء

المحور	المتوسطات والانحرافات	عدد الأبناء		
		1	2	3 فأكثر
البعد التنظيمي	المتوسط الحسابي	2.508	2.455	2.234
	الانحراف المعياري	0.312	0.264	0.507
البعد الشخصي	المتوسط الحسابي	2.404	2.303	2.281
	الانحراف المعياري	0.331	0.343	0.457
البعد العاطفي	المتوسط الحسابي	2.615	2.604	2.374
	الانحراف المعياري	0.274	0.248	0.447
البعد الاجتماعي	المتوسط الحسابي	2.590	2.506	2.467
	الانحراف المعياري	0.304	0.343	0.375
البعد الثقافي	المتوسط الحسابي	2.466	2.356	2.308
	الانحراف المعياري	0.271	0.283	0.436
الدرجة الكلية	المتوسط الحسابي	2.512	2.444	2.326
	الانحراف المعياري	0.257	0.238	0.419

يتبين من الجدول رقم (31) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لاستجابات العينة الزوجات على مقياس التوافق الزوجي حسب متغير عدد الأبناء، وللتعرف على دلالة الفروق بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول رقم (32).

جدول (32)

دلالة الفروق في التوافق الزوجي لدى الزوجات حسب متغير عدد الأبناء

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
البعد التنظيمي	بين المجموعات	0.679	2	0.340	2.495	0.093
	داخل المجموعات	6.397	47	0.136		
	الكلي	7.076	49			
البعد الشخصي	بين المجموعات	0.149	2	0.075	0.527	0.594
	داخل المجموعات	6.648	47	0.141		
	الكلي	6.797	49			
البعد العاطفي	بين المجموعات	0.586	2	0.293	2.719	0.076
	داخل المجموعات	5.062	47	0.108		
	الكلي	5.648	49			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	0.137	2	0.069	0.597	0.554
	داخل المجموعات	5.401	47	0.115		
	الكلي	5.538	49			
البعد الثقافي	بين المجموعات	0.226	2	0.113	1.023	0.367
	داخل المجموعات	5.191	47	0.110		
	الكلي	5.417	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.293	2	0.146	1.532	0.227
	داخل المجموعات	4.487	47	0.095		
	الكلي	4.779	49			

يتبين من الجدول رقم (32) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين درجات أفراد عينة (الزوجات) على مقياس التوافق الزوجي وعلى الأبعاد الفرعية (التنظيمي، العاطفي، الاجتماعي، الشخصي، الثقافي) تُعزى لمتغير عدد الأبناء.

مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها

1. مناقشة نتائج السؤال الأول

أن من أهم النتائج المستخلصة للتعرف على ترتيب محكات الاختيار الزواجي لدى الذكور كانت الأخلاق في المرتبة الأولى وتليها (الدين) في المرتبة الثانية وبدرجة تفضيل كبيرة، كما حل (الحب والجمال والسمعة الطيبة ومستوى التعلم والتفاهم وتحمل المسؤولية) بالترتيب في قائمة محكات الاختيار المفضلة بدرجة متوسطة، وأخيراً حلت (القربة) بالترتيب في قائمة محكات الاختيار المفضلة بدرجة قليلة، أما بالنسبة للإناث فحلت (الأخلاق) في المرتبة الأولى لقائمة التفضيلات المتوسطة يليها (الدين، السمعة الطيبة، الحب، تحمل المسؤولية، التفاهم، مستوى التعلم والجمال) بالترتيب، أما (القربة) فقد حلت في المرتبة الأخيرة بقائمة المفضلة بدرجة قليلة.

وعند مقارنة المحكات لدى الأزواج والزوجات نجد وجود تشابه في أول محكين وهما (الأخلاق والدين)، كذلك في المحك الأقل تفضيلاً وهو (القربة)، في حين اختلف ترتيب باقي المحكات لدى العينتين. كما وجدت العديد من المحكات الأخرى المفضلة لدى قسم من عينة الدراسة من ضمنها محك الانسجام الفكري ومحك الحالة المادية وتكرر كل منها (3) مرات، كذلك محكات الإيجابية، والتوافق الاجتماعي، والذكاء، والصدقة، وتكرر كل منها مرة واحدة. ونتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج دراسة (القشعان، 1999) التي أظهرت أن الذكور يشددون على الالتزام الأخلاقي والدين في اختيارهم لشريك الحياة. كما واتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (البلهان، 2008) في أن الشباب الكويتي عبروا عن استجابات منخفضة لمعيار الحب والتجارب العاطفية كأهم معايير الاختيار الزواجي.

تشير نتائج دراسة (درويش و البلهان، 2009) أن الذكور يركزون على المحك الشكلي عند الاختيار الزواجي أما الإناث فيركزون على المحك الديني. كما واتفقت مع دراسة (العنزي، 1430) من حيث أن الالتزام الديني عند الذكور كان أكثر محكات الاختيار الزواجي اختياريًا. كما واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (السويدي، 2013) والتي أشارت إلى وجود توافق بين الذكور والإناث على أهمية الشكل والجمال في المرتبة الأولى والأخلاق في المرتبة الثانية. بينما اتفقت دراسة (الخاروف، 2013) مع دراسة الباحثة الحالية وخاصة لصالح عينة (الذكور) والتي أثبتت نتائجها على أن الأخلاق

عند الذكور من أهم المعايير التي يتخذونها عند اختيار شريك الحياة وتليها الدين، وأن من أهم المعايير التي تعتمد عليها الإناث في اختيار شريك الحياة هي الأخلاق وطبيعة الشخصية ومن ثم المستوى التعليمي.

2. مناقشة نتائج السؤال الثاني

وفيما يتعلق بنتائج السؤال الثاني تبين وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.05$) لدى (الأزواج) وذلك بين مستوى التعلم كمحك من محكات الاختيار الزواجي و البعد التنظيمي والاجتماعي من أبعاد التوافق الزواجي وهذه العلاقة تعتبر مؤشراً على أن اختيار الزوج لزوجته على أساس مستوى التعلم يؤثر إيجابياً على الجانب التنظيمي والجانب الاجتماعي من التوافق الزواجي.

تعزو الباحثة هذه العلاقة لأهمية المستوى التعليمي للفرد فكلما زاد المستوى التعليمي والإدراكي للفرد كلما زاد تنظيم جوانب حياة الفرد الإدارية والتنظيمية والتخطيط السليم في أمور حياته، فلو نقارن الفرد ذو المستوى التعليمي المنخفض وبين الفرد ذو المستوى التعليمي العالي نرى ومن دون شك كيفية ترتيب أمور الحياة العامة وبالأخص في الأمور الخاصة ومنها الزوجية، والبحث عن البدائل وسرعة الاستجابة للحقوق والواجبات ولا يخفي عنا دور التعلم في تربية الأبناء، فلذلك نرى من خلال هذه النتيجة مدى علاقة مستوى التعلم بالبعد التنظيمي في الحياة الزوجية، ولا يخفى عنا أهمية مستوى التعليم وعلاقته بالتوافق الزواجي وذلك في البعد الاجتماعي وفي العلاقات الاجتماعية خاصة بين أفراد أسرة الزوجين ومن يحيط بهما، إذ أن الوعي العلمي والتعليمي للفرد يلعب دوراً في حياته الشخصية وفي حياته الاجتماعية أيضاً.

وتأتي نتائج الدراسة الحالية لتتوافق مع دراسة (الحلبي، 2009) التي وجدت فروق بين الزوجين في بعد التوافق الاجتماعي كبعد من أبعاد التوافق الزواجي وذلك لصالح الزوجين ذوي المستوى التعليمي المتوسط بعد مقارنتهم بالأزواج ذوي المستوى التعليمي المنخفض. وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى التعلم للزوجين وخاصة للزوج يمكنه من مساندة ومشاركة زوجته في التغلب على صعوبات الحياة وتجنب سوء التوافق الزواجي. فارتفاع المستوى التعليمي والثقافي بالنسبة للزوجين من وجهة نظر الباحثة يمكنهما من مواجهة أمور الحياة وأعبائها، ويؤثر على علاقتهم بالأبناء من جميع النواحي وفهم المشكلات بطريقة منطقية ومحاولة حلها والتغلب عليها بطرق مختلفة وأساليب سوية بعيداً عن العشوائية والتخبط في القرارات بحيث أي قرار سوف يتم الاستعانة به يكون مدروساً من جميع النواحي ومن جميع المستويات.

وتأتي النتائج المستخلصة من هذه الدراسة بنتائج عكسية مع دراسة (يحيى، 2002 نقلا عن جيب الله، 2006) والتي ترى وجود علاقة عكسية بين المشكلات الزوجية وبين مستوى التعلم، فكلما قل مستوى التعليم بالنسبة للفرد زادت المشكلات الزوجية بين الزوجين.

كما وأوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطيه سالبة إحصائية داله عند ($\alpha = 0.05$) بين السمعة الطيبة كمحك من محكات الاختيار الزواجي والبعد الثقافي من أبعاد التوافق الزواجي. وتعزو الباحثة وجود علاقة سالبة في الدراسة الحالية بين السمعة الطيبة والتوافق الزواجي لدى الذكور، إلى أن السمعة الطيبة كمحك هي مصطلح مبهم من حيث ارتباطه بما يسمعه الفرد من الناس عن الشريك المحتمل بعكس المحكات الأخرى التي تبدو أكثر وضوحاً وقابلية للتحقق منها، فقد يكون له دور في ارتباط الزوجين أو قد يكون أحد أسباب الارتباط، ولكن ليس بالضرورة أن يحقق ارتباطهم الناتج عن هذا المحك توافقاً من الناحية الثقافية، وقد جاءت هذه النتائج بطريقة غير متوقعة، فالمعتقد الشائع هو أن الفرد الذي اختار شريك حياته على أساس السمعة الطيبة يتوقع أن يكون شريك حياته متشابهاً ومتفقاً معه في العادات والتقاليد وفي جميع جوانب الفكرية والثقافية والتعليمية. وهذا ما يتناقض مع دراسة (فريزة، 2013) التي قاست أثر البعد الثقافي في مستوى التوافق الزواجي بالنسبة للزوجين حيث أثبتت الدراسة أنه كلما انخفض البعد الثقافي بين الزوجين أدى ذلك إلى انخفاض التوافق الزواجي لديهم. هذا ما يستلزم المزيد من التحليل لمعرفة أسباب وجود هذه العلاقة الارتباطية السالبة غير المتوقعة بين السمعة الطيبة والبعد الثقافي من التوافق الزواجي ضمن حدود دراسات مستقبلية.

3. مناقشة نتائج السؤال الثالث

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث والذي يخص عينة (الزوجات) أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) بين الأخلاق كمحك من محكات الاختيار الزواجي و البعد الاجتماعي و الثقافي من أبعاد التوافق الزواجي، وهذه العلاقة مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس الأخلاق يؤثر إيجابياً على التوافق الزواجي لديها.

إضافة إلى ذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.01$) بين الأخلاق كمحك من محكات الاختيار الزواجي و البعد الشخصي و العاطفي من أبعاد التوافق الزواجي بالإضافة إلى الدرجة الكلية. واتضح ذلك بشكل واضح من خلال دراسة (العامر، 2000) الذي وجد أن البعد الأخلاقي كعامل من العوامل المؤثرة في التوافق الزواجي يؤثر وبشكل ملحوظ على مستوى

التوافق الزوجي. ومن وجهة نظر الباحثة والتي تفسر تأثير الأخلاق إيجاباً على التوافق الزوجي باختلاف أبعاده على أن الأخلاق تعتبر من أهم العناصر التي يمكن من خلالها أن يتحدد نجاح الحياة الزوجية أو إخفاقها، على اعتبار أن المتطلبات الأخرى تعد ثانوية فالعلاقة التي تعتمد على التفهم والأخلاق وترك الأنانية هي من أهم متطلبات الزواج الناجح حيث أن الالتزام الأخلاقي يضمن لكل من الزوجين حقة في حسن المعاملة ولطف المعاشرة.

كما أكدت نتائج الدراسة الحالية على وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين القرابة كمك محكات الاختيار الزوجي والبعد الشخصي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات، وهذه العلاقة مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس القرابة يؤثر إيجابياً على الجانب الشخصي من التوافق الزوجي لديها. ولأن البعد الشخصي في التوافق الزوجي يقيس السمات الشخصية والعادات الشخصية بين الزوجين فكان من المنطقي أن محك القرابة يتصدر قائمة محكات الاختيار الزوجي في علاقته بالتوافق الزوجي من وجهة نظر الباحثة، والذي يساعد على نجاح العلاقة الزوجية للزوجين وخاصة في البعد الشخصي للدراسة هو المجتمع البحريني الذي طبقت فيه الدراسة فالعلاقات في المجتمع البحريني مفتوحة وليست مقيدة كـ بعض الدول العربية والملتزمة بالعادات والتقاليد وخاصة في اللقاءات العائلية مما يساعد على التعرف والانفتاح أكثر وتبادل الخبرات والعادات والسمات الشخصية والتأثر والتأثير على الجنس الآخر.

وتتشابه هذه الدراسة نوعاً ما مع دراسة (العنزي، 1430) والذي وجد أن أكثر أساليب الاختيار الزوجي هو الاختيار عن طريق العائلة حيث وجدت فروق في التوافق الزوجي بين الزوجين وكانت هذه الفروق دالة لصالح الاختيار الزوجي عن طريق العائلة.

إضافة إلى ذلك أتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين مستوى التعلم كمحك من محكات الاختيار الزوجي و البعد الشخصي من أبعاد التوافق الزوجي لدى الزوجات وهذه العلاقة تعد مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس مستوى التعلم يؤثر إيجابياً على الجانب الشخصي من التوافق الزوجي لديها. وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع دراسة (رشاد، 2000) التي تنبأت بأن بعض خصائص الشخصية تؤثر تأثيراً كبيراً على جوانب الحياة الزوجية والتي تساعد على التوافق الزوجي. كما جاءت دراسة (الشهري، 2009) لتوضح وجود علاقة موجبة بين التوافق الزوجي وبين المستوى التعليمي للمتزوجين.

وتؤكد الباحثة على أهمية المستوى التعليمي للمتزوجين في خلق نوعاً من القدرة على التسامح وامتصاص الغضب من الطرف الآخر، فلو تمت مقارنة الأفراد على اختلاف مستوياتهم التعليمية بقدرتهم على التعامل مع المواقف الزوجية المستجدة لوجدنا أن أكثرهم تعلماً هم الذين لديهم القدرة على حل المشكلات والصراعات العائلية والزوجية بشكل خاص وبطرق مختلفة ومتنوعة وفعالة أيضاً. وتؤيد النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية بدراسة (فريزة، 2013) التي ترى أن مستوى التعليمي المرتفع لدى أحد الزوجين يؤثر وبشكل كبير في مستوى التوافق الزوجي بينهما.

إضافة إلى ذلك أثبتت نتائج الدراسة الحالية أيضاً وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين تحمل المسؤولية كمحك من محكات الاختيار الزوجي والبعد الاجتماعي من أبعاد التوافق الزوجي. وهذه العلاقة تعد مؤشراً على أن اختيار الزوجة لزوجها على أساس تحمل المسؤولية يؤثر إيجابياً على الجانب الاجتماعي من التوافق الزوجي لديها. حيث تعزو الباحثة وجود العلاقة الإيجابية بين تحمل المسؤولية وبين البعد الاجتماعي إلى أن مكونات البعد الاجتماعي وما تحتويه من علاقات اجتماعية بين الزوجين وبين بقية أفراد الأسرة تتطلب أن يكون كل من الزوجين حاملاً للمسؤولية. ولأهمية تحمل المسؤولية انعكاس ليس فقط في الجانب الاجتماعي من حياة الزوجين ولكن على كافة الأصعدة والجوانب والأبعاد مما يهيئ لهم فرص التكافؤ والمساواة في الحقوق والواجبات كما وأن ما يشوب الحياة الزوجية من خلل أو اضطراب أو سوء في التوافق الزوجي قد يعود إلى حد كبير منه في نقص المسؤولية بين الزوجين. حيث جاءت النتيجة الحالية للدراسة متوافقة مع دراسة (الجهني، سالم 2011) والتي أشارت إلى وجود فروق دالة لصالح الزوجات في أدراك المسؤوليات الأسرية وجميع محاورها ماعدا المسؤوليات الاقتصادية.

4. مناقشة نتائج السؤال الرابع

أ. عينة الأزواج

أظهرت نتائج الدراسة بالنسبة لعينة (الأزواج) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات أفراد العينة (الأزواج) على مقياس التوافق الزوجي (الأبعاد الفرعية) تعزى إلى متغير العمر، مدة الزواج، والإنجاب، وهي ما جاءت مشابهة لدراسة (علي، 2013) التي توصلت إلى عدم وجود فروق بين المرشدين التربويين وبالأخص (الذكور) في التوافق الزوجي يعزى إلى متغير العمر. وكذلك اختلفت النتائج عند مقارنتها بدراسة (هاشم، 2000) والتي أثبتت وجود علاقة ارتباطية بين التوافق الزوجي بين

الزوجين وبين مدة الزواج. وأشارت نتائج دراسة (الشهري، 2009) بعد تطبيقها على عينة ممن المعلمين المتزوجين إلى وجود علاقة موجبة بين التوافق الزوجي وبين بعض المتغيرات كمدة الزواج والعمر عند الزواج.

ب. عينة الزوجات

بالنسبة لعينة الزوجات، أثبتت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الدرجة الكلية لمقياس التوافق الزوجي والبعد الثقافي للزوجات اللاتي مضى على زواجهن (من 1- 4 سنوات) ، واللاتي مضى على زواجهن (من 5-9 سنوات) كان أعلى وبشكل دال إحصائياً، مقارنة بالتوافق الزوجي لدى الزوجات اللواتي مضى على زواجهن 10 سنوات فأكثر. واتفقت النتيجة المستخلصة مع دراسة (أبوصيري، 2011) والتي أوضحت وجود علاقة وفروق بين إدراك الزوجات حديثات الزواج لخبراتهم الأسرية والتوافق الزوجي وخاصة اللاتي لا تزيد مدة زواجهن عن (3) سنوات.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة إلى أن الفترة من (5- 9) سنوات هي الفترة التي تهدأ فيها أفكار الشريكين وتتشابه ميولهم وتبتعد تناقضاتهم أو حتى يتقبل كل طرف وجه نظر الطرف الآخر أو تقبل اختلافاته، ويعملان كلاهما على البحث عن الميول والاهتمامات المشتركة، وهي الفترة التي تكون فيها الحياة الزوجية في بدايتها فمن الطبيعي أن يميل الزوجين إلى البحث عن التشابه والتوافق في مختلف أمور الحياة الزوجية بعد ما كانوا في حاله من النزاع والصراع في بداية الحياة الزوجية وذلك بسبب الظروف والبيئات المختلفة التي أتوا منها مما يجعل هناك صعوبة في تقبل آراء وأفكار ومعتقدات وحتى عادات الطرف الآخر.

إضافة إلى ذلك تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد التنظيمي والعاطفي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدى الزوجات اللواتي مضى على زواجهن من (5-9) سنوات كان أعلى وبشكل دال إحصائياً، مقارنة بالتوافق الزوجي لدى الزوجات اللواتي مضى على زواجهن 10 سنوات فأكثر، وهذه النتيجة تتفق إلى حد ما مع دراسة (الداهري، 2008) والتي كانت تشير إلى وجود فروق في العناية وتربية الأبناء لصالح العائلات التي تقل مدة زواجهن عن سنة واحدة، كما وجدت أن هناك ميول واهتمامات مشتركة عند العائلات التي تقل مدة زواجهن عن سنة.

تفسر الباحثة أهمية الجانب العاطفي في الحفاظ على سلامة العلاقة الزوجية فهي من أهم المطالب التي يجب أن تتوفر في أي علاقة تربط بين جنسين وهي بالأحرى ذات أهمية في العلاقة الزوجية، وهي التي توفر التغذية السيكولوجية لكلا الزوجين في علاقتهما ببعضهما مما ينعكس على الأبناء وتأثيرها في حياتهم في مختلف الجوانب والأبعاد، فهو من أهم المطالب التي تساعد على نمو شخصية الزوجين والأبناء وتوفير أقصى درجات الصحة النفسية وقد تأخذ إشكالات مختلفة كالجوانب التي تهتم بالكلمات التعبيرية والتواصل اللفظي أو حتى التواصل الجسدي.

كما وتفسر الباحثة تلك الفروق في سلوك الزوجين في هذه الفئة (5-9) سنوات إلى التنظيم والتخطيط وتبادل الأدوار والتحكم بالانفعالات، حيث تتميز هذه الفئة من الأزواج بالعمل والسعي إلى التخطيط نحو تحقيق الأهداف الأسرية المشتركة والابتعاد عن العشوائية في التنظيم، وإيجاد الخطط المستقبلية وتوضيح الأدوار وخاصة في هذه المرحلة تكون الأدوار واضحة ومقسمة وشبه مستقرة.

توصيات الدراسة

1. القيام بالعديد من الدراسات التي تهتم بمحكات الاختيار الزواجي للتعرف على الأساليب المتبعة في الاختيار وربطها بالمتغيرات المختلفة، حيث تفتقر الدراسات العربية والخليجية بصورة خاصة من وجهة نظر الباحثة إلى هذه الدراسات.
2. عقد دورات للمقبلين على الزواج والتعرف على أهم محكات الاختيار الزواجي وكيفية اختيار شريك الزواج المناسب.
3. إيجاد مرشدين متخصصين في مساعدة المقبلين على الزواج أو المراهقين ليتمكنوا من القيام بوضع الخطط وتنظيم عملية الاختيار بشكل أكثر واقعية، وما يتناسب مع الطرفان ومراعاة الميول والاهتمامات.
4. العمل على إعداد برامج إرشادية للتعرف على أهم مشاكل وقضايا الحياة الزوجية والعمل على حلها وإيجاد وسائل للحيلولة دون التعرض لها وتجنبها.
5. القيام بالدراسات التي تستهدف التعرف على قابلية الفرد للتوافق الزواجي وتحليل أنماط الشخصيات لإدراك مدى استعداد الأفراد للتوافق الزواجي.

دراسات مقترحة

1. دراسة تستهدف التعرف على العلاقة بين الخبرات الأسرية و أساليب ومحكات الاختيار الزواجي.
2. دراسة تستهدف التعرف على أثر الخبرات الزوجية السابقة للمطلقات على محكات الاختيار الزواجي .
3. دراسة للكشف عن أثر المستوى التعليمي والاقتصادي المختلف لكلا الزوجين على التوافق النفسي والشخصي للأبناء.
4. دراسة للتعرف على الفروق بين الجنسين في التوافق الزواجي بناءً على محك الاختيار الزواجي عن طريق الأساليب الشخصية.
5. التعرف على أثر السمعة الطيبة عند اختيار شريك الحياة في التوافق الزواجي بين الجنسين.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الارياي، الهام عبدالله (2013)، محكات اختيار شريك الحياة لدى طلبة الجامعات اليمنية: بحث مقارنة بين عينة الطلبة اليمنيين وعينات عربية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيبر، (8)، 225-269. البصري، حيدر (2001). العنف الأسري الدوافع والحلول. بيروت: دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع.

البلهان، عيسى (2008). الاختيار الزوجي حسب مدركات الشباب الجامعي (دراسة مقارنة: الشباب الكويتي والشباب الأمريكي، مجلة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، جامعة الكويت، 20(1) 244-294.

الحسين، أسماء عبد العزيز (2002). المدخل الميسر إلى الصحة النفسية والعلاج النفسي. الرياض: علم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

الحلي، نجلاء فاروق (2009). السلوك الاستهلاكي لدى الأسرة وعلاقته بالتوافق الزوجي، مجلة بحوث التربية النوعية، (15). 380 - 424.

الحنطي، نوال عبد الله (1999). الزواج والعلاقات الأسرية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. الحنيطي، دوشي. العساف، أماني (2012). قياس مستوى العنف الوجه ضد الزوجات في الريف الأردني وعلاقته بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية للزوجين: دراسة ميدانية لأسر لواء الأغوار الوسطي. المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية، 5(3)، 438-441.

الخاروف، امل محمد علي (2013). المعايير والصفات المفضلة لدى طلبة الجامعة الأردنية في شريك- شريكة الحياة والعوامل المؤثرة فيها (دراسة استطلاعية)، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، 5(12) 119-134.

الخالدي، عطا الله. العلمي، دلال سعد الدين (2009) الإرشاد الأسري والزواجي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الخاتنته، عبد الخالق (2000). مشكلات الزواج في الأردن: دراسة ميدانية لعوامل تأخر سن الزواج لدى الشباب الذكور في مدينة الحصن. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 16(1)، 142-123.

- الخطيب، سلوى (2007). نظرة في علم الاجتماع الأسرة. الرياض: مكتبة الشقري.
- الخواجة، عبد الفتاح (2010). مفاهيم أساسية في الصحة النفسية والإرشاد النفسي. عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
- الحوالدة، ناصر احمد. القضاة، محمد احمد (2006). الاتجاهات الدينية والتربوية للفتاه الجامعية في اختيارها لزوجها، دراسات العلوم التربوية، 33(1)، 69-81.
- الخولي. سناء (١٩٩٢ م). سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- الخولي، سناء (1984). الأسرة والحياة العائلية. بيروت: دار النهضة العربية.
- الخولي، سناء حسن (2011). الأسرة والحياة العائلية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الخولي، سناء (2002). الزواج والحياة العائلية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الخولي، هشام محمد. العقاد، عصام عبد اللطيف (2002). التشابه والاختلاف في الأسلوب المعرفي لدى الزوجين وعلاقتهم بإدراك التوافق الزوجي، علم النفس، 15، 122-145.
- الداهري، صالح حسن أحمد (2008). التوافق الزوجي وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المعلمات المتزوجات في الأردن. الثقافة والتنمية، 8 (27)، 1-18.
- الرشدي، بشير صالح. الخلفي، إبراهيم محمد (1997). سيكولوجية الأسرة والوالدية. الكويت: الطبعة الأولى، ذات السلاسل للنشر.
- الرفاعي، صباح قاسم (2011). خصائص زوج المستقبل كما تراها عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز وعلاقتها بسمات شخصياتهن. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، المملكة العربية السعودية، 5(2)، 243-286.
- الرفاعي، نعيم (1987). الصحة النفسية في سيكولوجية التكيف. الطبعة السابعة. دمشق: جامعة دمشق.
- الزعبي، احمد محمد (2009). أسس علم النفس الاجتماعي. عمان: دار زهران.
- الساعاتي، سامية حسن (1988). الاختيار الزوجي والتغيير الاجتماعي. القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.
- السليمي، إيناس بنت أحمد علي (2011). الدور الاقتصادي لربه الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزوجي. مجلة بحوث التربية النوعية، 21(1)، 363-405.
- السويدي، عبد المهدي عبد الله (2013). المحكات التي يستخدمها الشباب في الأردن لاختيار شريك الحياة. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 6(1)، 71-88.

السيد، صفاء. الصبوة، محمد (2004): علاقة الاختلال الزوجي بكل من التعاطف بين الزوجين والإدراك الإيجابي لشريك الحياة. دراسات عربية في علم النفس. 3(1)، 2-85.

الشطي، عدنان (1995). سيكولوجية العلاقات الزوجية. الكويت: دار العلم.

الشلل، خالد احمد مجرن (1998). تفضيلات الاختيار الزوجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي. دوريه حوليات كلية الآداب. 18(125)، 5-50.

الشلتوني، أنور محمد سليمان (2011). التشريعات الممهدة للزواج وأثر تفعيلها في تمكين الأسرة. مجلة الجامعة الإسلامية. 19(1)، 245-275.

الشهري، وليد بن محمد (2009). التوافق الزوجي وعلاقته ببعض السمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة. رسالة ماجستير منشورة، المملكة العربية السعودية.

الضبع، عبد الرؤوف (2002). علم الاجتماع العائلي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر إسكندرية.

العامر، عثمان (2000). معوقات التوافق بين الزوجين في ظل التحديات الثقافية المعاصرة للأسرة المسلمة. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15 (17)، 25-77.

العزة، سعيد حسني (2000). الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية. الطبعة الأولى عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العضل، ياسر (2013). فاعلية برنامج إرشادي جمعي لرفع مستوى مهارات التوافق الزوجي لدى عينة من المعلمين بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

العمر، معن خليل (2005). التفكك الاجتماعي. الطبعة الولي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العمرى، علياء (2003 م). بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق المبكر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

العنزي، فرحان بن سالم (1430). دور أساليب التفكير ومعايير اختيار الشريك وبعض المتغيرات الديموغرافية في تحقيق مستوى التوافق الزوجي لدى عينة من المجتمع السعودي. رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

الغزوي، فهمي (1999). قياس الاتجاهات نحو الزواج من الأقارب لدى الطلبة الجامعيين في الإمارات العربية المتحدة، أبعادها ومدى تأثيرها بالمتغيرات الديموغرافية، دراسات العلوم التربوية، 26(2)، 495-

- القائمي، علي (1994). الأسرة وقضايا الزواج. بيروت: دار النبلاء.
- القشعان، حمود (1999). الاختيار الزوجي لدى الشباب الكويتي، المجلة التربوية. 13(51)، 290 - 289.
- القضاة، عرين عثمان؛ الرواشدة، علاء زهير: العرب، أسماء: رابعة، عمر (2013). العوامل المؤثرة في الاختيار الزوجي للفتاة الجامعية: دراسة ميدانية على طالبات البكالوريوس في جامعة البلقاء التطبيقية. مجلة دراسات وأبحاث، (10)، 106-76.
- الكندري، احمد محمد (2013). علم النفس الأسري. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- الكندري، يعقوب يوسف (2006). زواج الأقارب في المجتمع الكويتي وعلاقته ببعض المستويات الاجتماعية والثقافية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 27(252)، 8-94.
- المسلماني، مصطفى (1982). الزواج والأسرة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- المطوع، جاسم (2006). الزواج غير السعيد يؤدي إلى انخفاض مستويات الثقة بالنفس، مجلة الصحة والطب، (377)، 50-57.
- المغازي، حامد سليمان علي (2012). فاعلية برنامج للعلاج العقلاني الانفعالي السلوكي في خفض الاكتئاب لدى عينة من المعلمين، مجلة الإرشاد النفسي، (30)، 237-273.
- المغربي، الطاهرة محمود محمد (2004). العلاقة بين التدين والتوافق الزوجي، مجلة دراسات عربية في علم النفس، 3(1)، 11-40.
- المقداوي، يوسف موسى (2013). فاعلية برنامج تطوير العاملين في مجال الإرشاد الأسري في تحسين مستوى التكيف الزوجي وتحسين اتجاهات التنشئة الوالدية في أسرهم، دراسات العلوم التربوية، 40 (2)، 717-728.
- اليامي، صالح مداوي (2013). مهارات الحوار الإيجابي وعلاقتها بالتوافق الزوجي وبعض المتغيرات الديموغرافية لدى عينة من المعلمين في منطقة نجران في السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه البحرين، مملكة البحرين.
- إبراهيم، محمد عقله (1983). مشكله سوء اختيار الأزواج أسبابها وعلاجها في ضوء التصور الإسلامي. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.
- إجلال حلمي (1987). دراسات في الاجتماع الأسري. القاهرة: دار رزق للطباعة والنشر.

إدريس، الجوهرة محمد محمد (2005). المشكلات المترتبة على التفكك الأسري وتأثيرها على الأداء الاجتماعي للأسرة ودور خدمة الفرد في مواجهتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، 1 (19)، 157-197.

أبو العينين، عطيات فتحي إبراهيم (1999). ديناميات الاختيار الزواجي وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية، علم النفس، 13 (50)، 176-183.

أبو الغانم، كلثم علي (2011). اتجاهات الشباب نحو قضايا الزواج، دراسة استطلاعية على عينة من الشباب القطري، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر.

أبو إسحاق، سامي عوض (2007). التوافق الزواجي لدى غير المنجبات في محافظة خان يونس، مستقبل التربية العربية، 13 (46)، 365 - 408

أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف (2014). الإرشاد الزواجي والأسري. عمان: دار الشروق للطباعة والنشر.

أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف أسعد (2007). أثر وجود الأطفال وعددهم والمستوى الاقتصادي في الشعور بالتفاؤل والرضا الزواجي، مجلة كلية التربية - عين شمس، 31 (3)، 263 - 294.

أبو سكيئة، نادية حسن؛ الخضر، منال عبد الرحمن (2011). العلاقات والمشكلات الأسرية. الأردن: دار الفكر للنشر.

أبو صيري، حنان محمد السيد (2011). إدراك المتزوجات حديثاً لمصادر خبراتهم الأسرية وعلاقته بتوافقهم الزواجي، المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس-الدولي الثالث (تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة)، 3، 1515-1544.

أبو مصطفى، نظمي عودة (2007). العوامل المؤدية للزواج من خارج العشيرة: دراسة ميدانية على عينة من أبناء المجتمع البدوي الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية -سلسله الدراسات الإنسانية، جامعة الأقصى، 15 (1)، 411-442.

أبو موسى، سمية محمد جمعة (2008). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى المعاقين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة الإسلامية، فلسطين.

أحمد، حسين (2009). العوامل المؤثرة في العمر المثالي للزواج وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم من وجهة نظر طالبات جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 15، 127-95.

أسعد، يوسف ميخائيل (1989). السعادة في الخطوبة والزواج. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر

والتوزيع.

بلخير، حفيظة (2012). تصور الشباب غير المتزوج لعملية الاختيار الزواجي في مدينة سيدس بلعباس: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة جامعية محكمة نصف سنوية في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 1 (9)، 299-309.

بلهيموب، كلثوم (2010). الاستقرار الزواجي ودراسة سيكولوجية الزواج. جمهورية مصر العربية: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

تركية، بهاء الدين خليل. (2004). علم الاجتماع العائلي. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

توفيق، سميحة كرم (1996). مدخل إلى العلاقات الأسرية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. جامع، نبيل (2005). الأسرة والسعادة الزوجية بين صرامة التقاليد وإباحة العولمة. الإسكندرية: منشأة المعارف.

جودة، سهير حسين (2009). برنامج إرشادي مقترح لتعزيز التوافق الزواجي عن طريق فنيات الحوار، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية الإسلامية، فلسطين.

جيني، هاثرون (2007). كيف تختار شريك حياتك. ترجمة دار الفاروق. الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.

حبيب الله، سهام عبد الله حسن (2006). التوافق الزواجي وعلاقته بمعايير اختيار الزوج وبعض المتغيرات الأخرى: دراسة تطبيقية بمحلية أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الآداب، السودان. حجازي، مصطفى (2004). الصحة النفسية منظور دينامي تكاملي للنمو في البيت والمدرسة. بيروت، المركز الثقافي العربي.

حلمي، فدوى (2007). فن إدارة الخلافات الزوجية. الطبعة العربية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

حمودة، نورا الشرابي (2003). الصداقة الحقيقية أساس الزواج الناجح، مجلة المودة، (26) 34-35. خليل، محمد بيومي (2000). سيكولوجية العلاقات الأسرية، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. خمش، مجد الدين عمر خيرى (1999). علم الاجتماع الموضوع والمنهج (مع تركيز على المجتمع العربي). الطبعة الأولى. عمان: دار مجد لأوي للنشر.

دانيال، عفاف عبد الفادي (2005). أساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء وعلاقتها بكل من المستوى الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للأسرة والترتيب الإنجابي للأبناء، مجلة دراسات عربية في علم النفس، 4

- درويش، رمضان محمود أحمد. رسلان، محمود يوسف يوسف (2004). الاتفاق / الاختلاف في بعض سمات الشخصية لدى الزوجين وعلاقتها بالتوافق الزوجي، التربية، جامعة الأزهر، 2(126) 1-41.
- درويش، زينب عبد المحسن؛ الشمس، منيرة عبدا لله (2009). محكات اختيار شريك الحياة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والديموغرافية لدى طلاب الجامعة السعوديين والمصريين، حوليات مركز البحوث والدراسات النفسي، (5)، 1-114.
- دعيس، محمد يسرى إبراهيم (1997). التربية الأسرية وتنمية المجتمع. رؤية في أنثروبولوجيا الزواج والأسرة والقراءة. القاهرة.
- ذبيان، ندى (2009). الطلاق ومشكلات الزواج. الطبعة الأولى: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- رشاد، محمد عاطف (2000). الخصال الشخصية والتنبؤ بالتوافق الزوجي لدى الشباب، مجلة دراسات نفسية، 10 (4)، 398-443.
- رفعت، محمد (2003). ألف باء الحياة الزوجية. بيروت: دار الفكر العربي، مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر والتوزيع.
- زعتري، وفاء (2012). التوافق بين الزوجين أساليبه معوقاته أثرة في الأطفال. دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- زقزوق، عفاف احمد. القرني، محمد مسفر و(1433). التوافق الأسري في الحياة الزوجية. مكة المكرمة: دار الإثراء للنشر والطباعة.
- زهران، حامد عبد السلام (2005). الصحة النفسية والعلاجي النفسي. الطبعة الرابعة. القاهرة: عالم الكتب.
- سالم، الجهني (2011). عدم الاستقرار الاسري في المجتمع السعودي وعلاقتها بإدراك الزوجين للمسؤوليات الاسرية (دراسة مقارنة)، مجلة بحوث التربية النوعية، (21)، 441-471.
- سركيس، عادل احمد (1989) الزواج وتطور المجتمع البحريني. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- سليمان، سناء(2005). التوافق الزوجي واستقرار الأسرة. جامعة عين شمس. مصر: عالم الكتب للنشر.
- شبيري، فاطمة محمد محمد طاهر(2012). التوافق الزوجي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملين بمملكة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.
- شليبي، نعيم عبد الوهاب (2011). الضغوط الحياتية المعاصرة والتعامل مع المشكلات الفردية والأسرية من

منظور إداري واجتماعي. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

شويخ، هناء أحمد محمد(2011). دور بعض المحددات الفسيولوجية و النفسية و الديموجرافيا في تحقيق الرضا الجنسي لدى الزوجات"، دراسات نفسية، 21(1) 1-36.

صالح، عواطف حسين صالح(2004). المرونة الزوجية وعلاقتها بالحاجات الانفعالية الاجتماعية والاكثاب لدى المتزوجين من الجنسين"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، (56)، 3-38.

عامر، احمد إبراهيم (2004). كلام في الزواج. مصر: المركز القومي للإصدارات.

عبد الحميد، مدحت عبد اللطيف(1990). الصحة النفسية والتفوق الدراسي. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الرازق، عماد علي (1998). المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط في العلاقة بين المعاناة الاقتصادية والخلافات الزوجية. دراسات نفسية، 8(1)، 13 - 39.

عبد الفتاح، عايدة فؤاد(2008). علم الاجتماع العائلي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عبد المعطي، حسين (2004). مشكلات الأبناء. القاهرة: مكتبة دار السحاب.

عبيدات، ذوقان. عبد الحق، كايد. عدس، عبد الرحمن(2011). البحث العلمي مفهومة وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

عثمان، سعيد محمد (2009). الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

عفيفي، عبد الخالق محمد (2011). بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة. بورسعيد: المكتب الجامعي الحديث.

علي، علاهن محمد (2013). التوافق الزوجي لدى المرشدين التربويين وعلاقته ببعض المتغيرات. مجلة العلوم التربوية والنفسية، العراق (100)، 409-374.

علي، علي عبد السلام(2001). المساندة الاجتماعية واتخاذ قرار الزواج واختيار القرين وعلاقتهما بالتوافق الزوجي، دراسات نفسية، 11(1) 69 - 95.

علي، هدية فؤاده محمد علي(1998). الفروق بين أبناء المتوافقين زواجيا وغير المتوافقين زواجيا في كل من درجة العدوانية ومفهوم الذات، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية للكتاب، (47)، 6 - 20.

عمر، ماهر محمود (2006). سيكولوجية العلاقات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عياض، سلوى محمد(1997). أساليب الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية في ضوء التوافق الزوجي، المؤتمر الدولي الرابع لمركز الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس، 2، 925-948.

- غسيري، يمنية (2012)، رؤية سيكولوجية لعملية الاختيار الزواجي في المجتمع الجزائري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة محمد خيضر، (2)، 250-227.
- غيث، سعاد منصور (2014). فاعلية برنامج إرشاد جمعي يستند إلى النظرية العقلانية الانفعالية السلوكية في تعزيز التفكير العقلاني والتوافق الزواجي لدى عينة من الزوجات في مدينة الزرقاء، مجلة العلوم الاجتماعية، 24(1)، 101-143.
- فاضل، خليل (2002). سنة الزواج الأولى وعواصفها، مجلة العربي الصغير، (523) 150-174.
- فريزة، حامل (2013). الاختلافات في المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي وعلاقته بالتوافق الزواجي للزوجين العاملين -دراسة لعشر حالات بولاية تيزي وزو. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- فلاته، محمود إبراهيم قمر (2008). التوافق الزواجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين بالمدينة المنورة، رسالة دكتوراه، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.
- قدور، نوبيات (2012). العلاقة الزوجية المتكسدة وأثارها على الصحة النفسية للزوجين والأبناء، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (8)، 516-457.
- قديح، رمضان (2004). مبادئ الإرشاد والصحة النفسية. خان يونس: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.
- كرادشة، منير (2012). محددات العقم الزواجي في المجتمع الأردني، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 39(2) 422-403.
- كفاقي، علاء الدين (1999). الإرشاد والعلاج النفسي الأسري. القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد، رمضان عبد اللطيف (2012). الإفصاح عن الذات وعلاقته بالاكنتاب وفاعلية برنامج للتدريب على الإفصاح عن الذات في خفض الاكنتاب لدى الأزواج، المجلة التربوية، (32) 319- 358.
- محمد، عزوز (2012). الآثار النفسية والاجتماعية للتفكك الأسري. مجلة دراسات وأبحاث، (7)، 130-145.
- محمد، يوسف عبد الفتاح (1994). دينامية صراع الأدوار وعلاقتها بشخصية المرأة في الإمارات، مجلة مركز البحوث التربوية، جامعة قطر، 3 (5)، 94-61.
- محمود، عبد الله جاد (2006). التوافق الزواجي في علاقته ببعض عوامل الشخصية والذكاء الانفعالي، مجلة كلية التربية بالمنصورة، (60) 110- 52.
- مرسي، صفاء إسماعيل. الطاهرة، محمود المغربي (2005). منبئات التوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج

والزوجات المصريات، دراسات نفسية، 15(4) 663-668.

مرسي، كمال إبراهيم(1991). العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام. مصر: دار النشر للجامعات.
مؤمن، داليه (2004). الأسرة والعلاج الأسري. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.
ناصر، عائشة أحمد (2007). فاعلية برنامج إرشادي لتحسين بعض المتغيرات الشخصية لكل الزوجين وتأثيره على التوافق النفسي للأبناء. رسالة دكتوراه منشورة، معهد الدراسات التربوية، (5)، 380-353.
هشام، سامي (2000). دراسة بعض المتغيرات المحددة للتوافق الزوجي، مجلة الإرشاد النفسي، 9 (13)، 103-75.

وريكات، عايد. (2006). اتجاهات الشباب نحو بعض مظاهر الزواج التقليدي والحديث: دراسة ميدانية على طلاب وطالبات جامعة مؤتة. دراسات العلوم التربوية، 33 (1) 198 - 220.

- Banerjee, S., & Basu, J. (2014). Personality Factors, Attachment Styles and Coping Strategies in Couples with Good and Poor Marital Quality. *Psychological Studies* , 59 (1), 59-67.
- Buss, Q. (1989). Sex Differences in Human Mate Preferences: Evolutionary Hypthesis Tested in 37 Cultures. *Behavioural Sciences* , 12, 1-49.
- Cheung, Y., & Cheung, A. (2014). Strain, Self-control, and Spousal Violence: A Study of Husband-to-Wife Violence in Hong Kong. *Violence and Victims* , 29 (2), 99-280.
- Chuang, Y. (2002). Sex Differences in Mate Selection Preference in Sexual Strategy. *Chinese Journal of Psychology* , 44 (1), 75-93.
- Clavarino, A., Hayatbakhsh, M., Williams, G., Bor, W., O'Callaghan, M., & Najman, J. (2011). Depression following Marital Problems: different impacts on mothers and their children. *Social Psychiatry and Psychiatric epidemiology* , 46, 833-841.
- Cummings, M., E. El-Sheikh, M., Kouros, C., & Buckhalt, J. (2009). Children and Violence: The Rule of Children's Irregulation in the Marital Aggression. *Child Adjustment Link* , 12 (1), 3-15.
- Esere, M. O., Yeyeodu, A., & Oladun, C. (2014). Obstacles and Suggested Solutions to Effective Communication in Marriage as Expressed by Married Adults in Kogi State, Nigeria. *Social and Behavioural Sciences* , 114, 584-592.
- Eur, J. (2004). Economies stress and marital adjustment among couples: analyses at the dyadic level. *European Journal of Social Psychology* , 134, 519-532.
- Evans, K. (2007). Assessing sex differences and similarities in mate preferences: Above and beyond demand characteristics. *Social and Personal Relationship* , 24 (5), 781-791.
- Hamamci, Z. (2005). Dysfunctional Relationship Belief in Marital Satisfaction and Adjustment. *Social Behaviour and Personality* , 33 (4), 313-328.
- Li, N. P., Yong, J. C., Tov, W., Sng, O., Fletcher, G. J., Valentine, K. A., et al. (2013). Mate Preferences Do Predict Attraction and Choices in the Early Stages

of Mate Selection. *Journal of Personality and Social Psychology* , 105 (5), 757-776.

Maffioli, D., Paterno, A., & Gabrielli, G. (2014). International Married and Unmarried Unions in Italy: Criteria of Mate Selection. *International Migration* , 52 (3), 160-176.

Mastakeqsa, A. (1992). Marriage and Psychological Well-being: some evidence on selectivity in the marriage. *Marriage and Family* , 54, 910-911.

Miller, R. B., Nunes, N. A., Bean, R. A., Day, R. D., Falceto, O. G., Hollist, C. S., et al. (2014). Marital Problems in Marital Satisfaction among Brazilian Couples. *American Journal of Family Therapy* , 42 (2), 153-166.

Murstein, B. I. (1967). Empirical Test of Role Complementary needs and homogamy theories of marital choices. *Journal of Marriage and the family* , 29, 689-696.

Ozden, m. S., & Celen, N. (2014). The Relationship between Inherent and Acquired Characteristics of Human Development with Marital Adjustment. *Social and Behavioural Sciences* , 140, 48-56.

Ravi, P., & Singh, A. (2014). Who Marries Whom? Changing Mate Selection Performance in Urban India and Emerging Implications on Social Institutions. *Population Research and Policy Review* , 33 (2), 205-227.

Schellenber, J. A., & Bee, L. S. (1960). A Re-Examination of the Theory of Complementary Needs in Mate Selection. *Marriage and Family Living* , 22 (3), 227-232.

Wallace, P., & Gotlib, I. (1990). Marital Adjustment of During Predictors of Change. *Journal of Marriage and the Family* , 52 (1), 21-29.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

استمارة محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي



جامعة البحرين
قسم علم النفس
برنامج الماجستير في علم النفس الإرشادي
استمارة محكات الاختيار الزوجي والتوافق الزوجي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عزيزي/ عزيزتي.

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ماجستير تحت عنوان " محكات الاختيار الزوجي وعلاقتها بالتوافق الزوجي لدى عينة من الموظفين والموظفات في مملكة البحرين " ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد مقياسين، الأول هو استبيان للتعرف على أهم المحكات التي يعتمد عليها الأفراد لاختيارهم شريك الحياة والذي يتكون من البيانات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحديد أهم معايير أو محكات اختياره لشريك حياته وترتيبها.

أما المقياس الثاني فيهدف إلى للتعرف على التوافق الزوجي بين الزوجين وتحديد، حيث أن المقياس يتكون (74) مفردةً تدرج تحت خمسة أبعاد، هي: (البعد التنظيمي، البعد الشخصي، البعد العاطفي، البعد الاجتماعي والبعد الثقافي).

الرجاء منك تعبئة البيانات الواردة أدناه بكل صراحة، ثم قراءة كل فقره بعناية والإجابة عليها في الخانة التي تعبر عن رأيك وشعورك، وتكون تقديرات الإجابة على المقياس باختيار الإجابة التي تناسبك والتي تتراوح بين (يحدث كثيراً، يحدث قليلاً ولا يحدث أبداً)، مع ملاحظة انه لا توجد إجابات خاطئة أو صحيحة.

شكراً لتعاونك وتأكد أن المعلومات سوف تستخدم في أغراض البحث العملي وهي موضع سرية تامة واهتمام من قبل الباحثة.

مع خالص وجزيل الشكر والتقدير

الباحثة

أولا البيانات الأساسية

الجنس: ذكر () أنثى ()

1. العمر

- ☐ أقل من 29 سنة
- ☐ من 30 إلى 39 سنة
- ☐ أكثر من 40 سنة

2. مدة الزواج

- ☐ سنة إلى 4 سنوات
- ☐ 5 إلى 9 سنوات
- ☐ 10 سنوات فأكثر

3. عدد الأبناء

- ☐ واحد
- ☐ اثنان
- ☐ أكثر من ثلاثة

ثانياً / قم بتقييم المحكات التالية حسب أهميتها في اختيارك لشريك حياتك الحالي من الرقم (1) إلى الرقم (9)، حيث أن الرقم (1) يمثل الاختيار الأول و الرقم (2) يمثل الاختيار الثاني وهكذا:

الرقم	المحك
	الأخلاق
	الجمال
	القرباة
	مستوى التعلم
	الحب
	الدين
	السمعة الطيبة
	تحمل المسؤولية
	التفاهم
	أخرى حدد ()

مقياس التوافق الزوجي (صورة الزوج)

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
1	تحرص زوجتي على تنظيم وإعادة ترتيب أثاث المنزل.			
2	اتضح لي أن الزواج مسؤولية لا أستطيع تحملها.			
3	ينتابني شعور بأن زوجتي لا تحبني.			
4	تتسم علاقتي بأسرة زوجتي بالاحترام المتبادل.			
5	أعتقد بأن سبب الخلافات مع زوجتي يعود إلى فارق في مستوى التعليمي فيما بيننا.			
6	أنا صاحب القرار الوحيد في الأسرة.			
7	تصل زوجتي إلى درجة من العصبية لا أستطيع تحملها.			
8	أصارع زوجتي بمشاعر الحب والانجذاب.			
9	وجهات النظر بيني وبين زوجتي متقاربة.			
10	(تتحملني زوجتي عندما أغضب).			
11	عندما أتأخر عن وقت الطعام فإن زوجتي تنتظرنني لنتناول الطعام معاً.			
12	تبدي زوجتي الاحترام والتقدير لأهلي.			
13	اختلاف العادات والتقاليد يؤثر على التفاهم بيننا.			
14	أنفق مع زوجتي على وضع ميزانية لنفقات الأسرة.			
15	تفتقد حياتنا الزوجية للحوار والنقاش الهادئ.			
16	تؤمن زوجتي بأهمية وجود الأصدقاء في حياتي.			
17	أعمل على تنمية قدرات ومواهب زوجتي .			
18	نخرج معاً بغرض الترفيه والترفيه.			
19	أشارك أهل زوجتي في مناسباتهم الاجتماعية.			
20	أنا و زوجتي في مستوى متقارب من الالتزام الديني.			
21	تبالغ زوجتي في الطلبات المالية.			

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
22	أتجنب الصراحة مع زوجتي في مناقشة مشكلاتنا الأسرية.			
23	أشعر أن الوقت ممتع مع زوجتي .			
24	تعرف زوجتي كل ما يتعلق بممتلكاتي وأرصدي البنكية.			
25	أشعر أن زوجتي صريحة معي.			
26	أحرص على أن أدخل البهجة والسرور على زوجتي .			
27	أعاني من مشكلات مع زوجتي بسبب تدخلات الآخرين في حياتنا.			
28	أعتقد أن سبب الخلافات مع زوجتي يعود إلى الفارق العمري فيما بيننا.			
29	.تستشيرني زوجتي في أوجه إنفاق المصروف الخاص بها.			
30	تنفذ زوجتي طلباتي بسرعة.			
31	أعتمد مضايقة زوجتي لأثبت لها أنني رجلاً.			
32	.أمنع زوجتي زوجي من زيارة أقاربه.			
33	أجاذب مع زوجتي أطراف الحديث حول مواضيع متعددة.			
34	أنفق مع زوجتي في إستراتيجية واضحة في تربية الأبناء.			
35	أعتقد أن مسؤولية الزواج ثقيلة على كاهلي.			
36	نناقش حياتنا الجنسية بصراحة ووضوح.			
37	أحرص على أداء حقوق زوجتي حتى لو كانت تتعارض مع رغبتني.			
38	نناقش مشكلاتنا الزوجية أمام أبنائنا.			
39	أداعب زوجتي قبل ممارسة العلاقة الخاصة معه.			
40	تشجعني زوجتي على اكتشاف وتنمية قدراتي.			
41	تحرص زوجتي على عمل الأشياء التي تجلب لي السعادة.			
42	تؤدي زوجتي مالي من حقوق عليها.			
43	تتأخر زوجتي في تنفيذ طلباتي دون عذر مقنع			
44	يخجلني الوضع الاجتماعي لأسرة زوجتي .			

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
45	تختار زوجتي الأوقات المناسبة عند الحديث معي.			
46	عندما تخطئ زوجتي فإنها تعتذر.			
47	أجد الدعم والمساندة من زوجتي عند تعرضي للآزمات.			
48	تفشل زوجتي في إشباعي جنسياً.			
49	تجيد زوجتي فنون التعامل مع الآخرين.			
50	أشعر أن زوجتي لا تفهمني			
51	عندما أغضب فإن (زوجتي تعمل على إرضائي.			
52	أشعر أن شخصية زوجتي مناسبة لشخصيتي.			
53	توجد خلافات مع زوجتي بسبب علاقتي مع الآخرين.			
54	أبادل الهدايا مع زوجتي			
55	ترتبط أسرتنا مع علاقات حميمة مع أسرة أخرى.			
56	نشترك معاً في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتنا.			
57	تحرص زوجتي على إعداد وجبات الطعام اليومي بنفسه/ها.			
58	أعتذر من زوجتي عندما أخطئ في حقها.			
59	أنتفق مع زوجتي على رسم خطط واضحة لمستقبل أفضل لحياتنا.			
60	لدي إحساس بأن زوجتي متعلقة بي ولا تستغني عني.			
61	أثناء سفري تبادر زوجتي بالاتصال بي وتسأل عن شؤني.			
62	عندما نتناقش في موضوع ما فأنا صوتنا يرتفع.			
63	تتخلى زوجتي عن مساعدتي في وقت الضرورة			
64	أنتفق مع زوجتي في توزيع الأدوار داخل الأسرة.			
65	تعد زوجتي ما أشتهي من مأكولات.			
66	لدينا رؤية واضحة حول الحقوق والواجبات فيما بيننا.			
67	أفحص الاتصالات (الرسائل - المكالمات) الخاصة بزوجتي			

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
68	لدي قناعة بأن قرارات زوجتي صائبة.			
69	أُتسامح مع زوجتي أن لم تستطيع تنفيذ طلباتي.			
70	تسرب زوجتي أسرارنا على الآخرين.			
71	أجد صعوبة في التعبير عن مشاعري تجاه زوجتي			
72	أنا على استعداد لتقديم التضحية من أجل زوجتي			
73	يضايقني وجود أصدقاء زوجتي.			
74	نتجاوز كل الخلافات عندما يحتاج أحدهنا الآخر.			

مقياس التوافق الزوجي (صورة الزوجة)

م	العبرة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
1	يحرص زوجي على تنظيم وإعادة ترتيب أثاث المنزل.			
2	اتضح لي أن الزواج مسؤولية لا أستطيع تحملها.			
3	ينتابني شعور بأن زوجي لا يحبني			
4	تتسم علاقتي بأسرة زوجي بالاحترام المتبادل.			
5	أعتقد بأن سبب الخلافات مع زوجي يعود إلى فارق في مستوى التعليمي فيما بيننا.			
6	أنا صاحبة القرار الوحيدة في الأسرة.			
7	يصل زوجي إلى درجة من العصبية لا أستطيع تحملها.			
8	أصارع زوجي بمشاعر الحب والانجذاب			
9	وجهات النظر بيني وبين زوجي متقاربة.			
10	يتحملني زوجي عندما اغضبي			
11	عندما أتأخر عن وقت الطعام فإن زوجي ينتظرني لتناول الطعام معاً			
12	يبدى زوجي الاحترام والتقدير لأهلي.			
13	اختلاف العادات والتقاليد يؤثر على التفاهم بيننا.			
14	أنتف مع زوجي على وضع ميزانية لنفقات الأسرة.			
15	تفتقد حياتنا الزوجية للحوار والنقاش الهادئ.			
16	يؤمن زوجي بأهمية وجود الأصدقاء في حياتي.			
17	أعمل على تنمية قدرات ومواهب زوجي .			
18	نخرج معاً بغرض التنزه والترفيه.			
19	أشارك أهل زوجي في مناسباتهم الاجتماعية.			
20	أنا و زوجي في مستوى متقارب من الالتزام الديني.			
21	يبالغ زوجي في الطلبات المالية.			

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
22	أتجنب الصراحة مع زوجي في مناقشة مشكلاتنا الأسرية.			
23	أشعر أن الوقت ممتع مع زوجي.			
24	يعرف زوجي كل ما يتعلق بممتلكاتي البنكية			
25	أشعر أن زوجي صريح معي			
26	أحرص على أن أدخل البهجة والسرور على زوجي			
27	أعاني من مشكلات مع زوجي بسبب تدخلات الآخرين في حياتنا.			
28	أعتقد أن سبب الخلافات مع زوجي يعود إلى الفارق العمري فيما بيننا.			
29	يستشيرني زوجي في أوجه إنفاق المصروف الخاص به			
30	ينفذ زوجي طلباتي بسرعة.			
31	أعتمد مضايقة زوجي لأثبت له أنني أمراه			
32	أمنع زوجي من زيارة أقاربه.			
33	أتجاذب مع زوجي أطراف الحديث حول مواضيع متعددة.			
34	أنفق مع زوجي في إستراتيجية واضحة في تربية الأبناء.			
35	أعتقد أن مسؤولية الزواج ثقيلة على كاهلي.			
36	نناقش حياتنا الجنسية بصراحة ووضوح.			
37	أحرص على أداء حقوق زوجي حتى لو كانت تتعارض مع رغبتني.			
38	نناقش مشكلاتنا الزوجية أمام أبنائنا.			
39	أداعب زوجي قبل ممارسة العلاقة الخاصة معه.			
40	يشجعني زوجي على اكتشاف وتنمية قدراتي.			
41	يحرص زوجي على عمل الأشياء التي تجلب لي السعادة.			
42	يؤدي زوجي مالي من حقوق عليه.			
43	يتأخر زوجي في تنفيذ طلباتي دون عذر مقنع			
44	يخجلني الوضع الاجتماعي لأسرة زوجي.			

م	العبارة	يحدث كثيراً	يحدث قليلاً	لا يحدث أبداً
45	يختار زوجي الأوقات المناسبة عند الحديث معي.			
46	عندما يخطئ زوجي فإنه تعتذر.			
47	أجد الدعم والمساندة من زوجي عند تعرضي للآزمات.			
48	يفشل زوجي في إشباعي جنسياً.			
49	يجيد زوجي فنون التعامل مع الآخرين.			
50	أشعر أن زوجي لا يفهمني.			
51	عندما أغضب فإن زوجي يعمل على إرضائي.			
52	أشعر أن شخصية زوجي مناسبة لشخصيتي.			
53	توجد خلافات مع زوجي بسبب علاقاتي مع الآخرين.			
54	أبادل الهدايا مع زوجي.			
55	ترتبط أسرتنا مع علاقات حميمة مع أسرة أخرى.			
56	نشترك معاً في اتخاذ القرارات الخاصة بحياتنا.			
57	يحرص زوجي على إعداد وجبات الطعام اليومي بنفسه			
58	أعتذر من زوجي عندما أخطئ في حقها.			
59	أتفق مع زوجي على رسم خطط واضحة لمستقبل أفضل لحياتنا.			
60	لدي إحساس بان زوجي متعلقة بي ولا تستغني عني.			
61	أثناء سفري يبادر زوجي بالاتصال بي وتسأل عن شؤوني.			
62	عندما نتناقش في موضوع ما فأن صوتنا يرتفع.			
63	يتخلّى زوجي عن مساعدتي في وقت الضرورة.			
64	أتفق مع زوجي في توزيع الأدوار داخل الأسرة.			
65	يعد زوجي ما أشتهي من مأكولات.			
66	لدينا رؤية واضحة حول الحقوق والواجبات فيما بيننا.			
67	أتفحص الاتصالات (الرسائل - المكالمات) الخاصة بزوجي			

Abstract

The study aimed to identify the relationship between the criteria of marital selection and compatibility between couples in a sample of male and female employees in the Kingdom of Bahrain. The sample, selected using a snowball sampling method, included 100 persons, divided into 50 males and 50 females. A questionnaire was applied to the sample to identify the key criteria set by an individual when making a marital selection, and a measurement of marital compatibility was also applied (Alenezi, 2009). The researcher used the descriptive approach (comparative correlation) to achieve the objectives of the study. The study concluded that morals and religion are the key criteria chosen by males and females. Criteria selected by males were ranked from the most to the least preferred as follows: relationships, beauty, good reputation, education level, understanding, responsibility, kinship. As for females, the ranking was (good reputation, love or relationships, responsibility, understanding, education level, beauty, kinship). The study also found a statistically significant positive correlation was found at level (0.05) between educational level criteria and the social and structural dimensions of marital compatibility, in addition to a statistically significant negative correlation was also found between at level of significance (0.05) between good reputation and the educational dimension of marital compatibility in couples. The study also showed that there are not statistically significant differences on the compatibility measurement for the sub-dimensions: the structural, emotional, social, personal and educational. As for the sample of wives, a statistically significant positive correlation was found at level (0.05) between morals and the social and educational dimension of marital compatibility. A statistically significant positive correlation was also found at level (0.01) between morals and the personal and emotional dimensions in addition to the total score. The study also showed a statistically significant correlation at level (0.05) between kinship criterion and the educational level and the personal dimension and the personal dimension and also between responsibility and the social dimension of marital compatibility. Differences of statistical significance were found at level (0.05) between the educational dimension and the total score of marital compatibility for wives whose marriage has lasted for (1-4 years) and (5-9 years), while there were statistically significant differences at (0.05) in the structural and emotional dimensions of marital compatibility for wives whose marriage lasted for (5-9) years.

UNIVERSITY OF BAHRAIN

College of Art

Department of Psychology



**Criteria of Marital Selection and their
Relation to Compatibility between Couples in
a Sample of Male and Female Employees in
the Kingdom of Bahrain**

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master
Degree in Counseling Psychology

Submitted by

Fatima Darwish Abdullah

20035118

Supervised by

Dr. Tawfiq Abdulmonem

Dr. Amani Alsherawi

Associate Professor of Psychology

Assistant Professor of Psychology

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

November 2015